

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(663)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

30% من الشكاوى لـ "حقوق الإنسان" قضايا عنف أسري

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 جماد ثاني 1440 هـ - 1 مارس 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1709418>

فوز الغامدي (جدة 9 @fauz)
قال مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة صالح سرحان الغامدي لـ«عكاظ» إن 30% من الشكاوى التي تلقتها الجمعية تتعلق بالعنف الأسري، وإن 70% من الشاكين هم أطفال ونساء. وأكد أن الجمعية تبذل ما بوسعها لحل تلك القضايا، بالتعاون مع دار الحماية الاجتماعية والقضاء، خصوصاً حين يتعلق الأمر بتعنيف الأزواج، وطلبات الخلع. وحذر من وجود شكاوى تتعلق بالعقوق، قال إنها متزايدة عما مضى.



باشرت النيابة العامة في التحقيق في حينه وكيل النيابة العامة: لا صحة لما تداولته وسائل الإعلام عن إحدى الموقوفات والجميع يحظى بمعاملة حسنة

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 24 جماد ثاني 1440 هـ - 1 مارس 2019م

<https://www.alwaeam.com.sa/576949>

الرياض- الوئام:
قال شلعان بن راجح بن الشلعان، وكيل النيابة العامة، إن جميع الموقوفين يعاملون بصورة حسنة وفق القوانين، نافيّاً بشكل قاطع تعرض أي من الموقوفين، سواء من النساء أو الرجال لتعذيب.
وأكد، في تصريحات للشرق الأوسط، أن ما جاء في بعض وسائل الإعلام “كان يتعلق بإحدى الموقوفات”، وقد باشرت النيابة العامة في التحقيق في حينه والإجراءات التتبينية.
ولم يثبت لها ما يؤكد حدوث ذلك. كما أن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بحثتا هذه الحالة، ولم يتبين أيضاً صحتها، علماً بأن هذه الموقوفة، وسائر الموقوفين يتمتعون بجميع حقوقهم التي كفلها لهم النظام، بما في هذا القيام بالاتصال والزيارة.
وفي سؤال حول الإجراءات النظامية التي تضمن رصد أي تجاوزات ضد الموقوفين، قال شلعان “تخضع السجون للرقابة من قبل النيابة العامة، والنساء الموقوفات على وجه الخصوص لهن أماكن مخصصة تشرف عليها نساء متخصصات وجميع الموقوفين يتمتعون بحقوقهم التي كفلها نظام الإجراءات الجزائية بما فيها الاتصال والزيارة، كما أن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لهما مكاتب بالسجون وتقومان بجولات إشرافية يتم من خلالها مقابلة الموقوفين وأخذاً ما لديهم من ملاحظات.

وحول التهم التي وجهت للموقوفات، قال شلعان “هي التواصل والتعاون مع أفراد ومنظمات معادين للمملكة وتجنيد أشخاص في جهة حكومية حساسة للحصول منهم على معلومات ووثائق رسمية مسربة للإضرار بمصالح المملكة العليا وتقديم الدعم المالي والمعنوي لعناصر معادية في الخارج، وجميع التهم الموجهة لهن من الجرائم الموجبة للتوقيف المجرمة بالأمر الملكي رقم 44/أ ب بتاريخ 1435/4/3 هـ.”

وأشار المتحدث باسم النيابة إلى وجود علاقة بين الموقوفات تتمثل في ممارستهن النشاط نفسه المجرم بأدوار منسقة. وأكد أن محاكمتين ستجري قريباً، وقال إن “إجراءات التحقيق انتهت معهن، وأعدت لوائح الدعوى، والعمل جارٍ لإحالتهم للمحكمة المختصة.

وكانت النيابة العامة أكدت في بيان الجمعة أنها قد أنهت التحقيقات مع الأشخاص الذين تم القبض عليهم من قبل رئاسة أمن الدولة بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللمحة الوطنية.

وبحسب بيان لها أكدت أنه والحاذا للبيان الصادر من النيابة العامة بتاريخ 1439/9/17 بشأن الأشخاص الذين تم القبض عليهم من قبل رئاسة أمن الدولة بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللمحة الوطنية فإن النيابة العامة تود الإيضاح أنها أنهت من تحقيقاتها ومن إعداد لوائح الدعوى العامة ضد المتهمين فيها وهي حالياً بصدد إحالتهم للمحكمة المختصة.

وتؤكد النيابة العامة أن جميع الموقوفين على ذمة هذه القضية يتمتعون بكافة حقوقهم اللتي كفلها لهم النظام. وكانت رئاسة أمن الدولة قد أصدرت بياناً بتاريخ 1439/9/2 هـ أكدت من خلاله أنها تمكنت من القبض على 17 شخصاً تواصلوا مع جهات معادية للمملكة وجندوا أشخاص في جهات حكومية للحصول على وثائق سرية.

وجاء في نص القرار : إشارة إلى البيان الصادر من رئاسة أمن الدولة بتاريخ 2 / 9 / 1439 هـ بشأن القبض على عدد من الأشخاص بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللمحة الوطنية، فإن النيابة العامة توضح أنه باستجواب المتهمين ومواجهتهم بالأدلة والقرائن المتوفرة ضدهم، أقروا بقيامهم بالآتي:

– 1التواصل والتعاون مع أفراد ومنظمات معادية للمملكة.

– 2تجنيد أشخاص في جهة حكومية حساسة للحصول منهم على معلومات ووثائق رسمية سرية للإضرار بمصالح المملكة العليا.

– 3تقديم الدعم المالي والمعنوي لعناصر معادية في الخارج.

وقد بلغ عدد الموقوفين في هذه القضية 17 شخصاً صدرت أوامر إفراج مؤقت بحق 8 متهمين (5 نساء، 3 رجال)، لحين استكمال إجراءات التحقيق، فيما يستمر إيقاف تسعة متهمين (5 رجال، 4 نساء)، وذلك بعد توافر الأدلة الكافية ولاعترافهم بما نسب إليهم من تهم تندرج ضمن الجرائم الموجبة للتوقيف.

وإذ تحرص النيابة العامة على استكمال إجراءات التحقيق بدقة، بما يحقق العدالة مع عدم الإخلال بأمن وسلامة الوطن وأنظمتهم ومصلحته فإنها تؤكد أن التعامل مع المتهمين يجري بما يكفل كرامتهم ويضمن حقوقهم، وتوفير إمكانية الاتصال بذويهم وإعداد الأماكن المناسبة والمهياة لإيقافهم وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة لهم.

وفق ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم، والمادة (36/1) من نظام الإجراءات الجزائية، التي كفلت جميعها كافة الضمانات والحقوق الأساسية التي يتمتع بها جميع المتهمين في مثل هذه القضايا.

الشريك الحقوقي ملتقى الاستقدام هيئة حقوق الإنسان تسعى لتعزيز التواصل مع الجمهور ونشر ثقافة الحقوق للأفراد

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 جماد ثاني 1440 هـ - 1 مارس 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1709418>

المواطن - الرياض

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن شراكتها الحقوقية مع ملتقى ومعرض الاستقدام والموارد البشرية والخدمات العمالية والمساندة في دورته الثانية للعام الثاني على التوالي، تأتي ضمن جهودها في تعزيز التواصل مع الجمهور لنشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالهيئة وخدماتها وكذلك التوعية والتثقيف بحقوق وواجبات المواطن والمقيم، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

وقال المتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان محمد المعدي: إن الهيئة حريصة على المشاركة في المناسبات والفعاليات التي تجمعها بالجمهور لتعزيز التواصل معهم، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات، التي تكفلها الأنظمة واللوائح السعودية الخاصة بحقوق وواجبات أطراف العلاقة التعاقدية، من صاحب العمل والوافد الأجنبي.

وأضاف المعدي: أن الهيئة أعدت جناحاً خاصاً في الملتقى بهذه المناسبة للتفاعل مع زائري الملتقى، حيث سيقوم موظفو الهيئة بتوزيع إصدارات الهيئة المتخصصة، والإجابة عن أسئلة واستفسارات الزائرين الخاصة بالحقوق والواجبات في قطاع الاستقدام وعلاقات العمل التعاقدية، كما تستعرض أمام الزوار ما تشهده حقوق الإنسان في المملكة من تقدم، انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية، وتماشياً مع التزاماتها الدولية المترتبة على الصكوك الإقليمية والدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

ويجمع الملتقى الأكبر من نوعه شركات ومكاتب الاستقدام والجهات المعنية بالقطاع. يشار إلى أن الملتقى يسعى إلى ترسيخ ثقافة الوثوقية والاعتماد بين الشركات والجمهور، حيث يمثل الملتقى حدثاً سنوياً يبرز حجم التطور والإمكانيات الواسعة للشركات السعودية في هذا القطاع، الذي يهدف بدوره إلى خطط وتوجهات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التنظيمية الآنية والمستقبلية على حد سواء.



وكيل إمارة الرياض يفتح ملتقى الاستقدام والموارد البشرية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م
<http://www.alriyadh.com/1741508>

نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، افتتح معالي وكيل إمارة منطقة الرياض الدكتور فيصل بن عبدالعزيز السديري، مساء اليوم ملتقى ومعرض الاستقدام والموارد البشرية

والخدمات العمالية والمساندة بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، والذي يأتي بالشراكة الإستراتيجية مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام الثاني على التوالي، وبالشراكة الدولية مع وزارة الخارجية وبالشراكة الأمنية مع وزارة الداخلية والشراكة الحقوقية مع هيئة حقوق الإنسان، ويستمر على مدى أربعة أيام. وقال المشرف العام على ملتقى الاستقدام والموارد البشرية والخدمات العمالية والمساندة يحيى الأمير: "إن التنمية هي لغة المستقبل في المملكة العربية السعودية، وهي لغة لمجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر ووطن طموح." وأشار إلى أن المملكة رسمت بتوجيهات قيادتها الرشيدة خارطة طريق نحو تنمية وطنية مستقبلية شاملة، لجيل الشباب على هذه الأرض العظيمة، انطلاقاً من الرؤية السعودية 2030، منوهاً إلى أن افتتاح أعمال الملتقى في موسمه الثاني، يأتي تجسيداً للدعم المستمر لمختلف الأحداث والفعاليات التنموية في المملكة، وانطلاقاً مما باتت تمثله الرياض من كونها عاصمة للمعارض والمؤتمرات النوعية والتميزة، التي تمثل بدورها انعكاساً للتطورات ومثانة الاقتصاد السعودي في مختلف الفعاليات والأحداث التنموية، خاصة في ظل برامج ومشاريع الرؤية السعودية 2030. وأوضح أن الشراكة الإستراتيجية بين وزارة العمل والملتقى، امتداداً لخطوات التطوير والتواصل المستمر الذي تقوم به الوزارة مع كل المعنيين في قطاعات الاستقدام والموارد البشرية والقوى العاملة بالمملكة، في ضوء التطورات المستمرة التي يشهدها القطاع، لافتاً النظر إلى الجهود الجبارة المبذولة من قبل وزارة الداخلية ووزارة الخارجية وهيئة حقوق الإنسان في قطاع الاستقدام. من جهته كرم معالي وكيل إمارة منطقة الرياض، الجهات الراعية والمشاركة في الملتقى، ثم افتتح معاليه المعرض المصاحب، وتجول في أرجائه، واستمع لشرح موجز عن أجنحة المعرض وما يحتويه من كبرى الشركات والمكاتب الوطنية الرائدة في قطاع الاستقدام وجهات مشاركة أخرى. ويصاحب فعاليات الملتقى 15 ورشة عمل، يقدمها مختصون ومستثمرون ورؤساء تنفيذيون في القطاع. ويفتح الملتقى أبوابه مجاناً للجمهور والباحثين عن الخدمات المتميزة طيلة أربعة أيام، من الحادية عشرة صباحاً إلى الحادية عشرة ليلاً بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض.



دراسة لاستحداث بعض المحميات العمالية بالسفارات السعودية بالدول المصدرة للعمالة

عضو هيئة حقوق الإنسان: المملكة لديها سجل حافل بحماية حقوق الأفراد وفقاً للشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة المواطن الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019م

<https://www.almowaten.net>

المواطن - الرياض

قال الدكتور أحمد بن سيف الإسلام عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان: إن المملكة لها سجل حافل بحماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، منوهاً إلى قيام الهيئة بالتأكد من الجهات بتحقيق أهداف حقوق الإنسان وحماية حقوق العمالة الوافدة على حد سواء.

ولفت سيف الإسلام ضمن الجلسات الأخيرة لفعاليات ملتقى ومعرض الاستقدام والموارد البشرية والخدمات العمالية والمساندة، تحت عنوان "جهود المملكة في دعم وبناء الحقوق العمالية"، إلى أنه يسمح للهيئة بزيارة السجون ودور التوقيف بدون إذن مسبق والرفع بما تراه على أرض الواقع.

ولفت بدر بن سالم باجابر، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان ونائب رئيس لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى جهود المملكة في مكافحة الاتجار بالبشر.

وعلى الصعيد ذاته كشف سليمان التويجري، مدير عام إدارة تسوية الخلافات الودية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عن القيام بدراسة لاستحداث بعض الملحقيات العمالية بالسفارات السعودية بالدول المصدرة للعمالة، منوهاً إلى تقديم خدمة مشترك لـ 40 ألف استشارة نظامية للمقيمين، لافتاً إلى مشروع اعمل بوعي يسعى لنشر الثقافة الحقوقية لدى الفرد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"العدل": التحول الرقمي يرفع عمليات توثيق العقار 15%

المصدر: جريدة الحياة الأحد 26 جماد ثاني 1440 هـ - 3 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623278>

الرياض – "الحياة" | منذ 11 ساعة في 2 مارس 2019 - آخر تحديث في 2 مارس 2019 / 16:37
أسهم التحول الرقمي للتوثيق في وزارة العدل في ارتفاع العمليات العقارية 15 في المئة خلال النصف الأول من العام الهجري الحالي، وبلغت 513 ألف عملية، مقابل 443 ألفاً في الفترة نفسها من العام الماضي.
وأثارت الوزارة عبر بوابتها الإلكترونية صفحة موحدة لخدمات تسجيل الملكية والإفراغ العقاري، تقدم خدمة تقديم طلب إلكتروني للإفراغ العقاري، ليتجه المستفيد بعدها مباشرة لكاتب العدل لإكمال المبيعة، وتم تقديم 2180 طلباً منذ إطلاق الخدمة.
وأطلقت الوزارة خدمة طلب تحديث الصك العقاري إلى صك إلكتروني، إذ يتم رفع الطلب بصورة الصك إلكترونياً مع الوثائق الداعمة، وعند اكتمال الطلب يتم إرسال رسالة إلى المستفيد لاستلام الصك الإلكتروني، وتم تقديم 5412 طلباً في الأشهر الثلاثة الماضية من المستفيدين.
وتضمن وزارة العدل للمستفيد إمكانية نقل ملكية عقاره خلال أقل من 60 دقيقة عند تحديث الصك إلى إلكتروني ومن دون مقابل، ما يوفر الجهد والوقت.
وتصدرت منطقة الرياض القائمة بـ155.896 عملية، تليها مكة المكرمة بـ96.731، ثم الشرقية بـ81.399، فالقصيم بـ41.529، ثم عسير بـ35.498. وجاءت المدينة المنورة في المرتبة السادسة بـ27.524، تليها حائل بـ18.175، ثم تبوك بـ12.436، فجازان بـ11.399، ثم الجوف بـ11.171، تليها الحدود الشمالية بـ10.456، ثم نجران بـ7131، فالباحة بـ5821 عملية، مسجلة أقل العمليات في المناطق خلال الفترة نفسها.
وحول أكثر العمليات المسجلة على العقار، تصدر الإفراغ القائمة بـ189.426 عملية، ثم تحديث صك للنظام الشامل بـ59.799، فتسجيل صك قديم بـ52.840، ثم فرز صكوك بـ39.212، ثم رهن العقارات بـ15.233، تليها تعديل صك بـ14.964، ثم دمج عقارات بـ9026، ثم منح بـ6746 عملية.
يُذكر أن ما شهدته المملكة من إصلاحات جوهرية وموسعة في بيئتها الاستثمارية التي أشار لها تقرير "سهولة أداء الأعمال 2018" الصادر من البنك الدولي، هو ثمرة للتعاون القائم بين الجهات الحكومية كافة، وفي إطار ما تقوم به اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه "تيسير"، التي تضم 22 جهة حكومية ذات العلاقة في نظمة الاستثمار وإجراءاته.

الواصل قال إن المملكة راجعت تعريف الجريمة الإرهابية .. وأن أنظمتها تجرم جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة السعودية: نراعي ' حقوق الإنسان ' في جميع إجراءاتنا وانظمتنا

المصدر: جريدة الحياة الأحد 26 جماد ثاني 1440 هـ - 3 مارس 2019
<http://www.alhayat.com/article/4623251>

جنيف - «الحياة» | منذ يوم في 2 مارس 2019 - آخر تحديث في 3 مارس 2019 / 00:35
أكدت المملكة العربية السعودية أنها تراعي في جميع إجراءاتها وأنظمتها وتطبيقاتها جميع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
وقال سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف الدكتور عبد العزيز الواصل، في كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الحوار التفاعلي مع المقررة الأممية المعنية بحقوق الإنسان «إن جهود المملكة في مكافحة الإرهاب لا تستند فقط على الإجراءات الأمنية، وإنما هي منظومة متكاملة من الأنظمة والإجراءات التي تراعي الجوانب القانونية وغيرها من الجوانب اللازمة للتعامل مع المتهمين في قضايا الإرهاب، وتوفير الرعاية والحماية للضحايا وأسر المتهمين والمحكومين وتقديم المساعدة لهم، ومواجهة الأفكار المنحرفة، والتصدي لأوجه تمويل الإرهاب المحتملة، مع مراعاة وإيلاء حقوق الإنسان الأهمية القصوى.»
وأضاف إن دعوة المملكة للمقررة الأممية لزيارتها «إنما تعكس حرصها على التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والاستفادة من تجارب الخبراء الذين يعملون ضمن هذه الآليات، وأن النظام الأساسي للحكم في المملكة يتضمن مبادئ وأحكاماً ومنها على سبيل المثال: ما تضمنته المادة (8) من أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، والنص صراحة على مسؤولية الدولة تجاه حماية حقوق الإنسان وفقاً للمادة (26)، فضلاً عن إفراد جملة من حقوق الإنسان في أحكام خاصة كالحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي، وحقوق الإنسان في الأمان على شخصه وحرمة مسكنه، وحرية مراسلاته وغيرها من الحقوق والحريات، كما نص النظام على شخصية العقوبة، وشرعية التجريم والعقاب، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وعدم الإخلال بما ارتبطت به المملكة مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقات.»
وفيما يتعلق بملاحظة المقررة الخاصة المتضمنة أن المملكة كثيراً ما تطرح الشريعة الإسلامية وثقافتها والطابع الإسلامي للدولة، باعتبارها عقبات تحول دون التنفيذ الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، أكد الواصل أنه ليس هناك تعارض بين ما تقرره أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها بموجب انضمامها إلى الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
وأوضح أن المملكة قامت بمراجعة تعريف الجريمة الإرهابية في النظام الجديد (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله) الصادر في 1 نوفمبر 2017، «وتؤكد أن تعريفها واضح ومحدد بالقدر الذي يحول دون تأثيرها سلباً على حقوق وحريات الأفراد التي كفلتها لهم أنظمة المملكة، وهدف التعريف هو وضع إطار قانوني يحدد الجريمة الإرهابية من حيث الوصف والسلوك، ويستهدف ذلك مكافحة جميع صور الإرهاب، مع الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف عالمي متفق عليه للجريمة الإرهابية.»

وأضاف إن ما تضمنه النظام متفقاً مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (17/28) المؤرخ في 26 مارس 2015 الذي أكد على أن من مسؤولية الدولة في المقام الأول

حماية مواطنيها من الإرهاب، وحث الدول على اتخاذ التدابير المناسبة للتحقيق في التحريض على أعمال إرهابية أو التحضير لها أو التشجيع عليها أو ارتكابها، عند الاقتضاء، ومقاضاة الضالعين في مثل تلك الأعمال وإدانتهم ومعاقتهم وفقاً للقوانين والإجراءات الجنائية.

وأكد سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف، أن المملكة تستمد أنظمتها كافة من الشريعة الإسلامية التي أوجبت حماية حقوق الإنسان، وأن الحكم فيها قائم على مبادئ العدل والمساواة كما ورد في المادة (8) من النظام الأساسي للحكم، وأن أنظمتها تكفل حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات بما فيها نظام المطبوعات والنشر، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأن الممارسات السلمية المشروعة ليست مجرمة.

وأضاف «أكدت المملكة أن أنظمتها تجرم جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة، ومن ذلك ما أكدته المادة (2) من نظام الإجراءات الجزائية من حظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، وحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما تضمنت المادة (36) من النظام ذاته وجوب معاملة المقبوض عليه بما يحفظ كرامته، وعدم جواز إيذائه جسدياً أو معنوياً، وجوب إخباره بأسباب إيقافه، وتمكينه من حقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه.»

وتابع «أوجبت المادة (102) من النظام أن يتم استجواب المتهم في حال لا تأثير فيها على إرادته في إبداء أقواله، وعدم جواز تحليفه أو استعمال وسائل الإكراه ضده»، لافتاً إلى أن أعمال رجال الضبط الجنائي، فيما يتعلق بوظائفهم في الضبط الجنائي، تخضع لإشراف أعضاء النيابة العامة وفق ما نصت عليه المادة (25) من نظام الإجراءات الجزائية، وأن جميع السجون ودور التوقيف تخضع كذلك للتفتيش القضائي والإداري والصحي والاجتماعي وفقاً للمادة (5) من نظام السجن والتوقيف، مشيراً إلى أن النيابة العامة تختص بموجب المادة (3) من نظامها بالرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف، والاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ومشروعية بقائهم بالسجن أو دور التوقيف بعد انتهاء مدة السجن أو التوقيف المقررة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو أوقف منهم بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك.

ولفت الواصل إلى أن هيئة حقوق الإنسان تقوم وفق ما نص عليه تنظيمها في الفقرتين (6، 7) من المادة (5) بزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، كما تقوم برفع تقارير عن هذه الزيارات إلى الملك، بالإضافة إلى ما تتلقاها من شكاوى متعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

وأشار إلى أن عقوبة الإعدام في المملكة لا تصدر إلا في أشد الجرائم خطورة، وبعد توافر أدلة قطعية الثبوت على نسبة الجريمة لمرتكبها، ومحاكمة عادلة، ومراجعة قضائية متعددة المراحل؛ حيث تُنظر القضية من قبل (ثلاثة) قضاة في المحاكم الجزائية، ثم (خمسة) قضاة في محكمة الاستئناف، ثم (خمسة) قضاة في المحكمة العليا، مضيفاً «كما يتم الاطمئنان في كل مرحلة من أن جميع الموقوفين والسجناء يخضعون للفحص الطبي فور إيداعهم في التوقيف أو السجن، ويتم إجراء الكشف الطبي عليهم بشكل دوري، وأن جميع السجون ودور التوقيف في المملكة تخضع للتفتيش القضائي والإداري والصحي والاجتماعي، وفقاً للمادة (5) من نظام السجن والتوقيف.»



وزير الصحة يفتح أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة

لسلامة المرضى

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 جماد ثاني 1440 هـ - 3 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741166>

أعلن معالي وزير الصحة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، خلال افتتاح أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى اليوم، بفندق الريتز كارلتون بمحافظة جدة، التي تقام تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، عن إطلاق تطبيق "Med Consult" بالتعاون مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، كإحدى مخرجات هذا المؤتمر الهام، وهي عبارة عن تطبيق للاستشارات الطبية عبر التواصل

المرئي بين الممارسين الصحيين في الدول الأقل نمواً مع استشاريين من جميع أنحاء العالم , ما سيساعد - بمشيئة الله - في تعزيز سلامة المرضى لتقليل الأخطاء التشخيصية وزيادة الفاعلية وتبادل الخبرات بين الممارسين الصحيين حول العالم.

ونقل معاليه تحيات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - للمشاركين في القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى وتمنياته للقمة بالنجاح وللحضور بطيب الإقامة, مرحباً بالمشاركين في أعمال القمة الوزارية الرابعة لسلامة المرضى , تحت عنوان : "دعم سلامة المرضى في الدول المتوسطة والأقل نمواً", التي تشرف وتنفذها المملكة باستضافتها, والتي تأمل أن تحدث نقلة نوعية في تعزيز مفهوم سلامة المرضى وأهميته على المستوى الإقليمي والدولي.

وأكد معاليه خلال كلمة الافتتاح أن المملكة خطت خطوات كبيرة في الارتقاء بالرعاية الصحية , وتعزيز سلامة المرضى, لما لها من أهمية عالية في منظومة الرعاية الصحية , كونها مكون رئيسي من مكونات برنامج التحول الوطني في مجال الصحة , لافتاً إلى الحفاظ على النجاحات وتنميتها للوصول إلى أهداف رؤية المملكة 2030.

وقال معاليه : إلى أن المملكة العربية السعودية , استشعاراً منها بالمسؤولية الملقاة على المجتمع الدولي في جميع الدول بلا استثناء حيال سلامة المرضى , تشرفنا باستضافة هذه القمة الوزارية الهامة , التي نطمح أن تكون مخرجاتها لبنة إضافية مهمة للجهود الداعمة لتعزيز سلامة المرضى على المستوى الدولي وخاصة على مستوى الدول المتوسطة والأقل نمواً , مشيراً إلى أنه سيتم إقامة ورش عمل لمناقشة أهم الموضوعات المتعلقة بسلامة المرضى , كالتغطية الصحية , والقوى العاملة , والصحة الرقمية , والبحوث العلمية , فيما سيتم تسليط الضوء على السياسات وتمكين المرضى وسلامتهم.

وأشار الدكتور الربيعه إلى أنه سيتم تدشين "إعلان جدة لسلامة المرضى" في ختام أعمال القمة , والذي نسعى من خلاله أن يكون تكملة للجهود الداعمة لتعزيز سلامة المرضى على المستوى الدولي , وأحد الأدوات العملية لتحسين السلامة في النظم الصحية.

وأشاد معاليه بحضور معالي وزير الخارجية البريطاني السيد جيرمي هنت لأعمال القمة اليوم , كونه وزيراً للصحة البريطاني سابقاً , ما يعد أحد مؤسسي القمم الوزارية لسلامة المرضى, وصاحب البصمة الكبيرة في الرفع لمنظمة الصحة العالمية لتبني قرار اليوم العالمي لسلامة المرضى.

من جهته أستعرض معالي وزير الخارجية ووزير الصحة البريطاني السابق جيريمي هنت في كلمته أبرز القضايا المتعلقة بسلامة المرضى في القطاع الصحي في بلاده , التي وقف عليها مباشرة عندما كان وزيراً للصحة في بريطانيا , مستشهداً بعدد من القصص الإنسانية لبعض المرضى الذين حدثت لهم أو لأسرهم تجارب مريرة مع الأخطاء الطبية, ومدى الاستفادة لوزارته من تلك التجارب في المستقبل, لافتاً الانتباه إلى أن الممارسين الصحيين باتوا أكثر استعداداً لتفادي الأخطاء الطبية ودعم سلامة المرضى في بريطانيا وعلى مستوى القارة الأوروبية, مؤكداً أن تحقيق الأهداف في مجال سلامة المرضى لن يتأتى إلا بالمشاركة المجتمعية وبخاصة أصحاب التجارب الذين عاشوا تلك الأخطاء, داعياً الجميع إلى تسليط الضوء على الجانب الإنساني, الذي يغفل عنه البعض في كثير من الأخطاء الطبية.

وأشاد الوزير البريطاني بدور المملكة العربية السعودية في استضافة القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى, التي تعتبر قمة استثنائية من حيث عدد المشاركين على المستوى الوزاري , الذي وصل نحو 49 دولة , إضافة إلى مشاركة 25 وزيرا للصحة , إلى جانب عدد من المشاركين والمتحدثين في القمة, مقدماً شكره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين لرعاية هذه القمة , فيما شكر معالي وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعه على دعم السعودية لمنظمة الصحة العالمية لتحقيق أهداف سلامة المرضى, مشيداً بالتعاون الكبير بين المملكة العربية السعودية وبلاده في هذا المجال.

من جانبه أشار مدير عام المركز السعودي لسلامة المرضى ورئيس اللجنة المنظمة للقمة , الدكتور عبدالاله الهوساوي خلال كلمته في افتتاح القمة , إلى أن التركيز خلال السنوات العشرين الماضية كان منصبا على الجهود في سلامة المرضى في الدول المتقدمة, بينما كانت الجهود في الدول المتوسطة والأقل نمواً ضعيفة, ولهذا حرصنا من خلال هذه القمة , على أن سيكون التركيز فيها على دعم جهود سلامة المرضى في تلك الدول , مؤكداً دعم المملكة لكثير من هذه الدول للمشاركة في هذه القمة.

وشدد الدكتور الهوساوي , على ضرورة الاستفادة من القطاعات الأخرى , منها على سبيل المثال , قطاع الطيران , والطاقة النووية , وقطاع الغاز والنفط , وكيف كانت نسبة السلامة فيها منذ 50 عاماً تختلف كلياً عما هي عليه الآن, وكيف تحسنت في الوقت الراهن والنقلة النوعية.

وأضاف : نتطلع من خلال ورش العمل اليوم وغد , إلى التعاون مع الخبراء والمهتمين للخروج بالعديد من الحلول المثلى التي تزيد من سلامة المرضى , وتقلل من الأخطاء في الرعاية الصحية , مشيداً بالجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة المملكة

العربية السعودية في تحقيق سلامة المرضى من خلال المركز السعودي لسلامة المرضى , الذي يعد المركز الوحيد من نوعه في المنطقة.

وقال : "إن استضافة المملكة العربية السعودية للقمة الوزارية الرابعة لسلامة المرضى , يعد دليلاً على أن المملكة تسهم بدور ريادي في جلب القمة الى المنطقة , برعاية خادم الحرمين الشريفين، وهو دليل أكبر على الدعم الكبير من القائد الوالد لسلامة المرضى ليس على المستوى المحلي فقط بل إننا نعمل على تصدير سلامة المرضى إلى الإقليم والمستوى الدولي.

وخلص رئيس اللجنة المنظمة لأعمال القمة , إلى القول " بمشيئة الله في المستقبل القريب سيرتبط اسم المملكة بالجهود الإيجابية لدعم سلامة المرضى عالمياً، حيث سنطرح في العام القادم 2020 أجندة سلامة المرضى على قمة العشرين وهي أيضا ستدعم سلامة المرضى على المستوى الدولي."

وشهدت أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى في يومها الأول تنظيم 8 ورش تتعلق بمدى الاستفادة من القطاعات الصحية الأخرى ، إضافة إلى تمكين المرضى والمجتمع ، والأضرار المتعلقة بالعدوى داخل المنشآت الصحية ، ودور القوى العاملة المتمثلة في دعم سلامة المرضى ، إلى جانب دعم البحوث في مجال سلامة المرضى ، وموضوع الصحة الرقمية.

وستخرج القمة في يومها الأخير غد ، بعدد من التوصيات التي ستعرض أمام وزراء الصحة المشاركين في القمة، تمهيدا لإعلان جدة.



«العمل» توقع اتفاقيات لدعم القطاع غير الربحي والتطوع

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440 هـ - 2 مارس 2019 م

<https://www.al-madina.com/article/617855>

المدينة - الرياض

وقّعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية - أمس ثلاث اتفاقيات مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، اثنتان منها تختص بتنظيم وتمكين العمل التطوعي في المنظمات الحكومية وغير الربحية، والثالثة تتعلق ببناء وتطوير المعايير والمؤهلات المهنية لوظائف القطاع غير الربحي، كما تبع ذلك توقيع اتفاقيتين في السياق ذاته بين الجامعة ومؤسسة الراجحي الإنسانية ومؤسسة عبدالله بن إبراهيم السبيعي الخيرية كمؤسسات مانحة لتأسيس وحدات التطوع. وقع الاتفاقيات وزير العمل والتنمية الاجتماعية، المهندس أحمد الراجحي، ومدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور سهل عبدالجواد، بحضور نائب الوزير للتنمية الاجتماعية الدكتورة تماضر الرماح.

وجاءت الاتفاقية الأولى حول إسناد الوزارة للجامعة بتأسيس 250 وحدة تطوع في المنظمات الحكومية وغير الربحية، والثانية حول تحفيز الجامعة الجهات المانحة لتمويل تأسيس (100) وحدة تطوعية تحت رعاية الوزارة، ورعت مؤسسة عبدالله السبيعي الخيرية ومؤسسة الراجحي الإنسانية تكاليف تأسيس (40) وحدة عمل تطوعي في الجهات غير الربحية. وتضمنت بنود الاتفاقيتين إنشاء وحدات تطوع نموذجية في القطاع الحكومي وغير الربحي، وتمحورت الاتفاقية الثالثة حول تنفيذ بناء وتطوير للمعايير والمؤهلات المهنية لوظائف القطاع غير الربحي.

شرطان لحصول زوج المرأة العاملة على تأمين طبي

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440هـ - 2 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/617848>

أمين رزق - جدة

أكد مجلس الضمان الصحي التعاوني وجود شرطين لحصول زوج المرأة العاملة في القطاع الخاص على تأمين طبي هما: إذا كان يعمل في قطاع حكومي مستثنى من التأمين الصحي الإلزامي، أو كان لا يعمل. ووفقاً للمجلس، تم تطبيق الربط الإلكتروني منذ بداية العام الحالي للتأكد من استفادة جميع السعوديين في القطاع الخاص وأسره من التأمين الطبي. وفيما يبلغ عدد المستفيدين من السعوديين حالياً 2.7 مليون، ارتفعت البوالص للوافدين إلى 9 ملايين على الأقل. وفي سياق آخر، أوضح المجلس، أن حليب الأطفال للرضع المحتاجين إليه طبياً مغطى بالوثيقة الحديثة حتى 24 شهراً، مشيراً إلى عدم جواز إيقاف الوثيقة السارية خلال الفترة التي يكون فيها العامل خارج المملكة. ومن المقرر أن ينتهي العمل بالوثائق القديمة في يوليو المقبل، لينضم جميع المستفيدين إلى الوثيقة المحدثة التي تشمل 10 مزايا جديدة على الأقل.

%60 من المعنفين أطفال لآباء جامعيين وحملة شهادات عليا

دراسة حديثة لجمعية 'المودة' للتنمية الأسرية

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440هـ - 2 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/617844>

داود الكثيري - جدة

كشفت دراسة تحليلية حديثة أجرتها جمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة بعنوان «تأثير العنف اللفظي على سلوك الأبناء» أن من 60-70% من الأبناء المعتنفين لفظياً من آباء وأمّهات جامعيين أو حاصلين على شهادات دراسات عليا، بينما 57% منهم من أسر مستقرة.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية، المهندس فيصل السمودي أن الدراسة شاركت فيها 47 أسرة، ممن لديهم أطفال مُعتفون، تم دراسة ومراقبة حالتهم طيلة عام كامل، وكانت أهم نتائج البيانات الأولية للمبحوثين أن 68% من الأبناء المعنفين لفظياً من أسر متوسطة الحال مادياً، و53% من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح من 5 إلى 15 عاماً. وبيّن السمودي أن الدراسة بينت 10 آثار نفسية على الأطفال المعتنفين، هي: «العناد، الجبن والخوف، النقص والعزلة، انخفاض روح المبادرة والإبداع، الإصابة بالتردد والقلق، عدم القدرة على التعبير، عدم الإحساس بالأمانة، الهروب الذهني، الإحجام عن تعلم مهارات جديدة، ضعف الشخصية».

وأشار السمودي إلى أن الدراسة لم تقصر على الآثار النفسية فحسب للأطفال المعتنفين لفظياً، وإنما شملت الجوانب التربوية، حيث حددت 9 آثار سلبية، هي: «ممارسة العنف اللفظي مع الآخرين، انخفاض المستوى التحصيلي العلمي،

نقص دافعية التعلم لديهم، انعدام تقدير الوالدين، التمرد على قوانين الأسرة، التصرف بلا مبالاة، عدم قبول التوجيهات، البحث عن قدوة خارج الأسرة، عدم القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة.»

وأظهرت الدراسة 6 آثار اجتماعية سلبية على الأطفال المعنفين لفظياً، هي: «الشعور بعدم الرغبة في المشاركة مع الأقران في المدرسة وغيرها، انخفاض مهارات الاتصال، السماح للآخرين باتخاذ القرارات الخاصة، استخدام العنف اللفظي تجاه الآخرين، عدم الانسجام مع أفراد الأسرة، إضافة إلى التمرد على أداء أي نشاط في المنزل أو المدرسة.»

يذكر أن «المودة» تقدم خدماتها للمستفيدين على مدى 13 ساعة في اليوم، بالإضافة إلى الحجوزات الاستشارية مجاناً عبر الرقم الموحد لخدمة العملاء «920001426»، وخدمة الاستشارات الهاتفية عبر الرقم «920001421»، وكذلك الاستشارات الإلكترونية والتسجيل في الدورات التدريبية وتحميل البحوث والدراسات الأسرية لطلاب الدراسات العليا والباحثين، عبر موقعها www.almawaddah.org.sa

5 توصيات لمواجهة الظاهرة

- 1- برامج تلفزيونية لتعريف الأسرة بأساليب التربية السليمة ومخاطر الإساءة للطفل.
- 2- حث الآباء والأمهات على الرفق بالأبناء والصبر عليهم.
- 3- أن يكون العقاب إصلاحياً لا انتقامياً.
- 4- أن يكون العقاب متدرجاً ومتناسباً مع شخصية الطفل.
- 5- يجب أن يشعر الطفل أن العقاب وقع عليه بسبب سلوك سيئ فعله.



«الشورى» يتصدى لأزمة تأخر تسليم الوحدات السكنية

للمواطنين

مناقشة تمكين المرأة من وظائف الهيئة العامة للأوقاف

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440 هـ - 2 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/617722>

جابر المالكي - الرياض

ناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان. وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة الإسكان بتوضيح عدد المنتجات المسلمة فعلياً للمواطنين ضمن برنامج «سكني» وما لم يسلم وأسباب عدم التسليم، وتوضيح بيانات العقود المبرمة مع المطورين لبناء الوحدات والفلل السكنية المخصصة للمواطنين وسير العمل فيها.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف، وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بفصل الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وبتمكين المرأة من وظائف الهيئة العامة للأوقاف.

الاثنين: إزالة عوائق حركة المشاة في المدن

التصويت على توصيات لجنة الشؤون الأمنية تجاه التقرير السنوي لوزارة الداخلية بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة تجاه التقرير.

التصويت على عدد من توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل ومن أبرزها، مطالبة وزارة النقل بالإسراع في تنفيذ واستكمال مسارات الطرق الاستراتيجية المحورية التي تربط المناطق الحدودية في المملكة، ودراسة نقل مسؤولية محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق السريعة خارج المدن إلى وزارة النقل.

الاطلاع على وجهة نظر اللجنة المالية تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ثم يصوت على توصيات اللجنة بشأن التقرير ومن أبرزها، مطالبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدراسة وتقييم نظام (ساند) من حيث شروط الاستحقاق ونسب الاشتراك والمنافع.

مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية. وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس وزارة الشؤون البلدية والقروية بسرعة حصر المواقع والمشروعات المنفذة والمتضررة من سوء تصريف مياه الأمطار ومجاري السيول كافة، وإزالة عوائق حركة المشاة في المدن السعودية.

استكمال مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية الذي طرح خلال الجلسة العادية الثالثة والعشرين يوم الأربعاء الماضي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مقترح تعديل نظام الوكالات التجارية.

الثلاثاء.. مناقشة التقرير السنوي للحرس الوطني
التصويت على عدد من توصيات لجنة الشؤون الأمنية تجاه التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة تجاه التقرير.
التصويت على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في جلسة سابقة.
الاطلاع على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار.

مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان. وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة الإسكان بتوضيح عدد المنتجات المسلمة فعلياً للمواطنين ضمن برنامج «سكني» وما لم يسلم وأسباب عدم التسليم، وتوضيح.

بيانات العقود المبرمة مع المطورين لبناء الوحدات والفلل السكنية المخصصة للمواطنين وسير العمل فيها.
تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح تعديل الفقرة (1/ب) من المادة (التاسعة عشرة) والفقرة (2) من المادة (الثالثة والأربعين) من نظام

التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/33) وتاريخ 3 / 9 / 1421هـ، المقدم من عضو المجلس السابق معالي الدكتور محمد آل ناجي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.
الأربعاء.. دراسة تخفيض تكاليف رحلات «السعودية»

مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
الاطلاع على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

ثم يصوت بعد ذلك على توصيات اللجنة بشأن التقرير، ومن أبرزها مطالبة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بدراسة سبل تخفيض تكاليف المحطات الداخلية والدولية الإلزامية غير الربحية، ومنها خدمات الطيران الاقتصادي لشركة (طيران ادبل)، أو غيرها من وسائل الطيران المنخفض التكاليف.

الاطلاع على وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1438 / 1439هـ، في جلسة سابقة، ثم يصوت بعد ذلك على توصيات اللجنة بشأن التقرير ومن أبرزها مطالبة هيئة السوق المالية بتطوير آليات رقابة كافية على صناديق الاستثمار العقارية (الريت) تضمن حماية المستثمرين من تسرب أصول وعقارات غير مضمونة العوائد إلى هذه الصناديق.

مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف للعام المالي 1438 / 1439هـ.

وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بفصل الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وبتمكين المرأة من وظائف الهيئة العامة للأوقاف.

تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة للعام المالي 1438 / 1439هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام هيئة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المقدم من عدد من أعضاء المجلس السابقين والحاليين، استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

تطالب اللجنة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على مقترح مشروع النظام المكون من خمس عشرة مادة والذي يهدف إلى تنظيم العمل الأهلي وتطويره وحمايته، وتمكين المواطن وتعزيز مشاركته في إدارة المجتمع وتنميته، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وزيادة مساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الناتج المحلي الإجمالي.



دخول 3500 أجنبية إلى سوق العمل في 3 أشهر

المصدر: جريدة الوطن الأحد 26 جماد ثاني 1440 هـ - 3 مارس 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=362568&CategoryID=2

«الرياض: بندر مسلم 2019-03-02 9:29 PM

سجل إحصاء حديث للتأمينات الاجتماعية خروج 268 سعودية ودخول 3488 أجنبية إلى سوق العمل. فيما غادر 273860 عاملا السوق، وبلغ العدد الإجمالي للمسجلين في الربع الثالث من العام الماضي أكثر من 9 ملايين عامل سعودي وأجنبي .

المشتركون على رأس العمل

الربع الثاني 2018

1.943.141 سعودي

7.421.452 غير سعودي

الربع الثالث 2018

1.936.468 سعودي

7.157.265 غير سعودي

غادر خلال 3 أشهر مضت ما يقارب 273.860 عاملا من السوق المحلي، 96.4% منهم أجانب، حيث بلغ عدد العاملين سواء السعوديين وغير السعوديين في الربع الثالث من العام الماضي 9.093.733 عاملا، بعد أن كان عددهم في الربع الثاني من نفس العام حوالي 9.367.593 عاملا. وقد خرج من السوق ما يقارب 268 سعودية، في حين دخل 3.488 أجنبية إلى السوق.

مغادرة العاملين

بحسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، فإنه وصل عدد السعوديين المشتركين في التأمينات الاجتماعية خلال الربع الثالث 1.936 مليون عامل، مقابل 1.946 مليون عامل في الربع الثاني من العام 2018، فيما بلغ عدد العاملين غير السعوديين في الربع الثالث 7.157 ملايين عامل، في حين تجاوز عددهم في الربع الثاني 7.421 ملايين. أي أن حوالي 264 ألف عامل أجنبي غادر السوق في هذه الفترة.

السعوديون الذكور

بينت الإحصائية، أن السعوديين الذكور أكثر المغادرين في الربع الثالث من العام المنصرم بعدد 8.405، بينما الإناث المغادرات من السوق 268 مواطنة .

النساء غير السعوديات

تؤكد الإحصائية أن النساء غير السعوديات دخلن السوق بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من العام الفائت بخلاف الذكور، حيث بلغ عدد الإناث 220.348، مقابل 216.860 عاملة في الربع الثاني، أي دخول 3.488 في السوق المحلي، فيما بلغ عدد الذكور غير السعوديين في الربع الثالث 6.936 ملايين عامل، في حين وصل عددهم في الربع الثاني 7.204 ملايين.

المشتركون على رأس العمل

الربع الثالث 2018

الربع الثاني 2018



«العدل» تناقش دور التحول الرقمي في تفعيل مهامها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م
<http://www.alhayat.com/article/4623369>

الرياض - «الحياة» | منذ 11 ساعة في 3 مارس 2019 - آخر تحديث في 3 مارس 2019 / 16:44
ناقش نائب وزير العدل الشيخ سعد السيف، مع مديري فروع الوزارة في الرياض، عمل الفروع والهيكل التنظيمي المقترح الموقت، ودور التحول الرقمي في تقليص أعمال الإدارات والأقسام، إضافة إلى تفعيل دور فروع الوزارة بما يتعلق في الجانب التنفيذي والرقابي والإداري، ومتابعة حاجات المحاكم وكتابات العدل.
وأكد السيف، ضرورة مواكبة ما تشهده الوزارة من تطور على مستوى الجهات الحكومية الأخرى، والسباق مع الوقت في الإنجاز، موجهاً مديري الفروع برفع تقارير عن أوضاع المحاكم وكتابات العدل بخصوص مكان استقبال المراجعين، وتهيئة مكاتب الاستقبال بما يتوافق مع مستوى الخدمات وبما يحقق رضا المستفيدين.
وخلال الاجتماع عرض مديرو الفروع ملاحظاتهم ومقترحاتهم، وجرى نقاشها لإيجاد الحلول المناسبة وتفعيلها.



"حساب المواطن": عدم إفصاح المستفيد عن البيانات يجرمه من الاستحقاق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م
<http://www.alhayat.com/article/4623405>

الرياض - "الحياة" | منذ 11 ساعة في 3 مارس 2019 - آخر تحديث في 3 مارس 2019 / 21:12
دعا برنامج حساب المواطن المتقدمين إلى التسجيل في البرنامج، إلى الإفصاح عن بيانات الدخل للأسرة شاملاً التابعين، مؤكداً أنه شرط في الأهلية، مشدداً على أهمية الكشف عن جميع مصادر الدخل في حال وجود أكثر من مصدر، إضافة إلى الإفصاح عن قيمة الدخل شاملاً البدلات والعلاوات كافة قبل خصم أقساط القروض، في حال كان لدى المتقدم قروض أو أحد تابعيه.
وأوضح المتحدث الرسمي للبرنامج سلطان القحطاني، أن البرنامج يتحقق من دخل وبيانات المستفيدين عبر آلية مرتبطة في جهات حكومية عدة لجمعها ومقارنتها بما أفصح عنه في البوابة، مؤكداً أهمية إضافة أي دخل ناتج من نشاط تجاري سواء للمستفيد الرئيس أو التابع، مشيراً إلى أن عدم إفصاح بعض المستفيدين عن بياناتهم في الدفعة الخامسة عشرة نتج منه عدم استحقاقهم، وذلك بعد التحقق من بياناتهم مع الجهات المعنية.

وأبان المتحدث الرسمي للبرنامج أنه يمكن للمستفيدين تعديل بيانات الدخل بعد الإفصاح، في حال طرأ أي تغيير عليها من خلال الموقع الرسمي للبرنامج عبر الرابط <https://portal.ca.gov.sa/>.



"العدل": محاكم المملكة تعقد 49 ألف جلسة خلال أسبوع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م
<http://www.alhayat.com/article/4623347>

الرياض - "الحياة" | منذ 14 ساعة في 3 مارس 2019 - آخر تحديث في 3 مارس 2019 / 14:27
كشفت وزارة العدل أن محاكم المملكة كافة عقدت خلال أيام عمل الأسبوع الماضي، حوالى 49 ألف جلسة قضائية، وأصدرت ما يزيد على 15 ألف حكم، إضافة إلى أكثر من 26 ألف قرار تنفيذ صادر من محاكم التنفيذ. وقدمت المرافق العدلية خلال الفترة نفسها أكثر من 178 ألف خدمة للمستفيدين تنوعت بين عمليات توثيق وتنفيذ، وكذلك الخدمات التي تقدمها المحاكم.

وبلغ إجمالي العمليات التي تم تقديمها في المحاكم كافة (دون التنفيذ) 85.801 عملية، فيما قدمت محاكم التنفيذ 26.775 خدمة للمستفيدين خلال الأسبوع الماضي، أما عمليات التوثيق فبلغت 65.759 عملية خلال الفترة ذاتها.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أطلق في العاشر من ربيع الأول الماضي التحول الرقمي في قطاع التوثيق، الذي تضمن خدمات عدلية رقمية، بهدف الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين بما يغنيهم عن الحضور إلى مقر كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.

وشهدت إجراءات التقاضي أخيراً تطوراً لافتاً بعد رقمنة مسار العمليات القضائية والترافع في المحاكم ما سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة وفق منظومة قضائية مؤسسية.

وأسهل إطلاق الوزارة لخدمتي التحقق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ، في استغناء المستفيدين عن مراجعة المحاكم، وتقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية، ومنح المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم بالسرعة اللازمة.



قناة صرف صحي بتحلية الجبيل تبتلع طفلاً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م
<http://www.alriyadh.com/1741456>

ابتلعت إحدى قنوات الصرف الصحي داخل المجمع السكني للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالجبيل طفلاً ذو 3 أعوام إثر سقوطه من خلال فتحة التصريف.

وهرعت فرق الدفاع المدني بمحافظة الجبيل لإنقاذ الطفل الذي تم انتشاله وإجراء عمليات إنعاشه من قبل الفريق الطبي وسرعة نقله لطوارئ مستشفى الجبيل العام إلا أن الطفل لفظ آخر أنفاسه في المستشفى.

وأوضحت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالجبيل أن فرق السلامة المساندة والإطفاء بالتعاون مع الدفاع المدني هرعت إلى الموقع بعد بلاغ سقوط طفل داخل فتحة صرف صحي بالمنطقة الأولى الواقعة داخل الحي السكني وأمام أحد الفلل التي تخضع لعمليات صيانة من قبل أحد المقاولين؛ فيما تجرى استكمال التحقيقات لمعرفة أسباب سقوط الطفل.

الشورى يطالب التأمينات باقتراح أدواتها التنظيمية.. توصية تطالب بتحمل الدولة تكاليف التحول الحكومي للتشغيل الذاتي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741454>

كشفت مصادر "الرياض" عن إدراج مجلس الشورى جلسة غد الاثنين لتوصية للجنة المالية على التقرير السنوي للتأمينات الاجتماعية تطالب المؤسسة باقتراح الأداة التنظيمية المناسبة التي تتكفل بتحمل صاحب العمل الحكومي أي تكاليف إضافية نتيجة للتحول نحو التشغيل الذاتي.

وتأجلت توصية للعضو سلطانة البديوي دعت فيها التأمينات الاجتماعية إلى تضمين تقاريرها السنوية المقبلة بيانات إحصائية بالمستفيدين فعلياً من نظامها في "سائد" بحالات الفصل التعسفي للمادة 77 من نظام العمل، وموظفي القطاع الحكومي للمشمولين بنظام التأمينات، وإفلاس المنشآت، كما ستسحب إقبال درندري توصية إضافية لها حوت حث التأمينات على تضمين تقاريرها المقبلة مؤشرات عن كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر والحوكمة، وتحسين رضا القطاعات المختلفة من المستفيدين.

إلى ذلك، وكما انفردت "الرياض" يصوت أعضاء الشورى يوم غدٍ لصالح إلزام التأمينات الاجتماعية بالكشف عن نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة من اللجنة المشكلة بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لدراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة، ودراسة وتقييم نظام "سائد" من حيث شروط الاستحقاق ونسب الاشتراك والمنافع.

وزير الصحة : وفاة كل 13 ثانية في مختلف أنحاء العالم نتيجة الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741405>

أكد معالي وزير الصحة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة في ختام جلسات أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى التي انطلقت أمس، في محافظة جدة، تحت عنوان "دعم سلامة المرضى في الدول المتوسطة والأقل نمواً"،

أن المملكة أخذت على عاتقها استضافة هذه القمة الوزارية المهمة , ما لها من دور ريادي عالمي في تعزيز ودعم سلامة المرضى , وخاصة في الدول المتوسطة والأقل نمواً , حيث قدمت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مساعدات تجاوزت 675 مليون دولار من عام 2015 حتى يومنا هذا لدعم الأعمال الإنسانية لمشروعات الصحة والمياه والإصحاح البيئي والتغذية في هذه الدول.

وأوضح معاليه أن عبء الأخطاء الطبية لا يقتصر فقط على من سلبت منهم حياتهم , ولكن التأثير الأعلى يكون على أحببتهم وأهاليهم الذين تأثرت حياتهم بفقدانهم , وتركوا وراءهم فجوة بلا مبررات ولا أسباب, مشيراً إلى أنه هناك وفاة شخص كل 13 ثانية في مختلف أنحاء العالم نتيجة الأخطاء الطبية, ما يعادل وفاة 2,6 مليون شخص كان بالإمكان إنقاذهم.

وأضاف معاليه أن وزارة الصحة بالمملكة تهتم بتعزيز سلامة المرضى , كما أنشأت المركز الوطني لسلامة المرضى الذي يضع الأهداف والمؤشرات وتوفير التدريب اللازم لتحقيق أعلى مستويات السلامة , وعدة مراكز داعمة , منها المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية "سباهي" , والهيئة العامة للغذاء والدواء , والهيئة السعودية للتخصصات الصحية, للوصول إلى أهدافها وتحقيق رؤية المملكة 2030 والارتقاء بالرعاية الصحية لتعزيز دور سلامة المرضى على المستوى المحلي والدولي.

من جانبه أعرب رئيس منظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس ادهانوم غيبريسوس عن شكره وتقديره للمملكة على الدور الريادي الذي تقوم به للعناية بالرعاية الصحية، مقدماً الشكر لمعالي وزير الصحة على استضافة المملكة لهذه القمة في نسختها الرابعة التي شكلت حضوراً رائعاً مميزاً.

وقال : " قامت المملكة بأعمال عظيمة وتطوير كبير بهدف الاهتمام بسلامة المرضى , ومن ذلك إنشاء المركز السعودي لسلامة المرضى, إضافة إلى تبني المملكة برنامج منظمة الصحة العالمية لإدراج برنامج سلامة المرضى في التعليم , إلى جانب تدريب عملاء الصحة , وإدراج سلامة الأدوية , ومبادرة المستشفيات لسلامة المرضى. ولفت الانتباه إلى أن شهر مايو المقبل سوف تناقش دول المنظمة فكرة اختيار يوم 17 من سبتمبر يوماً عالمياً لسلامة المرضى , وذلك في الاجتماع السنوي للمنظمة في سويسرا, مشيراً إلى أن نحو 2.6 مليون شخص يلقون حتفهم سنوياً بسبب الممارسة غير الصحية وأكثر هذه الحالات كان الممكن تفاديها.



توصية لسلامة المرضى في القمة الوزارية بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/618266>

أحمد الجهني - جدة

أوصى البيان الختامي للقمة الوزارية الرابعة التي اختتمت أعمالها بجدة أمس بـ12 توصية وكانت القمة التي استضافتها المملكة قد حظيت بمشاركة نحو 25 وزير صحة و50 دولة وأكد وزير الصحة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعية أن إعلان جدة يهدف إلى معالجة قضايا ذات أهمية عالمية في مجال سلامة المرضى، مع تركيز قوي على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (LMIC) لافتاً إلى أن الإعلان هو دعوة للعمل على العديد من الجبهات، وللكثير من الجهات الفاعلة، وعلى جميع مستويات توفير الرعاية الصحية وتقديمها بدءاً من مقدمي الخدمة إلى الجهات التنظيمية وصناع السياسات. كما يشير الإعلان إلى التزام جماعي وعالمي قوي لتشكيل وإرساء أنظمة أكثر أماناً للأجيال القادمة.

لا قرار بشأن توصية • تمكين المرأة دون موافقة ولي الأمر»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1710034>

« عكاظ » (جدة @okaz online) أوضح المتحدث باسم مجلس الشورى الدكتور محمد المهنا، أن التوصية المقدمة من عضو المجلس الدكتور إقبال درندري، التي تطالب بدراسة أسباب تأخر تفعيل الأمر السامي القاضي «بالتأكيد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها وسرعة معالجتها»، هي توصية إضافية درستتها اللجنة المعنية وستقدم رأيها للمجلس، مشيراً إلى أن المجلس لم يصدر أي قرار بشأنها حتى الآن. وأشار المهنا إلى أن مقترحات وتوصيات أعضاء المجلس تخضع للنقاش تحت القبة للوصول إلى القرار الرشيد؛ وفق ما يراه الأغلبية في المجلس وبما يحقق المصلحة العامة للوطن والمواطنين. وأكد المهنا تقدير المجلس لجهود الأعضاء في تقديم المقترحات؛ وفق المادة 23 أو توصياتهم الإضافية على الموضوعات التي يدرسها المجلس.

المالكي لـ • عكاظ: فوائد عسكرية واقتصادية وتنموية لاستكمال طريق

نجران - جازان

«الشورى»: مطالبة • النقل» بالإسراع في تنفيذ الطرق المحورية..

اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1710014>

محمد مكي (الرياض @m2makki) يصوت مجلس الشورى اليوم (الاثنين) على توصية تطالب وزارة النقل بالإسراع في تنفيذ واستكمال مسارات الطرق الاستراتيجية المحورية التي تربط المناطق الحدودية البالغة الأهمية على الصعيد الاقتصادي والتنموي، ومنها نجران وجازان وعسير وطريق رأس تنورة الجديد، وتطوير طريق الهجرة القديم بين مكة والمدينة. وتنص التوصية المقترحة على تقرير وزارة النقل أنه «على وزارة النقل الإسراع في تمويل وتنفيذ ما تبقى من مسار طريق نجران - جازان حسب المسار الموافق عليه من المقام السامي، من أجل دعم التنمية المستدامة لمنطقة نجران ودعمه للحركة المرورية

والاقتصادية والتجارية والسياحية لمناطق جنوب غرب المملكة، ولأهمية الطريق في الجانب الأمني والنقل التكتيكي العسكري.»

وأكد عضو لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس الدكتور سعيد بن قاسم الخالدي المالكي لـ«عكاظ» أن تنفيذ هذه المشاريع سيساهم في أمور تنموية كثيرة ستكون داعمة لتكامل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للمملكة عامة وبين المناطق الـ 3 خصوصاً، إضافة إلى الاستفادة من مقومات مناطق أخرى، ما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني الذي يسير وفق رؤية واضحة نحو اقتصاد صناعي وتجاري وتنموي متنوع ومتطور. وأضاف أن لجنة من مجلس الشورى درست مطالبة مجلس منطقة نجران فيما يتعلق بخدمات النقل، حيث طلب مجلس منطقة نجران اعتماد تكاليف، وتنفيذ طريق نجران - جازان بمساره (من ظهران الجنوب إلى غرب مركز وادي الحيا بتهامة عسير) لأهميته لمناطق نجران وعسير وجازان وخدمة أهالي المناطق الجنوبية، ودعمه للحركة المرورية والاقتصادية والتجارية والأمنية والسياحية، وكونه يختصر المسافة بين منطقتي نجران وجازان إلى نحو 250 كيلومتراً. وبين أن الطريق سيسهل إيصال المياه المحلاة لمنطقة نجران وربط المنطقة بالسكة الحديدية والتيار الكهربائي مستقبلاً، والاستفادة من ميناء جازان ومدينة جازان الاقتصادية في دعم التنمية المستدامة لمنطقة نجران، كما سيساهم في انتعاش التنمية الاجتماعية لبعض المواقع المأهولة بالسكان في المحافظات والمراكز والقرى الواقعة بالقرب من الشريط الحدودي في المناطق الثلاث (نجران، وعسير، وجازان).

وقال المالكي نظراً لأهمية هذا المشروع بين منطقتي نجران وجازان في وقتنا الراهن فهو بحاجة إلى دفعة قوية من قبل مجلس الشورى ليتم دعم المشروع من خلال تمويله وتنفيذه «عاجلاً» من خلال إضافة توصية من قبل لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في تقرير وزارة النقل الحالي ليتم اعتماد تمويل المشروع في أقرب وقت ممكن للمبررات المذكورة، وذلك من أجل دعم التنمية المستدامة لمنطقة نجران ولأهمية الطريق في الجانب العسكري والأمني ودعمه للحركة المرورية والاقتصادية والتجارية والسياحية لمنطقتي نجران وجازان.



تعزيز إجراءات السلامة لحماية الأطفال في يوم الدفاع المدني

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=362686&CategoryID=5

احتفت مديريات الدفاع المدني في المناطق أمس، باليوم العالمي للدفاع المدني لهذا العام تحت شعار «سلامة الأطفال غايتنا»، وذلك بإقامة عدد من البرامج التوعوية والتثقيفية، وتم توجيه الجوانب الوقائية إلى فئة الأطفال في هذا العام تعزيزاً لدور الدفاع المدني وأجهزة الحماية المدنية في نشر ثقافة السلامة بين أفراد المجتمع عامة، لا سيما وأن الإحصاءات تشير إلى تعرض الأطفال أكثر من غيرهم لأنواع المخاطر. كما تم إطلاق الحملة التثقيفية الإعلامية لأهمية كاشف الدخان، تحت شعار «كاشف الدخان لك أمان». حملة تثقيفية

رعى أمير منطقة عسير الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز أمس، فعاليات «اليوم العالمي للدفاع المدني 2019» بمنطقة عسير تحت شعار «سلامة الأطفال غايتنا» وذلك في مركز تدريب الدفاع المدني بالمحالة بأبها. واطلع على نماذج من أليات ومعدات وتجهيزات الدفاع المدني التي تستخدم في الحوادث المختلفة، إلى جانب العديد من العروض لمهارات الإنقاذ والتدخل السريع التي يطبقها رجال الدفاع المدني. وافتتح أمير عسير الحملة التثقيفية الإعلامية لأهمية كاشف الدخان، تحت شعار «كاشف الدخان لك أمان»، والتي أطلقتها المديرية العامة للدفاع المدني بعسير ابتداء من اليوم وتستمر لمدة 4 أسابيع، بهدف الحد من الخسائر البشرية والمادية المنزلية، ثم شاهد سموه والحضور عرضاً مرئياً عن جهود الدفاع المدني في مواجهة الكوارث. الاهتمام بالتطوع

احتفت المديرية العامة للدفاع المدني بمنطقة الرياض، باليوم العالمي للدفاع المدني لهذا العام تحت شعار «سلامة الأطفال غايتنا»، وذلك بإقامة عدد من البرامج التوعوية والتنقيفية بمجمع الرياض بارك، حضرها وكيل إمارة منطقة الرياض الدكتور فيصل بن عبدالعزيز السديري، ومدير عام الدفاع المدني الفريق سليمان العمرو. وأوضح مدير الدفاع المدني بمنطقة الرياض اللواء سعد الراجح، أن دول العالم وهي تحتفي بهذا اليوم الذي يصادف الأول من مارس من كل عام، لتستشعر قاطبة أهمية السلامة وتوعية المجتمعات بضرورة الأخذ بإجراءات السلامة والوقاية. وقال اللواء الراجح: «إن الدفاع المدني أعد خططاً تواكب رؤية المملكة 2030، ومن ذلك الاهتمام بجانب التطوع، وتطوير قدرات المتطوعين، وتنظيم إجراءات مشاركتهم. وأعدت المديرية العامة للدفاع المدني بمنطقة الرياض حزمة من الفعاليات التوعوية ومعرضاً مصاحباً عن وسائل السلامة، فيما دشّن الفريق سليمان العمرو حملة كاشف الدخان.»

مفهوم جديد

برعاية مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل افتتح مدير الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة اللواء سالم المطرفي فعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني بالعاصمة المقدسة. وألقى مدير الإدارة العامة للدفاع المدني بالعاصمة المقدسة العميد عبدالله القرشي، كلمة رحب فيها بالحضور وأكد على أهمية هذه المناسبة لنشر وتوسيع منظومة ثقافة السلامة. كما شاركت المدرسة الابتدائية 134 بمكة المكرمة في الاحتفال بالفعاليات بمفهوم جديد يهدف إلى غرس قيم الوقاية والأمن والسلامة بالترفيه، وصناعة طفل مسؤول، وتعد المشاركة الأولى من نوعها التي تحاكي الطفولة من خلال الشخصيات الكرتونية والألعاب الترفيهية التي تتمحور أهدافها حول أهمية الوقاية والتصرف الأمثل في حالات وقوق الحوادث.

وأكدت قائدة المدرسة خديجة برناوي، أن مشاركة المدرسة انبثقت من رؤية المملكة 2030 الطموحة، التي تبني المستقبل.

وفي جدة، قام محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد بجولة على أركان إدارة تعليم جدة المشاركة فعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني عقب تدشينه لفعالياته صباح أمس بالياسمين مول، تحت شعار (سلامة الأطفال غايتنا) بحضور المدير العام للتعليم بجدة عبدالله الثقفي وعدد من مديري ومديرات الإدارات التعليمية وقادة وقائدات المدارس المشاركة والطلاب والطالبات.

أمن وسلامة

رعى أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمس، حفل افتتاح فعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني بالمنطقة، وذلك بمجمع كادي مول بمدينة جازان. وافتتح المعرض المصاحب لفعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني وتجول في أرجاء المعرض، مطلعاً على مشاركة العديد من الإدارات الحكومية والمؤسسات الوطنية ضمن معروضات مختلفة تتعلق بوسائل الأمن والسلامة. كما افتتح أمير منطقة القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز في مقر ديوان الإمارة بمدينة بريدة، فعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني، واطلع على المعرض المصاحب الذي تضمن نماذجاً من الفعاليات التي ستنفذ بجميع مدن ومحافظات المنطقة والموجهة لمختلف شرائح المجتمع، خصوصاً للأطفال تطبيقاً لشعار هذا العام.

إطلاق تطبيق يتيح للصم التخاطب مع موظفي مطار الملك فهد بلغة الإشارة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623539>

الدمام – "الحياة" | منذ 5 ساعات في 5 مارس 2019 - آخر تحديث في 4 مارس 2019 / 21:16
شهد مطار الملك فهد الدولي اليوم (الاثنين)، إطلاق تطبيق "إشارة" للأجهزة الذكية الذي يتيح لمرتادي المطار من فئة الصم التخاطب مع مقدمي الخدمة بشكل ذاتي.
وجرى إطلاق البرنامج من قبل شركة "علم" المتخصصة في مجال ابتكار الحلول وتطوير الخدمات، التي اختارت مطار الدمام ليكون أول مطار في المملكة يفعل الخدمة، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي لشركة مطارات الدمام تركي الجعوي، والمدير العام لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عبدالرحمن المقبل، ورئيس إدارة نادي الصم في المنطقة الشرقية، وعدد من مختلف الجهات العاملة في المطار، إضافة إلى مستفيدين من خدمة تطبيق "إشارة" من الصم.
وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة مطارات الدمام أن تطبيق "إشارة" يسهم في رفع مستوى كفاءة التواصل مع فئة الصم، وسيمكّن العاملين في المطار من إمكانية التواصل الفوري مع عملائهم من فئة الصم، ما يضمن لهم الاستقلالية التامة في إنهاء إجراءات سفرهم.
وأكد أن شركة مطارات الدمام "داكو" تولي ذوي الاحتياجات الخاصة من مرتادي المطار أهمية كبيرة من خلال سلسلة إجراءاتهم وراحتهم عند تنفيذ أي مشروع أو إطلاق أي خدمة جديدة في المطار، لافتاً إلى أن هناك تعاوناً مستمراً بين شركتي "داكو" و"علم" للتوسع في الخدمات الذكية من أجل تسهيل تجربة السفر.
وتتميز خدمة تطبيق "إشارة" التي تسهم في رفع مستوى الكفاءة في التواصل مع فئة الصم، أنها تمكّن الجهات المستفيدة من توفير الترجمة الفورية لفئة الصم من عملائها، ما يضمن لهم الاستقلالية التامة في تعاملهم عبر قناة اتصال مباشرة تتواءم مع متطلباتهم الخاصة. كما تقدم المنصة محادثة مرئية آمنة، تركز على جودة الصورة أكثر من جودة الصوت، حرصاً على تمكين المستخدمين من التقاط كل حركة إشارية مع مراعاة الخصوصية النسائية بتوفير مترجمات لغة إشارة.

المجلس يسقط توصية تسمح للمرأة باستخراج جواز السفر بنفسها "الشورى": عضو يطالب بمسائلة الأمانات عن منح الأراضي وأخر يطالب بدعم بائعي الخضراوات على الطرق

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623528>

الرياض – نجود سجدي | منذ 10 ساعات في 4 مارس 2019 - آخر تحديث في 4 مارس 2019 / 23:52

شن أعضاء في مجلس الشورى اليوم (الاثنين)، هجوماً على وزارة الشؤون البلدية والقروية خلال مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن التقرير السنوي للوزارة.

وقال العضو الدكتور سلطان آل فارج: "إن البلديات تعاني من أزمة أولويات في بعض المناطق، فنرى تميز منطقة على أخرى، ومدينة على مدينة، ما يدل على وجود فكر أمين متميز"، مستشهداً بمدينتين مختلفتين، الأولى أقيم فيها مطعماً كلفت فكرته ونقله مليونين ونصف المليون ريال، وكانت الترسية به ٢ مليوناً، كل هذا حتى تنشئ الأمانة مطعماً لا يعتبر من أولويات المنطقة. وفي منطقة أخرى هناك أكثر من 626 مشروعاً متعثراً، بسبب تقاعس المقاولين، وعدم محاسبتهم". وأضاف آل فارج: "مسمى الوزارة: الشؤون البلدية والقروية، بينما لا أجد نصيب القرى من خدمات البلدية سوى خمسة في المئة"، مؤكداً حاجة الوزارة إلى استخدام التقنية "حتى لا يساء استخدام السلطة في الرقابة، وفي إصدار الرخص". وطالب المجلس بتبني مسائل الأمانات عن المنح الموجودة في المناطق، متهماً بعض الموظفين باستغلال المناصب والنفوذ. فيما طالبت العضو نورة المري، وزارة الشؤون البلدية بتجهيز الشوارع والأرصفة لتكون مؤهلة لذوي الإعاقة، وإعطاء أعضاء المجلس البلدي الصلاحيات الكافية، متطرفة إلى مشكلة تسميم الحيوانات السائبة، لافتة إلى أن ذلك "يخالف قانون الرفق بالحيوان"، مطالبة الوزارة بإيجاد حل لهذه الحيوانات.

بدوره، أشار الدكتور إياس الهاجري، إلى الهدر المالي في الحفر والردم وعدم استغلال المشروع لأكثر من خدمة، مطالباً الوزارة بالتنسيق في ذلك مع مختلف الجهات التي تنفذ هذه المشاريع.

وطالب عبدالله العجاجي، وزارة البلدية والشؤون القروية بتسهيل بيع الخضراوات والفواكه على الطرق، أسوة بما تم من دعم لعربات الأغذية، مع مراعاة الجانب الجمالي لتلك العربات، وأضاف أن "السليبيات التي تنجم من عربات الأغذية (فود ترك) أكثر من فوائدها، في التسبب بالزحام في السير وأضرارها الصحية على الأحياء السكنية، إضافة إلى المخلفات والزيوت التي تتركها هذه العربات.

وسأل العجاجي: "لماذا يقتصر الدعم والتسهيل والتشجيع على الفود ترك، ويغرم ويمنع باعة الخضراوات ويضيق عليهم، وهم الفئة الأكثر حاجة؟ وإذا كان الأمر يتطلب تغيير مسمى من العربية الإنكليزية؛ فلنغير بسطات الخضار لتكون Fruit Truck، حتى يحصلوا على الدعم".

وطالبت لجنة الحج والإسكان والخدمات، وزارة الشؤون البلدية والقروية بسرعة حصر المواقع والمشاريع المنفذة والمتضررة من سوء تصريف مياه الأمطار ومجاري السيول كافة، ومعالجة الوضع وفق خطة وبرنامج زمني، لتقادي المخاطر، ودراسة الاستفادة من كميات مياه الأمطار المهدرة. أيضاً طالبت الوزارة بإزالة عوائق حركة المشاة في المدن، وأن توضح برامجها وإنجازاتها في هذا الشأن في تقاريرها المقبلة.

ودعت اللجنة في توصياتها، الوزارة إلى إنشاء هيئة لهندسة وسلامة المرور بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتطوير أعمال المراقبة والمتابعة لديها باستخدام التقنيات الحديثة. وأيضاً دعت إلى القيام بدراسة ظروف معيشة عمال النظافة في المدن المختلفة من سكن، وغذاء ونقل ودفع الرواتب وإدراج تفاصيل ذلك في تقريرها المقبل.

وعلق عضو الشورى الدكتور فهد بن جمعة، على توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات، وذكر بانها "متحققة"، إذ سبق أن نبهت وزارة الشؤون البلدية عام 2014 بتكثيف الرقابة الميدانية على عمال النظافة، وفي عام 2018 أرسلت أمانة مدينة الرياض رسالة نصية "عزيزي المواطن عزيزي المقيم ان إعطاء عمالة النظافة مبالغ مالية يشجعهم على التسول والانصراف عن عملهم الأساسي"، لافتاً إلى أن هذه الظاهرة بدأت تتلاشى، والعمالة تعمل بعقود عمل، ولها الحق اللجوء إلى الجهات الرسمية عند مخالفة صاحب العقد.

وأضاف أن التوصية السادسة "متحققة بوجود اللجنة الوزارية للسلامة المرورية التي تضم ثمان وزارات، منها الشؤون البلدية"،

مشيراً إلى وجود دراسات عدة في هذا المجال، ويوجد المركز السعودي لكفاءة الطاقة، الذي أوضح أن قطاع المباني (سكني، وحكومي، وتجاري) يستهلك حوالى 23 في المئة من الطاقة المستهلكة في المملكة، وفاق استهلاك القطاع من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في المملكة 75 في المئة وبمعدل نمو سنوي يصل إلى نحو سبعة في المئة، يعزى ذلك لسببين، الأول انخفاض كفاءة استهلاك الطاقة في الأجهزة الكهربائية المستخدمة، والثاني افتقار غالبية المباني للعزل الحراري.

وطرح سؤالا على اللجنة بعدما أجرت الوزارة مراجعة لأكثر من 16 ألف عقد مالي أثمر عن توفير حوالى 35 بليون ريال: ما أثر ذلك على كمية ونوعية الخدمات المقدمة في جميع مناطق المملكة؟

فيما طالب الدكتور عبدالله الحربي، وزارة الشؤون البلدية والقروية بمعالجة المناطق العشوائية والأملاك من دون صكوك

أو بصكوك قديمة، لافتاً إلى تأخر تطبيق نظام التسجيل العيني للعقار. السماح للمرأة باستخراج جواز السفر بنفسها بعد أربعة أعوام من المداولات في أروقة مجلس الشورى لمقترح يطالب باستخراج المرأة لجواز السفر وتجديده بنفسها، وعدم اشتراط تصريح السفر عند التنقل أو الابتعاث الخارجي، أسقط تصويت 67 من أعضاء المجلس توصية بذلك خلال جلسة اليوم.

وتنص التوصية المقدمة من الدكتورة إقبال درندري على وزارة الداخلية بـ "دراسة أسباب تأخر تفعيل الأمر السامي رقم 33322 وتاريخ 21-7-1438هـ، القاضي بالتأكيد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، وسرعة معالجتها."

وقالت درندري: "ما زالت وزارة الداخلية تشترط على المرأة البالغة الراشدة موافقة ولي أمرها في بعض الخدمات التي تقدمها، مثل استخراج وتجديد جواز السفر، وتصريح السفر، والسفر للابتعاث (وربطت خدمات "أبشر" الخاصة بها بموافقة ولي الأمر)، على رغم مرور سنتين على صدور الأمر السامي القاضي بالتأكيد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ما ألحق الضرر في النساء، خصوصاً من لم يحظين بولي أمر مسؤول، على رغم أن النظام الأساسي للحكم أعطى المرأة الحقوق الأساسية مثل الرجل، ولم يفرق بينهما، والتعدي على حق المرأة البالغة الراشدة، وجعلها تحت وصاية رجل وسلب حقوقها يُعد تعدياً من دون مسوغ نظامي على حقوق المواطنة."

وأضافت: "أن اشتراط إذن ولي أمر المرأة لتقديم خدمات وإجراءات السفر هو أمر تنظيمي بحت، لأنه يشترط الموافقة فقط وليس المرافقة"، منوهة بأن المبتعثات يعانين من تسلط بعض الأزواج ومنعهن من السفر أو قطع البعثة بضغطة من أبشر."

إلا أن اللجنة الأمنية ردت على هذه التوصية الإضافية، بأن "القطاعات التابعة لوزارة الداخلية تقدم خدماتها وتنتهي الإجراءات الخاصة في المرأة من دون تأخير، ما يعني بأن هذه التوصية متحققة."

وردت درندري عبر "الحياة"، على رد اللجنة بأن "التأخير مرتبط فقط في بعض القطاعات في الوزارة، وهو وفق الأنظمة واللوائح وأن أي تغيير يلزم أن يكون من طريق المادة ٢٣ التي تتيح لأعضاء المجلس تعديل الأنظمة."

وأضافت أن "هذا التبرير غير دقيق، إذ أنه لا يوجد نص صريح في نظام وثائق السفر على تقييد سفر المرأة الخارجي أو استخراج أو تجديد جواز سفرها بولي أمرها، واللوائح ترجع الأمر إلى التعليمات، وعليه فمحور الموضوع هو التعليمات التي يتم بموجبها طلب إذن ولي الأمر من المواطنات لتقديم الخدمات أو لعمل الإجراءات الحكومية من إدارة الجوازات، وهي لا تعد نصاً نظامياً يتيح الاستثناء من تطبيق الأمر السامي، فالأخير أقوى من هذه التعليمات."



السجون السعودية الأكثر تميزاً في المنطقة العربية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440هـ - 5 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623460>

الرياض – "الحياة" | منذ 12 ساعة في 4 مارس 2019 - آخر تحديث في 4 مارس 2019 / 23:53 حصل برنامج "ثقة"، أحد البرامج الإصلاحية المستحدثة التي تنفذها المديرية العامة للسجون، على جائزة التميز في المنطقة العربية الهادفة إلى تحفيز الحكومات العربية على تقديم أفضل الخدمات لجمهور المتعاملين من مواطنين ومقيمين، في حفلة أقيمت في مدينة دبي أخيراً، وسط مشاركة شركات ومؤسسات عربية متميزة من القطاعات الخدمية. وتسلم الجائزة نيابة عن المدير العام للسجون، مساعد المدير العام للتقنية اللواء مهندس يحيى دماس الغامدي، من قبل رئيس ومؤسس أكاديمية تنويع لجوائز التميز بيار مركزل، وبذلك تكون المديرية العامة للسجون أول جهة حكومية في الشرق الأوسط تنفذ مثل هذا البرنامج النوعي الساعي لتعزيز ثقة النزير بقدراته وإمكاناته قبل عودته للمجتمع بعد انقضاء مدة محكومته، بتهيئة النزير قبل الإفراج عنه بستة أشهر عبر برنامج في أجنحة مخصصة بمساندة من القطاعين العام والخاص.

يُذكر أن هذه الجائزة تُعد ثمرة نجاح وعطاء قدم من خلالها القائمين على البرنامج خدمة التدريب بمهارة واحترافية وجودة عالية.



سقوط توصية دراسة * عدم مطالبة المرأة بموافقة الولي»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741725>

أكد مجلس الشورى على أهمية دور رجال الأمن في الحفاظ على الأمن في الوطن وذلك من خلال رفع كفاءتهم وتأهيلهم وتجهيزهم بأحدث الطرق والوسائل ليؤدوا مهامهم باحترافية، ودعا المجلس وزارة الداخلية إلى العمل على ظهور إحداثيات المتصل على أرقام عمليات الدفاع المدني والشرطة والمرور وأمن الطرق، والتأكد من وجود اللوحات الإرشادية الكافية قبل قيد المخالفة مع إتاحة تقديم الاعتراضات على المخالفات إلكترونياً.

ورفض 67 عضواً بمجلس الشورى توصية العضو إقبال درندري التي تطالب وزارة الداخلية بدراسة أسباب تأخرها في تفعيل الأمر السامي القاضي بـ«التأكيد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها» وسرعة معالجتها ولم يؤيد التوصية سوى 44 عضواً ونجحت اللجنة الأمنية يوم أمس بإقناع المجلس بوجهة نظرها ولم تنل التوصية الأغلبية اللازمة، وبيّن رئيسها علي العسيري أن القطاعات التابعة لوزارة الداخلية تقوم بتقديم خدماتها وإنهاء الإجراءات الخاصة بالمرأة دون تأخير مما يعني بأن هذه التوصية متحققة.

وترى درندري أن تبرير التأخير بأنه وفق الأنظمة واللوائح غير دقيق، إذ لا يوجد مستند نظامي لطلب إذن ولي أمر المرأة على تنقلها الخارجي، أو سفرها للابتهات، أو استخراج أو تجديد جواز سفرها، كما أن التعليمات التي يتم بموجبها طلب إذن ولي الأمر من المواطنين لتقديم الخدمات أو لعمل الإجراءات الحكومية لا تعد «نصاً نظامياً» يتيح الاستثناء من تطبيق الأمر السامي، والأمر السامي أقوى من هذه التعليمات، وقالت في مسوغات توصيتها: إن اشتراط إذن ولي أمر المرأة لتقديم خدمات وإجراءات السفر هو أمر تنظيمي بحث؛ لأنه يشترط الموافقة فقط وليس المرافقة، ومن شخص واحد وهو المسجل رسمياً ولا يوافق على بقية المحارم، وأن الأحقية تبدأ من الأب ثم تنتقل للإخوان إن توفي الأب، ولزواج المرأة، ثم لأبنائها إن طلقت أو توفي، وإن استخرج لها ولي أمرها الجواز وأعطها تصريح سفر مفتوح ولعدة سفرات لمدة صلاحية الجواز يمكنها السفر دون تجديد الموافقة أو أي مشكلات حتى ولو لم تسافر بمحرم، أما إذا جددت الجواز وليس به موافقة أو أن الموافقة كانت لسفرة واحدة وانتهت فهي مضطرة لأن تأخذ موافقة ولي أمرها المسجل في النظام مرة أخرى، وإن لم يتم ذلك لأي سبب توقف بالجوازات حتى ولو كان معها محرم آخر غير المسجل، وكذلك المبتعثات يعانين من تسلط بعض الأزواج ومنعهن من السفر أو قطع البعثة بضغطة من «أبشر» وهناك معاناة يجب أن تنتهي.

كما انفردت "الرياض" .. "إلزام" التأمينات" بنتائج مواجهة العجز الاكتواري

الشورى يقر تحمل صاحب العمل الحكومي التكاليف الإضافية للتحول للتشغيل الذاتي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م
<http://www.alriyadh.com/1741726>

كما انفردت "الرياض" يوم أمس وافق مجلس الشورى على توصية للعضو أحمد الغامدي وطالب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باقتراح الأداة التنظيمية المناسبة التي تتكفل بتحمل صاحب العمل الحكومي أي تكاليف إضافية نتيجة للتحويل نحو التشغيل الذاتي، كما دعاها إلى تضمين تقريرها القادم نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة من اللجنة المشكلة بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لدراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة، وحثها على دراسة وتقييم نظام (سائد) من حيث شروط الاستحقاق ونسب الاشتراك والمنافع.

وحال صوتان فقد دون نجاح توصية عضو المجلس عساف أبوثنين التي تضمنت مطالبة وزارة الشؤون البلدية بإيجاد مداخل جديدة لمكة المكرمة لتسهيل الوصول إلى الحرم المكي، فقد صوت لصالح إقرارها 74 عضواً، ووافق المجلس على توصيات اللجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات طالب فيها وزارة النقل بتحديث المعايير والآليات والأنظمة المتعلقة بتأهيل المقاولين والمكاتب الاستشارية بما يتوافق ويواكب رؤية المملكة، ونقل اختصاص الطرق التابعة لوزارة النقل والتي فقدت سماتها كطرق سريعة ومحورية داخل المدن وتحولت إلى شوارع توزيعية داخل النطاق العمراني إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية، إضافة إلى دراسة نقل مسؤولية محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق السريعة خارج المدن إلى وزارة النقل، وإعطاء وزارة النقل حق استثمار الطرق التابعة لها والاستفادة من الخدمات واللوحات الإعلانية والإعلامية

وحت المجلس وزارة النقل على الإسراع بتنفيذ واستكمال مسارات الطرق الاستراتيجية المحورية التي تربط المناطق الحدودية في المملكة وكذلك البالغة الأهمية على الصعيد الاقتصادي والتنموي ومنها نجران وجازان وعسير وطريق رأس تنورة الجديد وتطوير طريق الهجرة القديم بين مكة والمدينة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم المشاريع والبرامج المتعلقة بالمحافظة على البيئة وزيادة الغطاء النباتي والشجري على الطرق التابعة لها.



”هدف” يوقع 7 اتفاقيات لتدريب وتوظيف السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م
<https://www.al-madina.com/article/618460>

واس - الرياض
أبرم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أمس الاثنين، 7 اتفاقيات تعاون، لتدريب وتوظيف السعوديين والسعوديات، ودعم الشهادات المهنية الاحترافية، مع الغرف التجارية في كل من: تبوك، الجوف، والقريات، نجران، جدة، جازان، ومركز كفاءة الطاقة، وذلك على هامش فعاليات ملتقى لقاءات الرياض 2019.
وبموجب الاتفاقيات المبرمة، سيتولى «هدف»، بالتنسيق مع الغرف التجارية الصناعية في المناطق المشار إليها، تقديم برامج دعم تدريبية ومالية، لتدريب وتأهيل وتمكين وتوجيه وتوظيف السعوديين والسعوديات في منافذ البيع في 12 نشاطا تجاريا مستهدفا بالتوطين، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإرشاد المهني.
واستقبل معرض الوظائف في ملتقى لقاءات الرياض 2019، الذي ينظمه صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، أعدادا كبيرة من الباحثين عن عمل، تنوعت وجهاتهم بين ورش العمل، والمحاضرات والندوات، وأجنحة المنشآت التي عرضت أمام الزوار شواغرها الوظيفية. ويستعرض ملتقى لقاءات، خدمات وبرامج الصندوق الموجهة للمستفيدين في سوق العمل، وتأهيل وتمكين القوى العاملة الوطنية لضمان استقرارها وإنتاجيتها في سوق العمل من خلال تقديم خدمات دعم التدريب ودعم التوظيف ودعم ريادة الأعمال وخدمات الإرشاد المهني للطلاب والطالبات. ويستهدف الملتقى، الطلاب والطالبات (في المرحلة الثانوية وما فوق)، والباحثين والباحثات عن عمل، وموظفي وموظفات القطاع الخاص، ورواد ورائدات الأعمال، ومنشآت القطاع الخاص. ويصاحب الملتقى معرض لتوظيف الباحثين والباحثات عن عمل بالمنشآت المشاركة الراغبة بالتوظيف، وورش عمل توعوية للمشاركين ومحاضرات وندوات مختلفة. ويستمر الملتقى لمدة ثلاثة أيام.



مصادر لـ ”عكاظ“: مخاطبات لتضمن الاعتراف على السائقين

والخدمات في نظام الحماية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1710237>

عبدالله الداني (جدة @aaaldani)
علمت «عكاظ» عن مخاطبات تدور حاليا بين النيابة العامة ووزارة العمل لإدراج الاعتداء على السائق والخدمة وكبار السن ضمن نظام الحماية من الإيذاء، مع تشديد وتغليظ العقوبة على المعتدين دون اجتهادات. وأضافت المصادر أن شمول المعتدين على السائقين والخدمات في النظام المشهود بصرامته كفيل بحماية هذه الفئة مع الفئات الأخرى المشمولة بالحماية فيما سيتم إدراج كبار السن ومنهم الوالدان ضمن الفئة المشمولة بالحماية عند استصدار النظام الخاص بحماية المسنين ورعايتهم.

وعلق المحامي ماجد قاروب على الخطوة، مشيرا إلى أن تعامل النيابة العامة مع الظواهر السلبية يستحق التقدير لأنها تصحيح مسارات ومبادئ ومفاهيم مغلوطة وخاطئة حول التعامل الأخلاقي والحقوق بين أفراد المجتمع المختلفة، ويتفق ذلك مع صحيح مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى التعامل بالحنى بين البشر بصرف النظر عن رب العمل

أو العامل، «الاهتمام بكبار السن من باب الإحسان وبر الوالدين مطلب شرعي وأساسي يبعد الأبناء عن العقوق بما في ذلك نكران جميلهم وهذه الجهود التي تقوم بها النيابة بالتعاون مع وزارة العمل تحقق مكاسب اجتماعية ودينية وأخلاقية وقانونية للأسرة والمجتمع.»

من جانبه، رأى المحامي فيصل المشوح أن هناك اختلافا كبيرا سيطر على النظرة تجاه السائقين والخدم وكبار السن ووجوب احترامهم وتقديرهم وعدم الاعتداء عليهم، إذ إن عقوبة المعتدين عليهم ستكون أسوأ بعقوبة الاعتداء على الأطفال أو الزوجة أو المرأة بشكل عام، وبذلك لن يكون هناك تسامح مع هذه الجرائم أو التخلص من أثارها عن طريق الصلح أو التنازل وغير ذلك وسيكون هناك حقان عام وخاص، ولن تكون معاقبة المعتدين على الفئات الأخيرة اجتهدية بل منصوفا عليها بنظام صريح وواضح.

وأضاف المشوح أن العنف الأسري من الجرائم الخفية لأنها غالبا تحدث داخل البيوت وخلف الأسوار، فالخادمة والسائق ينبغي أن يكون لهما الحماية ذاتها بنفس الطريقة التي يحمى بها الأبناء أو الزوجة، وفي السابق كان المعتدي قد يفلت من العقوبة بالصلح أو التنازل وغير ذلك أما الآن فلن يكون هناك تساهل في الأمر، فضلا عن أن من أثار الإجراء إضفاء هيبة على هذه الفئات لنلا يعتدى عليهم.



701 قضية مرورية لسائقات خلال 180 يوما

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=362787&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2019-03-05 12:42 AM

علمت «الوطن» أن المحاكم المرورية في المناطق استقبلت نحو 701 قضية خلال العام الحالي 1440، كان أحد طرفيها سائقات تسببن في ارتكاب حوادث نتجت عنها أضرار، وتمت إحالتهن إلى المحاكم للاعتراض من قبل الأطراف المتضررة في تلك الحوادث، وعدم قبول السائقات بنسبة التعويض الذي تم تقديره للمتضررين .

كشفت مصادر لـ«الوطن» أن المحاكم المرورية في المناطق استقبلت نحو 701 قضية خلال العام الحالي 1440، كان أحد طرفيها سائقات تسببن في ارتكاب حوادث نتجت عنها أضرار، وتمت إحالتهن إلى المحاكم للاعتراض من قبل الأطراف المتضررة في تلك الحوادث، وعدم قبولهن بنسبة التعويض الذي تم تقديره للمتضررين.

8772 قضية

بلغ عدد القضايا المرورية التي استقبلتها المحاكم منذ مطلع العام الحالي 8772 قضية مرورية، وأكد المحامي والمستشار القانوني عاصم الملا لـ«الوطن» «أن عدد القضايا المرورية لسائقات لدى المحاكم يبلغ نحو 701 قضية، بنسبة 8% خلال العام الحالي 1440، وأضاف أن هناك انخفاضا في نسبة تلك القضايا ضد النساء، وبرزت القضايا الحالية لأسباب عدة، منها عدم تمكن كل النساء من القيادة الصحيحة، وعدم تمكن بعضهن من الحصول على رخص نتيجة الازدحام لدى مدارس تعليم القيادة وطول فترة الانتظار، وتكون تلك الحوادث إما بسبب ارتطام بمركبات أخرى من الخلف، أو بأعمدة إنارة، أو جدار حاجز أو أرصفة الشوارع، مشيرا كذلك إلى أنه ضمن القضايا التي قد تتسبب في إيقاف السائق أو السانقة، قطع إشارة المرور، وأضاف أنها مخالفة لا يمكن التغاضي عنها، إذ يتم إيقاف السانقة في هذه الحالة 3 أيام لدى الجهة المختصة بإيقاف السائقات اللاتي يرتكبن مخالفات مرورية، حسب النظام.

حوادث مرورية

أكد الملا أن المحاكم المرورية بدأت عملها الفعلي منذ عدة أشهر، وعلى كل مستوى المناطق، ويحكمها نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرور، مشيرا إلى أن مهام هذه المحاكم تختص في جميع ما يتعلق بالمخالفات والحوادث المرورية، وتُحال إليها القضايا حينما يرغب الشخص المتضرر في إحالة معاملته إليها في حالة عدم الرضا عن المخالفة التي رصدت عليه أو رفض نسبة التعويض التي تم تقديرها نتيجة ما لحق بمركبته، ثم يكون من حقه أن يطلب من المرور إحالة معاملته إلى المحكمة المرورية، أو يتوجه مباشرة في رفع دعوى مرورية لدى المحاكم.

2511 قضية أحوالها النيابة العامة للمحاكم في أسبوع

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440 هـ - 5 مارس 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=362804&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2019-03-04 11:52 PM

كشف مصدر بالنيابة العامة أن عدد القضايا الواردة في الأسبوع الماضي لفروع ودوائر النيابة بالمناطق بلغ 4326 قضية، بينما بلغ عدد القضايا المنجزة في الفترة نفسها 3820 قضية، فيما قامت الفروع بإحالة 2511 قضية للمحاكم برفع الدعوى العامة فيها، في الوقت نفسه أنهى 2534 عضوا لدى النيابة العامة وفروعها 77337 إجراء من خلال أعضاء النيابة العامة.

أول ساعة عمل

أعلنت وزارة العدل عن مبادرة قامت بها تعتمد على رصد نشاطات المرافق العدلية بكافة المناطق خلال أولى ساعات العمل من كل يوم، في خطوة لتطوير أداء تلك المرافق في حالة وجود قصور من أي مرفق عدلي. وذكر تقرير إحصائي عن أول ساعة عمل في المرافق العدلية أمس - اطلعت «الوطن» عليه - أن «عدد القضايا الواردة للمحاكم في جميع المناطق بلغ 501 قضية، بينما بلغ عدد الجلسات التي عقدت بدون صدور أحكام 755 جلسة، فيما بلغت الأحكام والقرارات الصادرة من المرافق العدلية بالمناطق 223، بينما بلغت طلبات التنفيذ الواردة لمحاكم التنفيذ 1156 طلبا تنفيذا، وبلغ عدد القرارات الصادرة من محاكم التنفيذ والدوائر التنفيذية بالمناطق 123 قرارا تنفيذا، فيما بلغ عدد الوكالات الصادرة 824 وكالة، وعدد العمليات التي أجريت على العقار 493 عملية عقارية».

آلية طلب النقض

أوضحت مصادر أن «وزارة العدل أكدت أن هناك آلية لرفع طلب النقض على الأحكام أمام المحكمة العليا، وذلك بإيداع مذكرة اعتراض لدى محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم أو أيدته، ويجب على محكمة الاستئناف أن ترفع مذكرة وصورة ضبط القضية وجميع الأوراق في مدة لا تزيد عن 3 أيام من انتهاء مدة الاعتراض».

وحددت الوزارة عدة بيانات لا بد أن تتضمنها مذكرة الاعتراض بطلب النقض، وهي أن تتضمن المذكرة أسماء الخصوم وعناوينهم، وبيان الحكم المعترض عليه وتاريخه، ولا بد من ذكر الأسباب التي دفعت لتقديم الاعتراض، وأن تشمل المرفقات طلبات المعترض وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض، على أن تكون مدة الاعتراض 30 يوما، ماعدا الأحكام المستعجلة فتكون المدة 15 يوما، إذا لم يتم إيداع الاعتراض خلالها يسقط الحق في طلب النقض.

أول ساعة عمل بالمرافق العدلية أمس :

501 القضايا الواردة للمحاكم

755 الجلسات التي عقدت بدون صدور أحكام

223 الأحكام والقرارات الصادرة

1156 طلبات التنفيذ الواردة للمحاكم

123 القرارات الصادرة من محاكم التنفيذ والدوائر التنفيذية

824 الوكالات الصادرة

493 العمليات العقارية

أمير الرياض: مَنْ يُمارس العنف ضد كبار السن مُتَجَرِّدٌ مِنْ إنسانيته وبعيد عن الدين رعى حفل "وقار" في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.. وكرم "سبق"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 جماد ثاني 1440هـ - 5 مارس 2019م

<https://sabq.org/pkvPbJ>

رفض الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بشدة القبول أو تصور حالات العنف ضد المسنين أو إساءة معاملتهم، معتبراً في تصريح لـ"سبق"، بأن من يمارس العنف ضد كبار السن إنسان قد تجرد من إنسانيته. وشدد على أن هذا السلوك بعيد كل البعد عن تعاليم وتوجيهات ديننا الإسلامي الحنيف، التي تحث وتحض على توقير واحترام ورعاية كبار السن.

جاء ذلك في تصريح لـ"سبق"، على هامش رعايته أمس مؤتمر "وقار" لمساندة كبار السن، الذي تنظمه الجمعية السعودية لمساندة كبار السن "وقار"، تحت شعار "أفضل الممارسات لمساندة كبار السن.. مهنية الممارسة وحاجة المجتمع"، في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في الرياض.

وفي رده على سؤال "سبق" عن ضرورة رفع الوعي المجتمعي بحاجات المسنين عن طريق وسائل الإعلام لاسيما مع الزيادة المتوقعة في أعدادهم والتي قد تصل إلى 15٪ مع عام 2023.

وقال أمير الرياض: بلا شك هذه الأشياء مهمة جداً ونحن نعيش في وعي اجتماعي جيد، لدينا مؤسسات مجتمع مدني متكاملة والله الحمد، ولدينا وزارة متخصصة لدينا مسؤولون وقيادات يقومون بهذا الدور وإن شاء الله الجميع يؤدي دوره، ولن يكون هناك خوف بإذن الله على هذا العمل الاجتماعي الرائع والجيد.

وعن بعض حالات العنف التي ترصد ضد المسنين قال لـ"سبق": "هذا إنسان ليست عنده إنسانية، الذي يقوم بدور عنيف مع كبير السن ليس فيه إنسانية وهذا بعيد عن الدين وعن أوامر الدين الإسلامي الحنيف، الكتاب والسنة أسسا لمبدأ الرحمة في كل أمر متسائلاً: فما بالك بكبير السن؟".

وأضاف: يجب أن نوقر كبار السن من آباء وإخوان وجيران وأن نرعاهم حق رعايتهم، ونحن كمسلمين نؤدي هذا الدور بشكل جيد ونتفوق فيه على غيرنا والحمد لله.

كما أعرب أمير الرياض عن سعادته وفخره برعاية حفل مؤتمر "وقار" لمساندة كبار السن الذي تنظمه الجمعية السعودية لمساندة كبار السن "وقار"، وقال: سعيد وفخور بالعقول التي تعمل وتفكر لعمل اجتماعي مثل هذا، فنحن في بلد يؤسس للعمل الاجتماعي بشكل جيد، متمنياً أن تخرج توصيات المؤتمر بنتائج جيدة.

وأضاف: نعلم أهمية الإنسان فما بالك بكبير السن؟ وهذه البلاد نشأت على تكريم وتقدير الإنسان في كل مجال، وكبار السن أحق من يقدر ويحترم ويرعى وله الحق الأول علينا جميعاً ونلاحظ المظاهر الإيجابية لاحترام كبار السن في هذه البلاد في كل مكان وزمان وهذا هو منهج هذه البلاد والله الحمد.

ونوه بدعم القيادة الرشيدة للعمل الخيري في هذه البلاد وقال: نحن نعيش في عهد قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهما الله، الذي يؤسس لعمل اجتماعي جيد بخبرة ودعم لأبناء هذا الوطن نساء ورجالاً كباراً وصغاراً.

وكان الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رعى أمس انطلاقة حفل افتتاح مؤتمر وقار لمساندة كبار السن، وذلك بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بالرياض.

ويستعرض المؤتمر أفضل الممارسات المحلية والعالمية من خلال الأوراق العلمية وورش العمل، بمشاركة عدد من المختصين والمهتمين والباحثين إقليمياً ودولياً، ويصاحب المؤتمر معرض للرعاة والجهات ذات العلاقة من القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية وبعض المصنقات العلمية لعرض أبرز خدماتهم المقدمة لكبار السن.

وابتدأ الحفل بكلمة من عساف أبوثنين رئيس مجلس إدارة جمعية وقار رحب فيها بأمر منطقة الرياض وبالحضور.

وقال: "مؤتمر "وقار" هو مبادرة من الجمعية السعودية لمساندة كبار السن لتسليط الضوء على أهمية فئة كبار السن من هم 60 سنة فأكثر، والجمعية تهدف من هذا المؤتمر إلى تسليط الضوء على أفضل الممارسات والتشريعات الموجودة سواء داخل المملكة أو خارجها والمقارنة بينهما، للعمل على تطويرها.

وأضاف: المؤتمر يستمر يومين، ويناقش ستة محاور تعد من أهم القضايا التي تعمل الجمعية على تسخيرها لكبار السن هي "التشريعات والأنظمة المساندة لكبار السن، والتقنية وكبار السن، وجودة الحياة لكبار السن، والجوانب الاجتماعية والنفسية لمساندة كبار السن، وأفضل الممارسات الاقتصادية لما بعد الستين، وصحة كبار السن."

بعد ذلك ألقى سليمان الزين وكيل وزارة العمل كلمة وزير العمل بالنيابة شكر فيها الحضور وتحدث عن دعم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لكبار السن وتوفير التصاريح اللازمة لذلك.

ثم ألقى رئيس أوقاف البواردي عبدالرحمن بن عبدالله البواردي كلمة الرعاية في الحفل شكر إتاحة الفرصة وحث الشركات في القطاع الخاص على التبرع ودعم الجمعيات الخيرية لمساندة كبار السن.

وقال: إن تشريف سموكم لهذا الحفل هو تأكيد لمواقفكم الداعمة للعمل الخيري والأهلي ومنها هذا المؤتمر الذي يعنى بفئة غالية علينا جميعاً وهم كبار السن الذين خدموا هذا الوطن وأفنوا فيه شبابهم وجهدهم (حتى بلغوا من الكبر مبلغه)، وقد حان (الأوان) لننف معهم ونساندهم لتحقيق حياة تليق بهم.

وتابع: بهذه المناسبة يسرني أن أقدم لجمعية وقار بالشكر والتقدير على عقد مؤتمر وقار لمساندة كبار السن في هذا الوقت تمثيلاً مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها بما فيه تحقيق مصلحة كبار السن. وأهاب بالداعمين سواء من الحكومة أو القطاع الخاص أو المؤسسات الداعمة أن ينفقوا مع الجمعيات المتخصصة النوعية بدعم برامجها ومبادراتها.

وقد شاهد راعي الحفل والحضور فيلماً تعريفياً عن الجمعية ومناشطها وبرامجها وأهداف المؤتمر.

بعد ذلك دشّن الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وحدة (وقار لاستشارات كبار السن).

ثم اختتم الحفل بتكريم الرعاة والداعمين والمشاركين في الحفل من أمير منطقة الرياض، وتسلم درع "سبق"، الراعي الإعلامي للمؤتمر، الزميل عمر السبيعي، نيابة عن رئيس التحرير، بعد ذلك قام بزيارة للمعرض المصاحب للمؤتمر.



عضو يطالب الوزارة بتوضيح أسباب تحويل غالبية المواطنين للبنوك "شورويون": "الإسكان" لا تساهم في حل مشكلة الإسكان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623615>

الرياض - نجود سجدي | منذ 10 ساعات في 5 مارس 2019 - آخر تحديث في 5 مارس 2019 / 21:27
ناقش مجلس الشورى اليوم (الثلاثاء)، أداء وزارة الإسكان، وانتقد أعضاء جهودها في معالجة ملف الإسكان، لافتين إلى أن المشكلة "لا حلول لها تلوح في الأفق، ولم يعد الحديث الصادر من الوزارة حول السكن وكيفية تأمينه للمواطن مقنعاً، ويبدو أن المشاكل مازالت مستمرة."

وقال العضو الدكتور منصور الكريديس في مداخلته: "خاب ظني وصدمت في ما يتعلق في تحقيق الرؤية والإسهام في حل مشكلة الإسكان، فالوزارة بعيدة كل البعد عن الإسهام في حل المشكلة". وطرح أسئلة على الوزارة من موقع رقابي تشريعي من المجلس: "ماذا عملتم حول هذا الأمر؟ فقد جاء توجه المملكة لتقديم حلول سكنية تمكن الأسر السعودية من تملك المنازل المناسبة أو الانتفاع بها وفق احتياجاتهم وقدراتهم المادية وتحسين الظروف للأجيال الحالية والمستقبلية، من

أجل توفير حلول تمويلية مدعومة وملائمة بالتوازي مع زيادة العرض للوحدات السكنية بأسعار مناسبة في مدة قياسية، وتنفيذ برامج متخصصة لإسكان الفئات الأكثر حاجة في المجتمع، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الإسكان، وتعظيم الأثر الاقتصادي منه، وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي، ما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل وتمتين القاعدة الاقتصادية للمملكة.

وأضاف: "أن الوزارة لم ترفق في تقريرها إنجازاتها لرؤية 2030. ونذهب لموعد قريب وهو برنامج التحول الوطني 2020؛ باقي سنة فماذا تحقق؟ وهناك 11 مؤشراً لهذا البرنامج، ولم أجد شيئاً حتى الآن؟ سوى رفع نسبة التملك السكني إلى 60 في المئة."

بدوره، قال الدكتور عبدالله البلوي: "مع كثرة البرامج وتعدد الشرائح وتصنيفها وتحديد جهات التمويل لم تصل الوزارة إلى رضا المستفيد، بل أن هناك رفضاً للتمويل من نسبة من المواطنين الذي يرون أن إحالتهم للبنوك غير منصفة لهم، وفيها إرهاب لهم على رغم تكفل الدولة بالفائدة وفق رواتبهم، إلا أن اختلاف التمويل بحسابات خاصة للبنوك تجعلهم لا يحصلون على ما يناسبهم من سكن، خصوصاً من خدم في الوظيفة دهنراً وأوشك على التقاعد، والمستفيد من ذلك هي البنوك والمطورون العقاريون."

وطرح سؤالاً على الوزارة: "كيف بنت الوزارة برامجها وحددت شرائح مستفيديها؟ ولماذا قرنت الدعم في شرائح؟ ولماذا حددت راتب 14 ألف ريال سقفاً للدعم الكامل؟ فهل بنتها على احتياج المواطن وطبيعة المناطق؟" وذكر أن هناك مناطق يصعب فيها الحصول على أرض، ومناطق أخرى يسهل فيها الحصول على أرض، ومناطق يكثر فيها السكان، وأخرى يقلون بها، فلماذا لم تنوع الوزارة دعمها بحسب طبيعة المنطقة؟ وما الخطة الاستراتيجية التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها؟

وطالب الوزارة بتوضيح أسباب عدم قبول غالبية المواطنين وتحويلهم إلى البنوك بعد أن صدرت موافقة القرض لهم من خلال صندوق التنمية العقاري، علماً بأن التحويل للبنك لا يخدم المتقاعدين، بل يقلل من فرص حصولهم على قرض، والوزارة تقول إنها الضامن لهم أمام المزود المالي؟

وأشار إلى أن تقرير الوزارة ذكر أن نسبة التملك للأسر السعودية هو 49.91 في المئة، ولكن ما مقدار التغير من عام 2016 العام السابق للتقرير، وما نوعية التملك؟ خصوصاً أن تقرير الهيئة العامة للإحصاء ذكر تفصيلاً التملك بحسب نوع المبنى، وأن نسبة البيوت الشعبية بلغت 18 في المئة.

من جهته، قال العضو محمد العقلاء: "إن وزير الإسكان قال تحت قبة المجلس إن الأسر الضمانية لها نصيب من برامج الإسكان، لكن لم أجد في التقرير ذكر للأسر الضمانية."

وتطرق الدكتور معدي آل مذهب إلى برنامج "إيجار"، الذي يجعل العلاقة بين المؤجر والمستأجر "علاقة مشوهة، ويسبب الكثير من المشاكل وصعوبة وجود وسيط عقاري في بعض المناطق"، مطالباً بالعمل على تطوير هذا البرنامج. وسأل العضو الدكتور سلطان آل فراح: "هل ما تقدمه وزارة الإسكان من دعاية كاف، خصوصاً ما يقدم من برنامج وافي والبرامج الأخرى؟" وذكر أن الوزارة لديها إشكالية كبيرة في أصل الدعاية حتى تطمئن الناس عن برامج الوزارة المستهلك لا يعرف عن برنامج وافي.

وعزا آل فراح عزوف الناس عن برامج وزارة الإسكان إلى غياب خطة لاختيار المواقع الاستراتيجية، والبعد الكبير عن المساحات العمرانية، مستشهداً بأنه في إحدى المدن تبعد الوحدات السكنية عن المدينة 250 كيلومتراً، ولا يوجد فيها ماء أو كهرباء ولا مستشفيات ولا خدمات. وطالب الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة لاختيار المواقع المميزة. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

طالب مجلس الشورى، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع رئاسة أمن الدولة للعمل على سرعة تحقيق تكامل برنامج التصديق الرقمي مع مركز المعلومات الوطني، ومتابعة تفعيل القرارات الملزمة للجهات الحكومية لتطوير خدماتها وبياناتها وتقنياتها، وضمان التوافق مع التقنيات المرتبطة في المنصة الوطنية انسجاماً مع الحكومة الرقمية. وأكد المجلس، على الوزارة سرعة إخلاء النطاقات الترددية التي مازالت عائقاً أما تنفيذ التقنيات الحديثة، ومنها الجيل الخامس. وشدد المجلس على تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز التدريب المتميزة التي تساعد على استقطاب الكوادر البشرية الوطنية، وتأهيلهم للاستفادة منهم في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ودعا المجلس، الوزارة إلى تبني برنامج حكومي يتم تنفيذه، بهدف زيادة المحتوى المحلي، وتوطين صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتوافق مع "رؤية المملكة 2030"، كما طالب ببذل المزيد من الجهد بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، لتطوير منظومة استطلاعات الرأي العام وقياس الاتجاهات في مناطق المملكة كافة، فيما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة.

شدد المجلس في قراره على المركز بأن يوضح في تقاريره المقبلة، المؤشرات الكمية والنوعية وآليات قياس فاعلية وكفاءة مخرجات المركز، وإعداد تقاريره المقبلة وفق متطلبات المادة 29 من نظام مجلس الوزراء، وقواعد إعداد

التقارير السنوية المبلغة لجميع الأجهزة الحكومية.
واكد المجلس، ضرورة إعادة دراسة الهيكل التنظيمي للمركز بما يضمن معرفة المسميات والمستويات الإدارية وبما ينسجم مع طبيعة عمله.



دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم وموحد تجاه • حزب الله» مجلس الوزراء السعودي يطالب • حقوق الإنسان» بالحياد والموضوعية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623578>

لرياض - «الحياة» | «منذ 12 ساعة في 5 مارس 2019 - آخر تحديث في 5 مارس 2019 / 21:25
طالب مجلس الوزراء السعودي مجلس حقوق الإنسان في جنيف بأن يسترشد في عمله بمبادئ العالمية والحياد
والموضوعية وغير الانتقائية وبالحوار والتعاون الدولي البناء، مشدداً على أن المملكة تراعي في كل إجراءاتها وأنظمتها
وتطبيقاتها جميع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما يكفل تحقيق أفضل مستويات تعزيزها
وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة.
وأعلن المجلس خلال جلسته المنعقدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعد ظهر أمس
(الثلاثاء)، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض، عن ترحيب المملكة العربية السعودية بقرار المملكة المتحدة تصنيف ميليشيا
حزب الله بمجملها كمنظمة إرهابية، مؤكداً أن هذا التصنيف يعد خطوة مهمة وبناءة في جهود مكافحة الإرهاب حول
العالم.
وشدد على ضرورة أن يحذو المجتمع الدولي حذو المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في اتخاذ موقف حازم
وموحد تجاه الميليشيات الإرهابية المزعزة لأمن واستقرار المنطقة.
وأطلع خادم الحرمين الشريفين في بداية الجلسة، المجلس على مضمون الرسالة التي تسلمها من رئيس الجمهورية
الإسلامية الموريتانية محمد ولد عبدالعزيز، ونتائج استقباله وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرجي لافروف.
وأوضح وزير الإعلام تركي الشبانه، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، بين أن تبرع المملكة بمبلغ 500 مليون دولار
أميركي لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لدعم اليمن لعام 2019، إضافة إلى ما أعلن عنه منذ
بداية هذا العام المتمثل في مبادرة «إمداد» لدعم الأمن الغذائي والتغذية في اليمن، يجسد التزام المملكة تجاه الشعب اليمني
وسعيها لدعم الجوانب الإنسانية والاقتصادية بما ينعكس على أمنه واستقراره، مضيفاً «بلغ ما قدمته المملكة حتى يناير
2019 أكثر من 13 بليون دولار أميركي أسهمت في جميع أشكال الدعم للشعب اليمني الشقيق.»
ولفت إلى أن المجلس نوه بنتائج اجتماعات الدورة الـ 36 لمجلس وزراء الداخلية العرب، والاجتماع المشترك بين وزراء
الداخلية ووزراء العدل العرب التي اختتمت في تونس، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات، وتأكيد الحرص على
مواصلة العمل وتعزيز التعاون الأمني العربي المشترك وتحقيق المزيد من الإنجازات لما فيه توفير الأمن والاستقرار
للشعوب العربية كافة.
وبيّن أن المجلس، رحب بـ «إعلان أبوظبي» الصادر عن أعمال الدورة الـ 46 لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي، وما اشتمل عليه من مواقف ثابتة للدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا، وإشادة بجهود
منظمة التعاون الإسلامي في حماية المصالح المشتركة ومناصرة القضايا العادلة للدول الإسلامية وتنسيق الجهود
وتوحيدها للتصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.

وأضاف الشبانة أن المجلس أعرب عن تقدير المملكة للمشاركين في أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى التي استضافتها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، على ما بذلوه من جهود توجت بصدر إعلان جدة لسلامة المرضى، الذي يستند على المبادئ التي استهدفتها القمة العالمية الوزارية الرابعة لسلامة المرضى 2019 في جدة.

تفويض وزير الخارجية لبحث مشروع مقر القيادة العسكرية لموحدة لدول الخليج
قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتباحث في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في شأن مقر القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الموافقة على مذكرات تفاهم بين السعودية والإمارات في 7 مجالات
قرر مجلس الوزراء بعد النظر في قرارات مجلس الشورى رقم (15 / 52)، ورقم (53 / 15) ورقم (15 / 54) المؤرخة في 15 / 5 / 1440 هـ، ورقم (16 / 57) ورقم (16 / 58) المؤرخين في 16 / 5 / 1440 هـ، ورقم (59 / 17) وتاريخ 17 / 5 / 1440 هـ، ورقم (18 / 65) وتاريخ 29 / 5 / 1440 هـ، الموافقة على مذكرات تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات: الطاقة المتجددة، والشرائط الخارجية، والإنتاج والصناعة، ودعم ريادة الأعمال، والنفط والغاز والبتر وكيمائيات، وإقامة الحوار السياسي الاستراتيجي المشترك، والتطوير الحكومي والخدمات الحكومية.

مذكرة تفاهم مع إندونيسيا في «مكافحة الإرهاب»
قرر مجلس الوزراء تفويض رئيس أمن الدولة - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية والهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب في جمهورية إندونيسيا للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

مذكرة تفاهم للتعاون مع الأرجنتين في المجال السياحي
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (62 / 17)
وتاريخ 17 / 5 / 1440 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة في جمهورية الأرجنتين. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

إعادة تشكيل لجنتي الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية في جدة والدمام
أعاد مجلس الوزراء تشكيل لجنتي الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية في محافظة جدة ومدينة الدمام لمدة ثلاث سنوات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: لجنة الفصل في محافظة جدة برئاسة الدكتور محمد بن إبراهيم بن عثمان العثمان، وعضوية كل من الدكتور سلطان بن فيحان بن عمر العصيمي، ومحمد بن عتيق بن سليم الحربي.

ثانياً: لجنة الفصل في مدينة الدمام برئاسة صالح بن أحمد بن صالح الغامدي، وعضوية كل من الدكتور محمد بن سعود بن عبدالعزيز الدعيلج، وعبدالله بن عيد الناصر.

الموافقة على نظام المنافسة

بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 40 / 29 د) وتاريخ 2 / 6 / 1440 هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (26 / 120) وتاريخ 4 / 7 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء

الموافقة على نظام المنافسة.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

تعديل القرار (51)

قرر مجلس الوزراء تعديل قراره رقم (51) وتاريخ 6 / 2 / 1435 هـ، وذلك على نحو يتضمن التأكيد على الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع - بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية كل فيما يخصه - بتوفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة للجنة الوطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات.

ترقيات بالمرتبتين 15 والـ 14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية محمد بن عبدالعزيز بن سالم السالم إلى وظيفة (المدير العام لمكتب نائب وزير الداخلية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.

2- ترقية أحمد بن سعد بن محمد النصار إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة.

- 3- ترقية سامي بن صالح بن محمد الطريف إلى وظيفة (وكيل الرئيس العام للشؤون الميدانية والقضائية) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 4- ترقية سليمان بن عمر بن عبدالعزيز الحصين إلى وظيفة (المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
- 5- ترقية أسامة بن داخل بن ربيع الأحمد، قاسم بن عبدالله بن قاسم قشلان، وحامد بن عبدالرحمن بن حميد آل حميد، إلى وظيفة (وزير مفوض).



إدارة التفتيش بوزارة العمل: لدينا 800 مفتش ميداني على القطاع الخاص

«العمل»: رواتب 32% ذو دخل جيد.. و68% رواتب متدنية

بسبب العمالة الوافدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741837>

قدّر الدكتور أحمد الزهراني وكيل السياسات العمالية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن نسبة الوظائف ذات الدخل المتدني بلغت 68% في المملكة، مرجعاً ذلك إلى وجود العديد من الوافدين في القطاعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة مثل المقاولات والانشاءات والصيانة والتشغيل.

ولفت إلى أن الوظائف ذات الرواتب أعلى من 3 آلاف ريال بلغت نحو 32% من السوق السعودي للأيدي العاملة من المقيمين والمواطنين على حد سواء.

وقال الزهراني: "أن 68% من الأيدي العاملة الأجنبية في السوق السعودي ذو مهارات متدنية، مشيراً إلى أهمية مبادرات استقطاب المواهب العالمية لرفع الاستثمار في رأس المال البشري وتدريب الشباب والشابات على رأس العمل، والعمل على تحسين التصنيف الدولي للمملكة في مجال استقطاب المواهب العالمية، وإيجاد منصة إلكترونية للبرنامج السعودي لاستقطاب المواهب العالمية."

وأشار الزهراني إلى الحراك الاقتصادي الكبير والذي يتطلب عمالة نوعية ذات مهارات عالية، ولديها مقدرة على قراءة السوق السعودي بشكل جيد، لتكون إحدى معاول البناء الاقتصادي الذي يسعى إلى التنوع وتعدد المصادر وفقاً لرؤية المملكة 2030، لافتاً إلى أن عامل المنافسة القائم على التجويد، سيكون له انعكاس اقتصادي إيجابي من خلال توفير العمالة المدربة الماهرة، التي تصيف للإنتاج الاقتصادي.

من جهته تحدث أحمد العبيد الله المدير التنفيذي للموارد البشرية بشركة مهارة للموارد البشرية، عن تجارب الشركات في استقطاب الكوادر المتميزة والمؤهلة.

وقال أحمد آل يعقوب مدير إدارة الموارد البشرية بشركة تمكين للموارد البشرية: "نعمل على تحديد احتياج سوق العمل، ومن ثم استقطاب الأيدي العاملة المتمكنة، لافتاً إلى آليات بناء معايير الكفاءة والتأهيل."

من جانبها استعرضت نورة القرني رئيسة التوظيف بشركة تمكين للموارد البشرية، تحقيق الاهتمام البالغ في الكوادر البشرية من خلال آليات بناء معايير الكفاءة والتأهيل.

ولفت محمد باعمر استشاري خدمة عملاء شركة اجارة العالمية للاستقدام، إلى أهمية آليات تطوير المقابلات وتحديد مستوى الكفاءات.

إلى ذلك ناقشت الجلسة الثانية "التفتيش والرقابة.. الأنظمة والتعليمات"، وأوضح فهد القحطاني مدير عام الإدارة العامة للتفتيش في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن الوزارة سعت إلى تحسين سوق العمل وعمل شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، لافتاً إلى دور الوزارة في التفتيش والرقابة الميدانية عبر برنامج تمام، مشيراً إلى أن عدد المفتشين ميدانياً بلغ 800 مفتش.

ونوه القحطاني عن أهمية برنامج "تمام" وهو نظام التفتيش المؤسسي الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وأشار سعد الموسى مدير الشؤون القانونية في شركة أركو، إلى أهمية دور آليات التفتيش لدى وزارة العمل، لافتاً إلى الأنظمة المتطورة التي تقدمها الوزارة.

من جهته اعتبر المهندس منصور آل طلحان الرئيس التنفيذي بمكتب فوارس الأعمال للاستقدام، أن أنظمة وبرامج التفتيش في وزارة العمل تخطت مراحل كبيرة وقفزت إلى تطور ذو منظومة عالية. وأكد عبدالرحمن البطي مدير العلاقات الحكومية والالتزام بشركة تمكين للموارد البشرية، على أهمية التقيد بالأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

واستعرضت نورة الخثلان مديرة إدارة الحوكمة والالتزام بشركة مهارة للموارد البشرية، دور الحوكمة في دعم الممارسات السليمة في الشركات.

ونوه عبدالله التميّاط مدير إدارة القوى البشرية بشركة سماسكو، إلى أهمية ممارسة الحوكمة في دعم الممارسات للشركات في قطاع الاستقدام.



مجلس الوزراء يوافق على • نظام المنافسة»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741824>

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الثلاثاء، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تسلمها من فخامة الرئيس محمد ولد عبدالعزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ونتائج استقباله - أيده الله - معالي وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرجي لافروف.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، بين أن تبرع المملكة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لدعم اليمن لعام 2019م، إضافة إلى ما أعلن عنه منذ بداية هذا العام المتمثل في مبادرة "إمداد" لدعم الأمن الغذائي والتغذية في اليمن، يجسد التزام المملكة تجاه الشعب اليمني وسعيها لدعم الجوانب الإنسانية والاقتصادية بما ينعكس على أمنه واستقراره حيث بلغ ما قدمته المملكة حتى يناير 2019م أكثر من 13 مليار دولار أمريكي أسهمت في جميع أشكال الدعم للشعب اليمني الشقيق.

ونوه المجلس بنتائج اجتماعات الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، والاجتماع المشترك بين وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب التي اختتمت في تونس، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات، وتأكيد الحرص على مواصلة العمل وتعزيز التعاون الأمني العربي المشترك وتحقيق المزيد من الإنجازات لما فيه توفير الأمن والاستقرار للشعوب العربية كافة.

وتتطرق مجلس الوزراء، إلى مشاركات المملكة في أعمال الدورة العادية الأربعين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، وما أبدته من تقدير للدور الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وتأكيد على ضرورة أن يسترشد المجلس في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وغير الانتقائية وبالحوار والتعاون الدولي البناء، وشدد مجلس الوزراء في هذا السياق على أن المملكة تراعى في كل إجراءاتها وأنظمتها وتطبيقاتها جميع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما يكفل تحقيق أفضل مستويات تعزيزها وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء، رحب بـ " إعلان أبو ظبي " الصادر عن أعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وما اشتمل عليه من مواقف ثابتة للدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا، وإشادة بجهود منظمة التعاون الإسلامي في حماية المصالح المشتركة ومناصرة القضايا العادلة للدول الإسلامية وتنسيق الجهود وتوحيدها للتصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة. وأعرب مجلس الوزراء، عن ترحيب المملكة العربية السعودية بقرار المملكة المتحدة تصنيف ميليشيا حزب الله بمجملها كمنظمة إرهابية، مؤكداً أن هذا التصنيف يعد خطوة مهمة وبناءة في جهود مكافحة الإرهاب حول العالم، مشدداً على ضرورة أن يحذو المجتمع الدولي حذو المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في اتخاذ موقف حازم وموحد تجاه الميليشيات الإرهابية المزعزة لآمن واستقرار المنطقة.

وأعرب المجلس، عن تقدير المملكة للمشاركين في أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى التي استضافتها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، على ما بذلوه من جهود توجت بصدر إعلان جدة لسلامة المرضى، الذي يستند على المبادئ التي استهدفتها القمة العالمية الوزارية الرابعة لسلامة المرضى 2019 بجدة. وأصدر مجلس الوزراء القرارات التالية:

أولاً:

قرر مجلس الوزراء تفويض معالي وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتباحث في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في شأن مقر القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

بعد النظر في قرارات مجلس الشورى رقم (52 / 15)، ورقم (53 / 15) ورقم (54 / 15) المؤرخة في 15 / 5 / 1440هـ، ورقم (57 / 16) ورقم (58 / 16) (المؤرخين في 16 / 5 / 1440هـ، ورقم (59 / 17) وتاريخ 17 / 5 / 1440هـ، ورقم (65 / 18) وتاريخ 29 / 5 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرات تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في المجالات التالية:

- الطاقة المتجددة.

- الشراكات الخارجية.

- الإنتاج والصناعة.

- دعم ريادة الأعمال.

- النفط والغاز والبتر وكيمويات.

- إقامة الحوار السياسي الإستراتيجي المشترك.

- التطوير الحكومي والخدمات الحكومية.

وقد أعدت مراسيم ملكية بذلك.

ثالثاً:

قرر مجلس الوزراء تفويض معالي رئيس أمن الدولة - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية والهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب في جمهورية إندونيسيا للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (62 / 17) وتاريخ 17 / 5 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة في جمهورية الأرجنتين. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً:

قرر مجلس الوزراء إعادة تشكيل لجنتي الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية في محافظة جدة ومدينة الدمام لمدة ثلاث سنوات، وذلك على النحو الآتي:

- 1- لجنة الفصل في محافظة جدة برئاسة الدكتور / محمد بن إبراهيم بن عثمان العثمان، وعضوية كل من : الدكتور / سلطان بن فيحان بن عمر العصيمي، والأستاذ/ محمد بن عتيق بن سليم الحربي.
- 2- لجنة الفصل في مدينة الدمام برئاسة الأستاذ / صالح بن أحمد بن صالح الغامدي، وعضوية كل من : الدكتور / محمد بن سعود بن عبدالعزيز الدعيلج، والأستاذ / عيد بن عبدالله بن عيد الناصر.

سادساً:

بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 29 / 40 / د) وتاريخ 6 / 2 / 1440 هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (120 / 26) وتاريخ 4 / 7 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام المنافسة.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سابعاً:

قرر مجلس الوزراء تعديل قراره رقم (51) وتاريخ 6 / 2 / 1435 هـ، وذلك على نحو يتضمن التأكيد على الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع - بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية كل فيما يخصه - بتوفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة للجنة الوطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات.

ثامناً:

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) ، وذلك على النحو التالي:

- 1- ترقية محمد بن عبدالعزيز بن سالم السالم إلى وظيفة (مدير عام مكتب نائب وزير الداخلية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.
 - 2- ترقية أحمد بن سعد بن محمد النصار إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة.
 - 3- ترقية سامي بن صالح بن محمد الطريف إلى وظيفة (وكيل الرئيس العام للشؤون الميدانية والقضائية) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
 - 4- ترقية سليمان بن عمر بن عبدالعزيز الحصين إلى وظيفة (مدير عام فرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
 - 5- ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض) وهم:
 - أسامة بن داخل بن ربيع الأحمدي.
 - قاسم بن عبدالله بن قاسم قشلان.
 - حميد بن عبدالرحمن بن حميد آل حميد.
- واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.



طالب "الاتصالات" بتشجيع إنشاء مراكز تدريب لاستقطاب الكوادر الوطنية

الشورى يدعو لتطوير استطلاعات الرأي والقياس للقرارات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741794>

صوت مجلس الشورى اليوم الثلاثاء على إلزام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع رئاسة أمن الدولة للعمل على سرعة تحقيق تكامل برنامج التصديق الرقمي مع مركز المعلومات الوطني، وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء مراكز التدريب المميزة التي تساعد على استقطاب الكوادر البشرية الوطنية وتأهيلهم، للاستفادة منهم في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى إخلاء النطاقات الترددية التي ما زالت عائقاً لتنفيذ التقنيات الحديثة ومن ضمنها الجيل الخامس، ومتابعة تفعيل القرارات الملزمة للجهات الحكومية لتطوير خدماتها وبياناتها وتقنياتها وضمان التوافق مع التقنيات المرتبطة بالمنصة الوطنية انسجاماً مع الحوكمة الرقمية، وناقش المجلس بتوصية خامسة تبنت فيها لجنة الاتصالات الشورية مضمون توصية للعضو فوزية أبا الخيل طالبت فيها الوزارة بتبني برنامج حكومي يتم تنفيذه بهدف زيادة المحتوى المحلي وتوطين صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتوافق مع رؤية المملكة.

وطالب الشورى مركز دعم اتخاذ القرار ببذل المزيد من الجهد، بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار لتطوير منظومة استطلاعات الرأي العام وقياس الاتجاهات في مناطق المملكة كافة فيما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة والموضوعات المطروحة ذات الصلة بهذه القرارات، وتوضيح المؤشرات الكمية والنوعية وآليات قياس فاعلية وكفاءة مخرجات المركز، وإعادة دراسة الهيكل التنظيمي للمركز بما يضمن معرفة المسميات والمستويات الإدارية وبما ينسجم مع طبيعة عمله.

وانتقد أعضاء الشورى في وقت سابق مركز دعم اتخاذ القرار وعدم وضوح رؤيته إضافة إلى تداخل عمله مع جهات أخرى، وعدم وضوح المنتج النهائي للمركز، وقصور أدائه في جانب الحوكمة، بما فيها الحفاظ على أمن المعلومات، وتسائل عن تكافؤ الفرص الوظيفية وكيف يكون التوظيف في هذا المركز؟ ودعا أعضاء إلى تضمين المركز تقاريره المقبلة أبرز القرارات التي اقترحها وقياس أثرها على الأداء الحكومي، وأشار عضو إلى تطابق بعض المهام والدراسات التي يقوم بها المركز مع وزارة الاقتصاد والتخطيط كما أن هناك عناصر غير واضحة في تقرير مركز دعم اتخاذ القرار للعام المالي 38 - 1439، كدوره في محاربة الفساد وحقوق الإنسان والغش التجاري والحوكمة الفعالة والإعلام الحديث، وطالب عضو شورى بضرورة تضمين تقارير المركز المقبلة مؤشرات دائمة استراتيجية، كمية ونوعية، للتأكيد على فاعلية وكفاءة وأثر أداء المركز في صنع القرار في المملكة.



"هدف" يوقع 7 اتفاقيات لتدريب وتوظيف السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/618460>

واس - الرياض
أبرم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أمس الاثنين، 7 اتفاقيات تعاون، لتدريب وتوظيف السعوديين والسعوديات، ودعم الشهادات المهنية الاحترافية، مع الغرف التجارية في كل من: تبوك، الجوف، والقريات، نجران، جدة، جازان، ومركز كفاءة الطاقة، وذلك على هامش فعاليات ملتقى لقاءات الرياض 2019.

وبموجب الاتفاقيات المبرمة، سيتولى «هدف»، بالتنسيق مع الغرف التجارية الصناعية في المناطق المشار إليها، تقديم برامج دعم تدريبية ومالية، لتدريب وتأهيل وتمكين وتوجيه وتوظيف السعوديين والسعوديات في منافذ البيع في 12 نشاطا تجاريا مستهدفا بالتوطين، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإرشاد المهني.

واستقبل معرض الوظائف في ملتقى لقاءات الرياض 2019، الذي ينظمه صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، أعدادا كبيرة من الباحثين عن عمل، تنوعت وجهاتهم بين ورش العمل، والمحاضرات والندوات، وأجنحة المنشآت التي عرضت أمام الزوار شواغرها الوظيفية. ويستعرض ملتقى لقاءات، خدمات وبرامج الصندوق الموجهة للمستفيدين في سوق العمل، وتأهيل وتمكين القوى العاملة الوطنية لضمان استقرارها وإنتاجيتها في سوق العمل من خلال تقديم خدمات دعم التدريب ودعم التوظيف ودعم ريادة الأعمال وخدمات الإرشاد المهني للطلاب والطالبات. ويستهدف الملتقى، الطلاب والطالبات (في المرحلة الثانوية وما فوق)، والباحثين والباحثات عن عمل، وموظفي وموظفات القطاع الخاص، ورواد ورائدات الأعمال، ومنشآت القطاع الخاص. ويصاحب الملتقى معرض لتوظيف الباحثين والباحثات عن عمل بالمنشآت المشاركة الراغبة بالتوظيف، وورش عمل توعوية للمشاركين ومحاضرات وندوات مختلفة. ويستمر الملتقى لمدة ثلاثة أيام.



حث وزارة الاتصالات على تنفيذ تقنيات الجيل الخامس

«الشورى» يطالب «الحرس الوطني» بأولويات التطوير..

وتوطين الوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1710465>

«عكاظ» (الرياض [@okaz_online](https://www.okaz.com.sa)) طالب مجلس الشورى وزارة الحرس الوطني بالعمل على وضع أولويات لخطة تطوير بعض قطاعاتها، والاستفادة من الكفاءات الوطنية في جميع التخصصات لتوطين وظائف الوزارة كافة. جاء ذلك في قرار اتخذته المجلس أمس (الثلاثاء) برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور عبدالله المعطاني.

وأوضح مساعد رئيس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح صحفي عقب الجلسة، أن المجلس دعا الوزارة إلى العمل على إنشاء مبانٍ ومرافق رياضية وترفيهية في معسكرات الحرس الوطني، مثنيا جهود الوزارة في الحفاظ على أمن الوطن وتنميته.

وفي قرار آخر، طالب «الشورى» وزارة الاتصالات بالتنسيق مع رئاسة أمن الدولة للعمل على سرعة تحقيق تكامل برنامج التصديق الرقمي ومتابعة تفعيل القرارات الملزمة للجهات الحكومية لتطوير بياناتها وضمان التوافق مع التقنيات

المرتبطة بالمنصة الوطنية، كما أهاب بسرعة إخلاء النطاقات الترددية التي ما زالت عائقاً لتنفيذ التقنيات الحديثة ومن ضمنها الجيل الخامس. كما شدد على الوزارة تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مراكز التدريب لاستقطاب الكوادر الوطنية، وتبني برنامج لزيادة المحتوى المحلي وتوطين صناعة تقنية المعلومات.

استطلاع الرأي العام حول قرارات الحكومة

حث «الشورى» مركز دعم اتخاذ القرار إلى بذل المزيد من الجهد بالتعاون مع مركز الحوار الوطني، لتطوير منظومة استطلاعات الرأي العام في ما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة والموضوعات المطروحة ذات الصلة بهذه القرارات. وشدد المجلس على المركز بأن يوضح في تقاريره القادمة المؤشرات الكمية والنوعية وآليات قياس فاعلية وكفاءة مخرجات المركز وإعادة دراسة الهيكل التنظيمي للمركز بما يضمن معرفة المسميات والمستويات الإدارية وبما ينسجم مع طبيعة عمله.

إنصاف أصحاب أجور الحد الأدنى في «الخاص»

وافق المجلس على عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح تعديل الفقرة (1/ب) من المادة (التاسعة عشرة) والفقرة (2) من المادة (الثالثة والأربعين) من نظام التأمينات الاجتماعية. وكانت اللجنة طالبت بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة المقترح، إذ اتضح للجنة المالية أن المشرع عندما لم يضمن نظام التأمينات الصادر في 3 / 9 / 1421 هـ نصاً يحدد حداً للأجر الخاضع للاشتراك على الرغم من تضمينه حداً أعلى للأجر، كان بهدف ترك ذلك لقوى العرض والطلب في سوق العمل. وأشارت إلى أنه على الرغم من أنه يمكن تسجيل مشتركين بأجور متدنية تقل عن الحد الأدنى للمعاش ومن ثم يكون المعاش التقاعدي أكثر من الأجر الخاضع للاشتراك يعد في مصلحة العامل بعد تقاعده. كما أشارت إلى أن تحديد حد أدنى للاشتراك سيحرم شريحة كبيرة من العاملين بالقطاع الخاص ممن تقل أجورهم عن الحد الأدنى من الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية، وهو ما يتعارض مع الأهداف الرئيسية للنظام.



6260 حكماً تجارياً.. للاطلاع على بوابة العدل»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1710555>

«عكاظ» (الرياض [@okaz_online](https://www.okaz.com.sa))

نشرت وزارة العدل عبر بوابتها الإلكترونية 6260 حكماً صادراً من المحاكم التجارية، يمكن الاطلاع عليها من خلال 4 خطوات، بالدخول على بوابة الوزارة الإلكترونية. وبيّنت أن تلك الخطوة حرصاً منها على تعزيز الوعي والشفافية في المرافق العدلية. وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني وجه بنشر الأحكام التجارية المكتسبة للقطعية عبر بوابة الوزارة.

وتستقبل المحاكم التجارية جميع المنازعات التي تقع بين التجار أو التي ترفع على التاجر بسبب أعماله التجارية، والنظر كذلك في جميع الدعاوى المتعلقة بالأنظمة التجارية وغيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الخامسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية. وتنتظر اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص (تيسير) بدورها إلى نشر الأحكام القضائية التجارية على بوابة وزارة العدل على أنه من شأنه منح المملكة فرصة أكبر للتقدم في المؤشرات العالمية ويسهم في دعم الاقتصاد والاستثمار من خلال الشفافية في إبراز مخرجات القضاء التجاري السعودي.

عضو "شورى" عن أخطاء الفواتير: شركة المياه تلعب دور الخصم والحكم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623700>

الرياض - نجود سجدي | منذ 11 ساعة في 6 مارس 2019 - آخر تحديث في 6 مارس 2019 / 21:15
طالب مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، وزارة البيئة والمياه والزراعة باتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من صحة الفواتير الصادرة من شركة المياه الوطنية، وإيجاد رقابة محايدة عليها، بما يضمن دقة الفواتير ومصدقيتها.
وأيضاً طالبها باتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من عدم تحميل المواطنين أي أخطاء ناتجة من الخلل في نظام الفوترة التابع للشركة، ووضع حلول عاجلة للفواتير السابقة المبالغ فيها.

وقال عضو مجلس الشورى اللواء عبدالهادي العمري في مداخلته: "إن الاستمرار في إيقاع الضرر على المواطنين من شركة المياه الوطنية لم يوضع له أي حلول، ويبدو أن الشركة تصر على استفزاز ومضايقة المواطنين بشكل غير مقبول، فمئذ سنوات والشركة لم توفق في الوصول إلى حل مشاكل الفواتير والعدادات والمبالغ الكبيرة والمتغيرة بشكل مفاجئ ومن دون أسباب مقنعة للمواطن".

وأضاف أن "الشركة ساهمت في بشكل كبير في فقدان ثقة المواطن في الشركة". وتابع: "حان الوقت لأن يكون هناك جهة رقابية تبقى ملازمة للشركة وتقيم أدائها وتنصف المواطن في ما وقع عليه من ضرر، بسبب إخفاق الشركة وعدم المصداقية والدقة وإهمال الشكاوى التي ترد إليها".

بدوره، أشار الدكتور علي التميمي إلى أن ما يحدث في فواتير المياه حدث في فواتير شركتي الاتصالات والكهرباء، وحلت المشكلة، لكن فواتير المياه مازالت مستمرة، وسأل: "لمن يشتكي المواطن؟ فعندما يشتكي للشركة فالحل واحد لجميع المواطنين: اذهب لإحدى الشركات لكشف التسرب"، لافتاً إلى أن هناك خللاً كبيراً في فواتير المياه، ولا بد من حل هذه الظاهرة.

ودعا مجلس الشورى، وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى إجراء مسح بيئي شامل لجميع بيئات المملكة، وتحديد الأماكن الأكثر تضرراً بيئياً، وإعداد قاعدة بيانات بذلك، لمعالجة بؤر التلوث.

وأيضاً دعاها إلى تضمين تقريرها المقبل معلومات تفصيلية عن ما حققته الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، من إنجازات وما تواجهه من تحديات في مجال تعزيز الأمن الغذائي.

سوق الأسهم

اسقط مجلس الشورى اليوم، توصيتين، الأولى مقدمة من الدكتور فهد بن جمعة تنص على تحديد المتغيرات الاقتصادية، وليس فقط الدورة الاقتصادية، ولا تتحدث عن اختصاصات، بل عن متغيرات جاذبية السوق وعلاقتها في المتغيرات العالمية، من أجل تحديد نقاط القوة وأثرها من أجل دعمها وتحديد نقاط الضعف من أجل تفادي مخاطرها، وحماية السوق من التقلبات وأموال المستثمرين من أي خسارة، لافتاً إلى أن سوق الأسهم السعودية من الأسواق الناشئة التي تطمح لإيجاد مكانة أفضل لها بين أكبر الأسواق العالمية، بمواصلة التطوير نحو الأفضل، استكمالاً لما جاء في "رؤية المملكة 2030".
وذكر بن جمعة ضمن مبررات توصيته، أن تحديد هذه المتغيرات بحسب أولوياتها سيسهم في الإفادة من نقاط قوتها وتجنب نقاط ضعفها واغتنام الفرص وتفض معدل المخاطرة.

وأشار إلى أن قياس الأثر سيسمح بإعادة الترتيبات بحسب أولوياتها وبطرق وآليات تؤدي إلى تحفيز الطروحات وتحسين البيئة الاستثمارية، وكذلك معرفة الخيارات الأخرى المتاحة الممكن دعمها، لتقوية السوق المالية، وتحديد مستوى جاذبية السوق المالية الآن ومستقبلياً، ومقارنتها في الأسواق العالمية، ومتابعة هذه المتغيرات بصفة مستمرة حتى لا يتم تقييد فرصة ثمينة على السوق المالي.

وأوضح أنه في نهاية عام 2018 أغلق المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تداول) مرتفعاً بنسبة 8.31 في المئة مقارنة في نهاية عام 2017. وأردف "ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنسبة 10.02 في المئة مقارنة مع نهاية العام للسوق،

وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2018 بنسبة 4.14 في المئة، وارتفع إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام 2018 بمقدار 14.23 في المئة.

وأضاف أن الأداء الجيد لسوق كان مدعوما بنمو اقتصاديا بلغ 2.2 في المئة وبموازنة توسعية تجاوز إنفاقها الفعلي 1.03 تريليون ريال. وبلغ نمو القطاع النفطي الحقيقي 2.85 في المئة وغير النفطي 2.05 في المئة، ولكن هناك تراجعاً في إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنسبة 12.65 في المئة في 2018، وسأل: ما هذه المتغيرات بالتحديد؟ وما أثرها على سوق الأسهم؟

وأيضاً لم ينقذ التصويت توصية الدكتور ناصح البلوي، الذي طالب بتحديد أهم المتغيرات المحلية والعالمية الاقتصادية التي تؤثر على سوق الأسهم. وأضاف أن هذه المعاملات والعقود كانت من أهم أسباب مشكلات الأسواق المالية في العالم، لقيامها على الغرر، وذكر تصريح رئيس مجلس هيئة السوق المالية، الذي أكد فيه تعامل شركة "تداول" الخاضعة لإشراف الهيئة بالبيع على المكشوف، وتوقعه إطلاق سوق المشتقات المالية في المملكة في العام المقبل 2020. الأوقاف ليست مسجداً فقط

طالب المجلس بفصل الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وبتمكين المرأة من وظائف الهيئة على نحو يحقق "رؤية المملكة 2030"، وتضمن تقريرها المقبل الخطة الاستراتيجية والمبادرات ومؤشرات الأداء ونتائج أعمالها، ووضع خطة زمنية لتملك مبانيها.

ولاحظت الدكتورة سامية بخاري، قلة عدد الكوادر البشرية في الهيئة العامة للأوقاف، ما يضعف الأداء والإنتاج، مطالبة بدعم الهيئة لتحصيل الأوقاف المنزوعة ملكيتها، بالتنسيق مع الجهات المعنية. وطالب الدكتور سليمان الفيافي بنشر مفهوم الأوقاف وتوضيح أن الوقف لا يكون فقط في المساجد، فهناك وفقاً تعليمياً وثقافياً وتطويرياً.

وقالت الدكتورة حنان الاحمدي: "استبشرنا بتأسيس هيئة مستقلة في الأوقاف، لكن اكملت الهيئة تسع سنوات ولم تصف شيئاً"، وسألت: "ما أسباب هذا التأخير؟"

وطالب الدكتور مفرح الزهراني، الهيئة العامة للأوقاف بالبحث عن الشركات العقارية المتخصصة في إدارة الأوقاف العقارية، لضمان كفاءة التشغيل.



عززت حقوقها في المحاكم بـ20 قراراً وإجراء

"العدل" توسع حضور المرأة على مستوى الوظائف ورخص

المحاماة والتوثيق

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623675>

لرياض - "الحياة" | منذ 10 ساعات في 6 مارس 2019 - آخر تحديث في 6 مارس 2019 / 16:33
منحت وزارة العدل المرأة حضوراً أكبر عن ذي قبل، عبر توفير المزيد من الفرص الممنوحة لها على مستوى الوظائف أو المحاماة أو التوثيق، ومثل ذلك على صعيد الخدمات التي تقدمها الوزارة لها الوزارة بوصفها من جمهور المستفيدين، ما لاقى ترحيباً واسعاً من الأوساط الاجتماعية والقانونية.

وشهد الهيكل الجديد لوزارة العدل الذي وافق عليه مجلس الوزراء في أكتوبر الماضي، دخول العنصر النسائي لسلم الوزارة بصفة رسمية، عبر استحداث إدارة نسائية، للمرة الأولى في تاريخ الوزارة بعد موافقة وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعي، على فتح المجال لعمل المرأة في المرافق العدلية.

وكانت الوزارة أعلنت في خطوة تاريخية العام الماضي، إسنادها عدداً من مهام كتاب العدل إلى النساء، عبر ترخيصها 57 امرأة للقيام بخدمات التوثيق على مدار الساعة، أسوة بعدد من زملائهن الموثقين.

وأوضحت الوزارة أن الاختصاصات الممنوحة للموثقات تتمثل في إصدار الوكالات وفسخها، وتوثيق عقود تأسيس الشركات، وإفراغ العقارات، ويمكن الموثقون والموثقات من العمل في أوقات صباحية ومساءية، وطوال أيام الأسبوع، وفق عملية إلكترونية متكاملة.

وتأتي خطوة تمكين المرأة من التوثيق مواكبة للتطوير الذي يجري في وزارة العدل، وامتداداً للثقة التي وضعت في المحاميات السعوديات ودعم عملهن.

وفيما يتعلق بتوظيف المرأة في الوزارة، فقد بلغ عدد الموظفات في وزارة العدل 220 موظفة، دخلن المجال للمرة الأولى في تاريخ الوزارة بعد الإعلان عن وظائفهن العام الماضي.

وتنوعت المجالات التي عملت فيها الدفعة الأولى من الموظفات بين: باحثة اجتماعية، وشرعية، وقانونية، إلى مساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى.

وفي جانب تطوير قطاع المحاماة، ارتفعت نسبة الرخص الممنوحة للمحاميات 240 في المئة، ليصل عددهن إلى 418 محامية، إضافة إلى 3140 متدربة، و67 ممثلة نظامية ويقصد بهن من حصلن على ترخيص الترافع عن الشخصية المعنوية الخاصة، وهن موظفات القطاع الخاص بالإدارات القانونية والمسجلات لدى إدارة المحاماة.

وعززت وزارة العدل حقوق المرأة المستفيدة، عبر 20 قراراً شملت العديد من النواحي في التعاملات القضائية والعدلية، منها توجيه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء مأذوني الأنكحة، بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه عقد النكاح بأخذ موافقة المرأة، وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً.

ومن أبرز القرارات التي عززت حق المرأة في المملكة، حسم حقها في حضانة أبنائها من دون دعوى قضائية، والتنفيذ الفوري لأحكام النفقة أو رؤية الصغير أو تسليمه لحاضنته، وتفعيل نظام البصمة في المرافق العدلية ما أسهم في إنجاز معاملات النساء من دون معرف.

كما أطلقت الوزارة برنامج "توعية المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية"، الذي تضمن معارض ميدانية في العديد من مناطق المملكة وحملات توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى الشراكة مع الجهات الحكومية المعنية لرفع مستوى الوعي في الحقوق لدى المرأة.



الشورى يرفض توصية تطالب "هيئة المال" بتجنب البيع على الهامش والكشوف

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1742012>

أيد 66 عضواً بمجلس الشورى توصية تطالب هيئة سوق المال بتجنب المعاملات المحرمة كالبيع على الهامش، والبيع على المكشوف، وكذلك المشتقات المالية كعقود الخيارات وعقود المستقبلات، واقتنع المصوتون بالموافقة على التوصية بمبررات مقدمها د. ناصح البقمي الذي أشار إلى صدور قرارات وفتاوى من هيئة كبار العلماء والمجامع الفقهية تحرم هذه التعاملات، ولفت العضو إلى تصريح لرئيس مجلس هيئة السوق المالية في شعبان الماضي يتوقع فيه إطلاق سوق المشتقات المالية في المملكة هذا العام، وأكد البقمي بأن هذه المعاملات والعقود كانت من أهم أسباب مشكلات الأسواق المالية في العالم لقيامها على الغرر.

ولم تكن الأصوات المؤيدة للتوصية السابقة كافية لتكون قراراً للمجلس لأنها لم تحز على الأغلبية المحددة بـ 76 صوتاً مما يعني رفضها وعدم الأخذ بها على التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 1439-38 الذي انتهى الشورى من دراسته وأقر اليوم بشأنه أربع توصيات تضمنت إلزام الهيئة بتطوير آليات رقابة كافية على صناديق الاستثمار العقارية (الريت) تضمن حماية المستثمرين من تسرب أصول وعقارات غير مضمونة العوائد إلى هذه الصناديق، وإنشاء مركز لأعمال المقاصة وتعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية المدرجة في السوق المالية، إضافة إلى تطوير حوكمة الهيئة من خلال تعيين رئيس تنفيذي للهيئة بدلاً من قيام رئيس مجلس إدارة الهيئة بمهام الرئيس التنفيذي، وإنشاء لجنة تابعة للمجلس للرقابة على أعمال المراجعين الخارجيين، ويكون أعضاؤها من أصحاب الخبرة من المراجعين غير الممارسين بالإضافة إلى عضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأحد أعضاء مجلس الإدارة. وفي شأن آخر، دعا المجلس مؤسسة البريد السعودي إلى دراسة السماح لها بممارسة الخدمات المالية البريدية لوحدها كونها تتدرج ضمن مهامها الأساسية وأحد أهم مصادر الدخل الجديدة، وتطوير خدمة الحجز الإلكتروني (مكاني) لتشمل جميع الفعاليات والمناسبات الرياضية والثقافية والاجتماعية والترفيهية داخلياً وخارجياً، كما طالبها بوضع البرامج التدريبية المناسبة للقوى العاملة لتعزيز قدراتهم، تلبية لمتطلبات رؤية المملكة.



العمل: تطرح مسودة تنظيم "العمل الحر" أمام المهتمين لإبداء الرأي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 جماد ثاني 1440هـ - 7 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741993>

دعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المهتمين والمختصين وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص، إلى مشاركتها في تحسين مسودة تنظيم العمل الحر، والهادف إلى توظيف العامل السعودي لدى المنشآت وفق نظام الساعات، وذلك بإرسال الآراء والمقترحات إلى البريد الإلكتروني: media@mlsd.gov.sa

وأعلنت الوزارة عن مواد تنظيم العمل المرن في حساباتها الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، وذلك لإبداء الملاحظات والآراء عليها حتى تاريخ 19 مارس 2019، حرصاً منها على الاستماع لكافة الآراء التي من شأنها تحسين المشروع.

ويهدف تنظيم العمل المرن، إلى استحداث نوعية جديدة من الوظائف لتمكين الباحثين عن عمل من الانخراط في سوق العمل وزيادة فرصهم في الحصول على وظيفة دائمة، وتمكين القوى العاملة الوطنية من رفع مهاراتهم وخبراتهم.



إلزام شركات التأمين بالرد على طلبات تكاليف العلاج خلال

60 دقيقة

11 مليون مواطن ومقيم مؤمن عليهم طبياً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/618855>

سعد آل منيع - جدة

ألزم مجلس الضمان الصحي شركات التأمين بالرد على طلبات الموافقة لتحمل تكاليف العلاج وذلك خلال 60 دقيقة ويستثنى من ذلك الحالات الطارئة والتي لا تحتاج إلى موافقة مسبقة على أن يتم إبلاغ الشركة خلال 24 ساعة من وقت استقبال الحالة.

وبين مجلس الضمان الصحي أن الحالات التي يحتاج لها طلب موافقة هي المعالجة في العيادات الخارجية إذا كانت تكلفة العلاج للمرة الواحدة يحتمل أن تزيد عن خمسمائة ريال وحالات التنويم، معالجة اليوم الواحد، العمليات الجراحية للحالات غير الطارئة والتنويم للحالات الطارئة خلال 24 ساعة من الدخول وجلسات العلاج الطبيعي بعد الجلسة الأولى وفي الحالات الطارئة، يتم البدء في معالجة المريض مباشرة دون أدنى تأخير وبعد ذلك يتم البدء في إجراءات طلب الموافقة. وأكد المجلس أنه يجب على شركة التأمين الرد على طلب الموافقة على تحمل تكاليف العلاج في مدة أقصاها ستين دقيقة من استقبال الطلب المرسل من قبل مقدم خدمة الرعاية الصحية كما يجب توضيح تاريخ ووقت طلب الموافقة من قبل مقدم الخدمة على الطلب وتاريخ ووقت الرد من قبل شركة التأمين على نفس الطلب وبعد استلام شركة التأمين طلب الموافقة المرسل من مقدم الخدمة يجب أن يتم الرد مباشرة بتأكيد الاستلام وأنه قيد الإجراء وفي حالة عدم استلام مقدم الخدمة الرد على طلب الموافقة في مدة أقصاها ستين دقيقة من إرساله، مع التأكد من استلام الطلب من قبل شركة التأمين أثناء ذلك، يتم التعامل من قبل طالب الخدمة مع الطلب على أساس الموافقة وفي حالة عدم موافقة شركة التأمين على طلب الموافقة فيجب توضيح ذلك كتابياً مع بيان الأسباب خلال الستين دقيقة من استلام الطلب.



«العمل» تدرس وظائف «الساعات».. وتحتسب السعودي

بـ نصف» في «نطاقات»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1710711>

عبدالرحمن المصباحي (جدة @sobhe90) تدرس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إقرار تنظيم يسمح للسعوديين بالعمل «المرن» بنظام الساعات، بالتعاون مع المختصين من رجال الأعمال، إذ تضمنت تلك التنظيمات التي من المقرر أن تعتمدها الوزارة، أنه لا يحق للعامل بعقد عمل أصلي أن يعمل بعقد عمل مرن، ولا يجوز للعامل الذي سبق له العمل بموجب عقد عمل أصلي أن يعمل بعقد عمل مرن لدى نفس صاحب العمل، ما لم يكن قد أمضى عاماً كاملاً على الأقل من آخر عمل أصلي زاوله لدى نفس صاحب العمل، وسيقتصر العمل المرن للسعوديين فقط، ويجوز بقرار من الوزير استثناء بعض الفئات من غير السعوديين. وسيسمح التنظيم للعام بنظام العمل المرن الموافقة أو الرفض عند طلبه للعمل في أي وقت دون اتخاذ أي إجراء ضده، ويتم احتساب العامل بنظام العمل المرن في «نطاقات» بنصف في نسبة التوظيف بشرط أن يعمل الموظف 80 ساعة شهرياً، فيما سيتم تشغيل العامل بعقد العمل المرن لمدة لا تزيد على 24 ساعة أسبوعياً، وستختص المحاكم العمالية بالنظر في الخلافات التي قد تنشأ بين الطرفين بعقد العمل المرن. وسيتم احتساب أجر العامل في نظام العمل المرن بحسب أجر الساعة، وتصرف أجورهم مرة كل أسبوع بحد أقصى، ويكون للعامل بعقد العمل المرن حق قبول العمل في الأعياد والعطل الرسمية والراحة الأسبوعية بزيادة 50% من أجر الساعة.

ووفقاً للتنظيم المقترح، لا يتعين على صاحب العمل تعويض العامل بعقد العمل المرن، عن جميع أنواع الإجازات المدفوعة له بأجر، ولا يتعين على صاحب العمل تعويض الموظف بعقد العمل المرن بمكافأة نهاية الخدمة. ويجب أن يكون عقد العمل مكتوباً ويكون محدد المدة- يدوياً أو إلكترونياً- ويحدد الأجر فيه بالساعة بشرط ألا تقل مدة العقد عن أسبوع، وتحدد فيه الأوقات التي يحضر فيها العامل لأداء العمل، ويجوز تعديل أوقات العمل بعد الاتفاق بين الطرفين، وستخضع عقود العمل المرن لنظام التأمينات الاجتماعية، ولن يخضع العامل بعقد العمل المرن لفترة تجربة.

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوقهم مكفولة بالشرع والنظام

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 26 جماد ثاني 1440 هـ - 3 مارس 2019م

http://www.aleqt.com/2019/03/03/article_1553011.html

كلمة الاقتصادية

قبل نحو ثلاثة أشهر أعلنت النيابة العامة بشكل شفاف أنه تم القبض على عدة أشخاص من قبل رئاسة أمن الدولة بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللمحة الوطنية، ولقد كان هذا الإعلان كافياً لكل من يسعى إلى محاولة زعزعة استقرار الأمن في المملكة، أو أي دولة محروسة، فليس في اعتقال مشتبه فيه في قضية ما أي مساس بحقوق الإنسان، بل هو من صميم ذلك، إذ إن حفظ أمن الناس، والمجتمع من العبث به من حقوق الإنسان، حيث يجد الناس طريقهم إلى أعمالهم آمينين، ويجدون سبلهم إلى حياتهم وأسرهم سالكة، ويجدون قيمهم وثقافتهم سالمة من العبث، وهذا حق للمجتمع يجب عدم العبث به وهو حق لهم، ولهذا تقوم الدول وتنشأ

المجتمعات لقمع من تسول له نفسه العبث بالأمن الاجتماعي، واعتقال من يخل بذلك لا يعني بأي شكل أن يتهم من اعتقله بخرق حقوق الإنسان. ورغم وضوح هذه المسألة إلا أنه بمجرد إعلان القبض على هؤلاء الأشخاص انطلقت أبواب الشر تتهم المملكة بأنها لا تراعي حقوق الإنسان، وكانت تلك الهجمة المسعورة المتزامنة شاهدا كبيرا على أن وراء الأكمة ما وراءها، ولقد أدرك الشعب فوراً أن هذه الهجمة الشرسة والاتهامات من دول بعينها دليل على ارتباط هذه القضايا والأشخاص بهذه الدول بطريقة ما، ورغم حجم الهجمة وشدةها الإعلامية فقد كانت ثقة الشعب بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة كبيرة، ذلك أننا ندرك دائماً أن الصراخ على قدر الألم وأن صراخ هذه الأبواق الإعلامية كان على قدر الألم من القبض على هؤلاء الأشخاص وانكشاف المخططات ونهاية اللعبة.

لقد كان هدف النيابة العامة من إعلان القبض على هؤلاء الأشخاص في حينه هو إعلان الالتزام بجميع الحقوق التي يضمنها النظام والشرع المطهر في هذه الحالات وذلك على الرغم من أن النيابة العامة تدرك أنها ستكون عرضة لحملة مسعورة من أجل تأزيم الموقف وتدويل القضية ومن ثم التأثير السياسي في إجراءات التقاضي، ولقد شهدت الساحة السياسية معركة شرسة جداً بهذا الشأن، لكن الدبلوماسية السعودية كانت لها بالمرصاد وأثبتت كفاءة كبيرة وتم إفشال أهداف الحملة السياسية والإعلامية المخططة، ومنح النيابة العامة استقلالية كافية من التأثيرات مهما كان نوعها وشكلها ومصدرها، وضمان أن يجد جميع الأشخاص المتورطين في هذه القضية فرصة التحقيق العادل والنزيه، ولم يكن صعباً للدبلوماسية السعودية أن ترد على تلك الحملة بقوة وتسكت جميع الأبواق ببراعة سياسية مشهودة، وهو ما مكن النيابة العامة من العمل بشكل نظامي، وموضوعي، ومستقل في هذه القضية الأمنية الخطرة.

وقبل أمس أعلنت النيابة العامة انتهاء تحقيقاتها وإعداد لوائح الدعوى العامة ضد المتهمين وأكدت أن جميع الموقوفين على ذمة هذه القضية يتمتعون بجميع حقوقهم التي كفلها لهم النظام، وهذا الإعلان في هذا التوقيت وبعد مضي هذه الفترة منذ القبض على المتهمين، أكبر شاهد على أن المملكة العربية السعودية تراعي حقوق الإنسان، فالفترة معقولة وطبيعية منذ القبض والتوقيف وحتى التحقيقات والإحالة للمحكمة، وهذا يدل بلا شك أننا أمام قضية من القضايا التي لها نظام وإجراءات واضحة بشأنها، وأن رئاسة أمن الدولة والنيابة العامة قد التزمتا هذه الإجراءات وفق تسلسلها وتوقيتها النظامي، وليس هناك أي شكل من أشكال الاعتقال التعسفي القمعي، كما أن عدد الموقوفين في هذه القضايا يشير بكل وضوح إلى أنهم قلة قليلة، فلقد كانت البيانات التي أصدرت عند القبض على هؤلاء الأشخاص تشير إلى أن عددهم بلغ 17 شخصاً، ثم صدرت أوامر بالإفراج بحق ثمانية متهمين، منهم (خمس نساء وثلاثة رجال) لحين استكمال إجراءات التحقيق، واستمر إيقاف تسعة متهمين (خمس رجال وأربع نساء)؛ وذلك بعد توافر الأدلة الكافية، واعترا فهم بما نسب إليهم من تهم، تندرج ضمن الجرائم الموجبة للتوقيف.

لقد كان وجود العنصر النسائي في هذه القضية مثاراً للضجة الإعلامية التي افتعلتها القنوات المعادية للمملكة، واستغلت ذلك للفوز بانتصار سياسي ولو كان وهمياً والتأثير في مسار التحقيقات، ولكن المملكة دائماً تؤكد أن للمرأة في المملكة خصوصية محترمة، حيث تتمتع المرأة في المملكة بكثير من الحصانة الاجتماعية، وهذا يفرض أن يتم التعامل معها بما يضمن لها هذه الحصانة المجتمعية، لكن ليس في هذا ما يعني أنها لن تكون مسؤولة عن تصرفاتها الجنائية، بل هناك مساواة في ذلك مع الرجل، فالحصانة الاجتماعية تضمن للمرأة كثيراً من الإجراءات عند القبض وإجراءات التحقيق، حتى أسلوب التعامل في الحجز، لكن نظام العقوبات لا يفرق بين رجل وامرأة خاصة في هذه القضايا الأمنية، وهي الآن بصدد أن تحال إلى المحكمة المختصة.

ومع وصول هذه القضية إلى القضاء السعودي، فمن المتوقع أن تصحب هذه المرحلة هجمات إعلامية معادية، لكن الحكومة السعودية والدبلوماسية السعودية التي نجحت في تحييد هذه الهجمات ومنع وصول تأثيرها إلى التحقيقات التي انتهت في وقتها الطبيعي، فإن هذه القوة السعودية الناعمة قادرة على الرد ومنع هذه الحملات من التشويش على مسار المحاكمة وأحكام القضاء..

مريض من سجل المواعيد إلى سجل الوفيات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 26 جماد ثاني 1440 هـ - 3 مارس 2019م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38495>

سعود الشهري

استشاريو «الحلم» هؤلاء لا تصلهم إلا بضربة حظ، وإن وصلت لعيادته فستجد طبيباً «يغطيه» لأن الخاص جذبه بشكل أقوى، وإن وجدته فسيضطرك ربما «للتحويلة» المنهكة للجيوب!

موعد بعد ثماني سنين، ينتظره مريض راجع مستشفى العام، وربما جسد المثل الشعبي حال هذا المريض «ما بقي من العمر كثر ما مضى»!.. المضحك الميكى أن هناك استشاريين أسميهم استشاريي «الحلم»، هؤلاء الاستشاريون يسمع بهم المريض دون أن يراهم وكأنهم من علم الغيب أو مما حل بوادي «عقير»! والمؤسف أن بعض هؤلاء الاستشاريين عندما يصل إليهم المريض «بأعجوبة» وضربة حظ ربما، وهو في حاجة إلى عملية جراحية أو تصوير إشعاعي- MRI الذي أصبح هو الآخر بمواعيد حولية-، فإن الاستشاري سيفيد مريضه هذا بأنك أمام خيارين: إما أن تعمل العملية في المستشفى الحكومي بعد سنين وأجل غير مسمى، أو أن تأتي في المستشفى الخاص الفلاني وسنعملها لكن في غضون أيام، والمشكلة أن هذا المستشفى «الفلاني» يحتاج إلى «همشة» من المال! وهذا المريض المسكين لا يستطيع توفيرها. والمحزن بعد المؤسف، هو أنك عندما تمر على عيادات بعض الاستشاريين في المستشفيات، فإنك ستجد نسبة ليست بالقليلة من تلك العيادات يتواجد فيها طبيب مقيم أو أخصائي، فالاستشاري الذي عُلق اسمه على باب العيادة ليس هو بالفعل المتواجد فيها، بصراحة «أشغله الخاص» فهو في المستشفى الخاص يحصل أضعاف راتبه عن طريق «التحويلة» التي يحول عليها المريض إلى المستشفى الخاص «الفلاني» والتي ذكرناها أعلاه. وهنا وبصراحة أخرى كان يجب على الوزارة «استقطاب» الأطباء بالتحفيز المادي بوضع نسبة على عدد المرضى، وهذا موضوع آخر يحتاج مقاما مستقلا لإفراده.

فنتج لنا مما ذكرنا وعودا على ما سبق، أن استشاريي «الحلم» هؤلاء لا تصلهم إلا بضربة حظ، وإن وصلت لعيادته فستجد طبيباً «يغطيه» لأن الخاص جذبه بشكل أقوى، وإن وجدته فسيضطرك ربما «للتحويلة» المنهكة للجيوب! لا شك أن حل مثل هذا الإشكال بدهيا، يكمن في زيادة الكادر الصحي ابتداء بزيادة عدد الطلاب المقبولين بكلية الطب، مروراً بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية صانعة العقبات أمام التخصص، بل وأمام التوظيف نفسه، وصولاً إلى طلاب الدراسات العليا الذين تجابههم الاختبارات التعجيزية، علماً بأن بعضهم «أمهر» من بعض الاستشاريين «العنقية» الذين بلغوا من السن عتياً، وكان آخر عهدهم بالطب أيام «الأبيض والأسود».

أما الحل الثاني الملازم للأول فهو إنشاء المجمعات الصحية، وعلى رأسها المدن الطبية كتلك المدينة الطبية في عسير، ولعل هذين الحلين إستراتيجيان، ولكن وحتى يتمثلا على أرض الواقع فإن هناك حلاً «مرحلياً»، وهو أن يُدمج هؤلاء الاستشاريون بالمراكز الصحية، وتوضع لهم عيادات يومية من جميع التخصصات، خصوصاً تلك التي لا تحتاج إلى تدخلات جراحية، ويجب أن تدرج في جداول واضحة، وتتم محاسبة من تغيب عن الاستشاريين، وأن تنزع «الريشة» التي على رؤوس بعضهم والتي تقول: «الاستشاري ما حد يحاسبه».

إذا طبقت هذه الحلول في نظري فلن تسمع -بإذن الله- بمريض أُجِّل اسمه من سجل المواعيد إلى سجل الوفيات، وهو لم يأت مواعده بعد.. ودمتم بصحة.

إلى جامعاتنا السعودية مع التحية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741543>

د. مقبل بن جديع

لا شك بأن البرامج الأكاديمية التي تُدرّس في الجامعات، يتم تصميمها واعتمادها بناء على احتياجات السوق وإمكانيات كل جامعة، وفي المملكة نحن محظوظون بوجود جامعات عملاقة تملك الإمكانيات اللازمة لإنجاح أي برنامج، أما الاحتياجات فهي متغيرة بتغير السوق والعوامل المؤثرة فيه، لذا على الجامعات التي تملك الإمكانيات أن تطور من برامجها الأكاديمية بما يتوافق مع السوق واحتياجاته.

وفي هذا المقال نأمل أن تبادل جامعاتنا السعودية سواء الحكومية أو الأهلية، بتبني تخصص التسويق الرياضي وإدراجه في الجامعات السعودية كبرنامج أكاديمي مستقل، لما لهذا العلم من أهمية بالغة ولما سيشكله من دعم كبير في تطوير الرياضة السعودية وتحويلها من الهواية إلى الصناعة، تحقيقاً لأحد أهداف رؤية المملكة 2030.

وعندما نناشد المسؤولين في الجامعات السعودية بتبني هذا التخصص واعتماده، فنحن ننطلق من ثقتنا الكبيرة بجامعاتنا السعودية وقدرتها على المساهمة الفعالة والفاعلة في تحقيق أهداف الدولة بجميع المجالات.

كما أمل من هيئة الرياضة التي يعينها الأمر بشكل أكبر، أن تبادل وتلعب دور المنسق لتحقيق هذا الهدف عبر دعم الجامعات بكل ما تحتاجه لتصميم هذه البرامج بما يتوافق مع احتياجات الهيئة وأنديتها، وبما يهيئ لنا جيلاً جديداً من الشباب السعودي.



بطالة قديمات (البكالوريوس)؟!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 جماد ثاني 1440 هـ - 4 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/618161>

خالد مساعد الزهراني

*يأتي صوت خريجات البكالوريوس القديمات كمن أسقط في يده، فلا بادرة حلول تبعث الأمل في اللحاق بالوظيفة، ولا تحرك ملموس تجاه إغلاق تلك الأقسام التي تعيش (تخمة) الخريجات، التي من أهم أسبابها جامعات تتحجج بأنها تعلم ولا توظف، وبطالة هي الراعي الرسمي لها، ثم نتحدث بملء الفم عن تنمية الوطن والرؤية!

*وحتى لا يأتي الحديث مكرراً، فإن من المهم اليوم وليس غداً أن نتجه البوصلة إلى بحث حلول البطالة، وأن تكون في مرمى هدف الحل، وفي شأن خريجات (البكالوريوس) القديمات، فإن من أهم ما يمكن التأكيد عليه في جانب الحل النقاط التالية:

-تحديد العمر في طلب التوظيف معضلة كبرى، سيما وأن ذلك العمر استُهلك تحت رحي البطالة، فمن الأهمية بمكان أن يراعى ذلك، وألا يتم تقييد الخريجات بالعمر، مع الأخذ في الاعتبار أقدمية التخرج، وأولوية التوظيف، فكلما كانت سنة التخرج أقدم، كانت النقاط أعلى، وهكذا دون تحديد لعدد السنوات.

-إعادة النظر في اختبار قياس، وألا يكون عقبة أمام الخريجات المعدّات أصلاً للتدريس، وإن كان ولا بد فيتم تخفيض نسبته إلى 20%، مع أنني لا أرى له أي مبرر في ظل وجود الإعداد التربوي، ثم كيف اختبار ساعتين يحدد مصير عمر من مكابدة عناء الدراسة، كما أن الاكتفاء بالاجتياز مطلب وجيه لكل المجتازات دون أن يدخل ذلك في المفاضلة التعليمية.

-وعن أخذ تقدير الخريجة والمعدل بعين الاعتبار في المفاضلة، وإن كان الممتاز ومراتب الشرف لم تجد نفعاً لكبح جماح بطالة الكثير منهن، فإن إعادة النظر في ذلك بما يفكك لو غار يتم الشروط التعجيزية أمام توظيف الخريجات، مطلب وجيه في ظل أن البطالة هدر ينتظر أن تتضافر كل الجهود في إيقافه.

-ومن خطوات الحل في الميدان يأتي إلغاء الدمج، والالتزام بالتخصص في التدريس، وتخفيض نصاب المعلمة، وتحديد سن التقاعد الإلزامي بعشرين سنة، وإسناد تدريس محو الأمية للخريجات العاطلات، واستثمار مبانى المدارس الحكومية بافتتاح مدارس مسائية، كل ما سبق جوانب حلول الأخذ بها أو ببعضها سيعود بأثر ملموس على هدف تحجيم البطالة.

-ثم لماذا لا يكون هنالك إعادة تأهيل للخريجات في وظائف يحتاجها سوق العمل، برواتب مجزية ودورات إعداد على رأس العمل، هذا إذا ما كانت الحجة أن ميدان التعليم لا يمكن له أن يستوعب كل الخريجات، وهي حجة منقوصة الإقناع فلماذا يتم القبول ابتداءً، ومن ثم إعداداً نظرياً وتربوياً، ثم يكون مصير الخريجة إشغال حيز على رصيف البطالة؟! *

إن صوت خريجات البكالوريوس القديمت بقدر ما أخذت البطالة (نتاج تأجيل الحلول) من أعمارهن، فإنهن يحضرن اليوم بذات زخم الباحثات عن مخرج من ظلمات البطالة، التي يجب أن تتضافر كل الجهود في مكافحتها، من جهة تخفيف منابعها، ومن جهة توظيف من هم اليوم يناشدون إنقاذهم من برائتها، إن لم يكن لأجلهم فلأجل وطن أعدهم لبنائه، وإلا فإن البطالة تأتي بدون جهد، وعلمي وسلامتكم.



ضد الغش والاستغلال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 جماد ثاني 1439 هـ - 5 مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623526>

هالة القحطاني

في الموقف الدرامي الساخر على خشبة المسرح، يتوصل الجمهور للمعنى الحقيقي للمشهد ويتفهم الغموض الذي يلفه، من تتبعه للأحداث وليس من خلال الشخصيات التي تقف على المسرح، ويصدف عادة أن يكون البطل الشخص الوحيد الذي لا يرى الصورة الحقيقية للموضوع، بل يصير على المرور من أمامها والتعامي عن رؤيتها وتجاهلها إلى نهاية المسرحية.

وفي الموقف الدرامي لـ «مسرحية» التوطين، يبذل «البطل» مساعي متواضعة لتأنيث المحال النسائية، في محاولة لإنجاحه بأي وسيلة، حتى لو تطلب الأمر تطبيق استراتيجية غير مُحكمة، فما يهم تعبئة السوق بعمالة تساوي عدد العمالة التي تم إخراجها من السوق، بعد إعادة السيطرة عليه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وفي الواقع يتابع الجمهور يومياً ضعف تلك السيطرة، فما زال التلاعب والالتواء على النظام مستمراً، لغياب المتابعة القريبة والمستمرة من وزارة العمل.

ففي تشرين الأول (أكتوبر) العام الماضي (2018)، أطلقت وزارة العمل المرحلة الثالثة من قرار تأنيث محال المستلزمات النسائية وتوطينها، وشملت المرحلة، كما ذكر المتحدث الرسمي للوزارة، محال العطورات النسائية، والأحذية والحقائب، إضافة إلى الملابس النسائية والأكشاك التي تباع المستلزمات النسائية والمحال متعددة الأقسام والأقمشة، كما استهدف التأنيث محال صغيرة قائمة بذاتها تباع فساتين السهرة والعرائس والعباءات النسائية والإكسسوار والجلايبات ومستلزمات رعاية الأمومة، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المغلقة والتي تباع مستحضرات طبية

وأدوات تجميل، واستهدفت تلك المرحلة جميع المحال المتعلقة ببيع المستلزمات النسائية في المراكز التجارية المغلقة والمفتوحة والقائمة بذاتها.

ووضعت الوزارة اشتراطات لبيئة عمل المرأة ودعمت استقرارها الوظيفي، بتوفير أماكن للراحة والصلاة وحراسة أمنية للمكان حفاظاً على سلامتها وراحتها، وتسهيل كل ما من شأنه أن يرفع من نسبة مشاركتها في سوق العمل، مثل إطلاق برامج لتوفير الحضانات والمواصلات، ولم نسمع بألية تفقدهم لتلك الأماكن للتأكد من تطبيق الاشتراطات، إذ يكفي أن يضع صاحب العمل سجادة في مخزن لتصبح مكاناً للاستراحة!

وبالرجوع إلى «باب تشغيل النساء» الذي يمثل صفحتين فقط من نظام العمل، سنجد أن توظيف المرأة في محال مواد البناء والسجاد والخزانات، يتعارض مع ما ذكر في المادة 149 والتي «تحظر تشغيل المرأة في المهن والأعمال الخطرة أو (الضارة)، ويحدد الوزير -بقرار منه- المهن والأعمال التي تعد خطرة أو ضارة من شأنها أن تعرض النساء لأضرار أو أضرار محددة، مما يجب معه حظر عملهن فيها أو تقييده بشروط خاصة»، ما يعني أن للوزير صلاحية يستطيع من خلالها أن يحدد أن محال مواد البناء والسجاد والسيراميك وقطع الغيار تعد بيئة غير مناسبة وخطرة على صحة المرأة العاملة، سواء أكانت عزباء أم حاملاً أم مرضعاً، فتلك المواد من شأنها أن تتسبب في مشاكل صحية للأم العاملة ورضيعها وللمواليد الجدد.

كما أن تلك المحال التي توظف امرأة بمفردها على الطرق السريعة وفي المناطق الصناعية وخارج المدن بمفردها لا أعتقد أنها توفر أماكن للراحة والصلاة بتجهيزات محترمة لموظفة واحدة، أو حتى حراسة أمنية للمكان حفاظاً على سلامتها وراحتها، كما تشترط وزارة العمل.

فتلك النوعية من المحال لا يمكن أن يكون بها غرفة مجهزة تتوفر فيها احتياجات العاملة الحامل أو المرضع بالذات، فحتى بعض الشركات الكبرى ما زالت تتجاهل توفير غرف مخصصة تلبي احتياجات الموظفة المرضع، والتي تحتاج فيها على سبيل المثال «ثلاجة» لتخزين حليب الرضيع وحفظه، إلى أن تعود لبيتها.

ومع أن المادة 26 تنص على أن «جميع المنشآت في مختلف أنشطتها، وأياً كان عدد العاملين فيها، العمل على استقطاب السعوديين وتوظيفهم، وتوفير وسائل استمرارهم، وألا تقل نسب العمال السعوديين عن 75 في المئة من مجموع العمال»، نجد أن أغلب المحال التي أشرت لها في هذه المقالة أو السابقة لا توظف أي شاب سعودي، بل امرأة واحدة فقط للإيفاء بشروط الوزارة!

لسنا ضد العمل ولا المرأة ولا التوطين، نحن ضد الاستغلال والتضليل الذي أصبح عليه التوطين، بعد أن تضاربت خطط تنفيذه مع أكثر من بند من نظام العمل، والذي ما زال إلى هذه اللحظة بحاجة إلى مختصين لتحديثه وصياغته بأسلوب يتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة والانتقالية التي تمر بها بلادنا، خاصة بعد أن مرّ على آخر تعديل أربع سنوات، وكما لـ «وزير العمل» صلاحية لتحديد الأعمال الخطرة، له أيضاً صلاحية تقديم تعديلات لتحديث نظام العمل والرفع به لمجلس الوزراء، مثل إلغاء أو تعديل بند 77 الذي أساء صاحب العمل استخدامه بشكل خطر.

ليس العيب أن نخطئ، بل من العار أن نستمر في الخطأ، في مكابرة مقيتة من دون تصحيح، ووزارة العمل أخطأت في رهانها بخفض نسبة البطالة بتطبيق معادلة ضعيفة مبنية على الاستغلال والغش والتضليل، عندما شرّعت لأصحاب العمل استغلال حاجة اخواتنا للوظيفة وتجاهل حاجة الشباب الذين لديهم المؤهلات نفسها التي تتناسب مع نوعية العمل في السوق.

نحن قوم نعتز بقيمتنا وثوابتنا الدينية منذ قديم الزمن، قوم لا يسلب فيه التطور أو حتى التقدم من شيمنا وأخلاقنا شيئاً، لأنها مبنية على أسس متينة، حتى لو تم اتهامنا بما ليس فينا.

توطين السوق بتطبيق معادلة غير عادلة، تستبعد الشباب وتستقطب النساء، من أجل خفض الأرقام الإحصائية للبطالة، معادلة جائرة وغير أخلاقية، يتحمل نتائجها وزير العمل.



تاسع أقوى دولة في العالم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 جماد ثاني 1439 هـ - 5 مارس 2019 م

إبراهيم محمد باداود

للمملكة العربية السعودية مكانة إستراتيجية وتأثير سياسي كبير لأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها وجود قبلة المسلمين فيها، إضافة إلى ما تمتلكه من قوة اقتصادية، وما حققته من إنجازات حضارية وعلمية، وذلك في إطار رؤيتها التي تسير فيها، والسياسة الحكيمة التي تنتهجها، وتأثيرها الكبير في العالم العربي والإسلامي والدولي، مما مكنها من تكوين تحالفات عسكرية واقتصادية قوية، استطاعت من خلالها أن تواجه العديد من التحديات والأزمات العالمية. منذ إعلان رؤية المملكة 2030 وهي تواصل تقدّمها في مختلف الأصعدة، سعياً نحو إيجاد تنمية حديثة مستدامة على كافة المستويات، وبناء مستقبل عصري تمتلك من خلاله مفاتيح التطور التقني، وتتقدّم في مجال الابتكار والاستثمار في الكوادر البشرية والمدن الذكية، وتواكب عصر العولمة والثورة الصناعية الرابعة، ويأتي ذلك تأكيداً لما وعد به صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع عند إطلاق الرؤية بالتزامه بأن تكون المملكة من «أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعّال لخدمة المواطنين، ومعاً سأكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعاً مزدهرة قوية تقوم على سواعد أبنائها وبناتها وتستفيد من مقدراتها، دون أن نرتهن إلى قيمة سلعة أو حراك أسواق خارجية.»

مؤخراً نشرت دراسة أمريكية أجرتها مجلة «يو إس نيوز»، وضعت المملكة في المرتبة التاسعة ضمن أقوى عشر دول في العالم، وذلك نظير ما تتمتع به المملكة من تأثير سياسي كبير وقدرات اقتصادية ضخمة وتفوق عسكري، وقد أشار الموقع بأن السعودية تعتبر عملاق الشرق الأوسط، ففيها معظم الثروات، وإليها يقصد الملايين من المسلمين سنوياً للحج والعمرة، وتمتلك احتياطات نفطية كبرى جعلت منها أكبر مصدر في العالم، كما أنها من أهم الدول التي تشهد استقراراً أمنياً واقتصادياً وسياسياً، وقد قامت بعقد اتفاقات ومذكرات تفاهم تربطها بمختلف دول العالم، إضافة إلى شراكات إستراتيجية مع شركات عالمية مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي فيها. المملكة اليوم تمثّل أقوى اقتصاد في الشرق الأوسط، وضمن دول مجموعة العشرين، وقد حصلت على تصنيفات ائتمانية متقدمة من قبل العديد من المراكز والبنوك الاقتصادية في العالم، وهناك توقعات بارتفاع نمو الناتج المحلي السعودي لتتجاوز 2.

% وتحظى سنداها بثقة دولية كبرى، وتشهد إصلاحات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي من شأنها أن تساهم في تأكيد قوتها على مستوى العالم. شيء يدعو للفخر والاعتزاز أن تجد وطنك ضمن أقوى عشر دول في العالم، وأمر يُخرس كل الألسنة، والتي تسعى أن تنال من مكانة هذا الكيان الشامخ، والذي بالرغم من عدم امتلاكه لأي قوى نووية، فإنه ملك القلوب حول العالم، بما يُقدّمه من دعواتٍ للسلام والتسامح والتعايش السلمي.

تملك المسكن .. بزيادة القروض أم بخفض الأسعار؟

المصدر: جريدة الاقتصادية 46 صفحة 5 شبسش الاربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م
http://www.aleqt.com/2019/03/06/article_1554941.html

عبد الحميد العمري

نقف في مواجهة حلول تسهيل تملك المساكن للمواطنين أمام خيارين؛ الخيار الأول "الذي يفضل ملاك العقارات": أن يتم زيادة التمويل العقاري بشكل مطرد، عاما بعد عام، والذي يعني ضمنا السماح باستمرار ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات دون توقف، ودون قيد أو شرط. بمعنى أنه كلما ارتفعت الأسعار ارتفعت القروض العقارية المقدمة للأفراد، والدخول من ثم في حلقة مفرغة صاعدة تطارد فيها القروض العقارية على الأفراد، الطائر الصاعد دون توقف، المتمثل في الأسعار التي يقبل بها ملاك الأراضي والعقارات، وبالطبع ستأتي اللحظة الحتمية التي تتوقف عندها تلك الحلقة عن الصعود، وتصاب الأطراف جميعا بالشلل الكامل، لتبدأ من ثم مشاهد مروعة تشبه في أدنى درجاتها، الفصول الدراماتيكية للأزمة المالية العالمية 2008.

وفقا لهذا الخيار؛ سيكون من نتائج أن ترتفع تدريجيا المخاطر على المؤسسات الممولة بالدرجة الأولى، وترتفع أيضا على الأفراد المقترضين، وستزداد تلك المخاطر مع ارتفاع نسب استقطاع الأقساط الشهرية لسداد تلك القروض، كما ستزداد المخاطر وفقا لذلك على الاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء، وتبدأ إصابة الاقتصاد الوطني منذ اللحظة الأولى لاتساع دائرة تعثر الأفراد عن سداد القروض العقارية على كواهلهم، ودخول القطاع التمويلي في هاوية انكشافه على تلك التعثرات.

مع التأكيد على أن تلك المعضلة في نهاية طريق هذا الخيار، ستسبقها إشكالات اقتصادية ومالية لعدة سنوات، فمع زيادة استقطاع أقساط سداد القروض العقارية على كواهل أفراد المجتمع "مستويات أعلى من 60 في المائة من صافي الأجور الشهرية"، سيجد الأفراد أنفسهم مضطرين إلى تقليص إنفاقهم الاستهلاكي، الذي سيؤثر بدوره في الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيره السلبي بانخفاض استهلاك منتجات وخدمات منشآت القطاع الخاص، التي ستضطر بدورها نتيجة انخفاض إيراداتها إلى تقليص أعداد العمالة لديها، عدا أنها ستعاني بكل تأكيد ارتفاع تكلفة العقارات وإيجاراتها من جانب آخر، وقد تجد نفسها في نهاية الطريق أمام إعلان إفلاسها وتوقف نشاطها، والاستغناء من ثم عن كامل عمالتها، ما سيسهم بدوره في ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين، وستكون النتائج غير جيدة في حال كان بين أولئك العاطلين من هو ممتلك لمسكنه بالاعتماد على القروض العقارية، ليتحول من منتظم في السداد إلى متعثر، وتبدأ من ثم فصول دراماتيكية. وحين الحديث عن أسباب تضخم أسعار الأراضي والعقارات، التي سبقت في حدوثها كل ما تقدم ذكره حول الحلقة المفرغة للتضخم السعري، التي وقف خلفها ترسب تشوهات هيكلية في سوق العقار المحلية، بدأت إجراءات مواجهتها مع منتصف 2016 ولا تزال جارية بخطى أقل سرعة مما هو مأمول! يمكن القول حينئذ، إن القبول بمواصلة ارتفاع تلك الأسعار المتضخمة، والسماح بذلك عبر فتح خزائن التمويل العقاري على مصارعها دون قيد أو شرط، من شأنه أن يصعب الأمور بصورة أسرع مما نتصور، والدفع من ثم بالوصول إلى نهاية طريق الخيار الأول خلال فترة زمنية أقصر بكثير.

الخيار الثاني "الذي يفضل الباحثون عن تملك مساكنهم": أن يتم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، التي تلجم الصعود المطرد الخارج عن السيطرة لأسعار الأراضي والعقارات، لتكون تحركاتها ضمن مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، ومستويات نمو السيولة والأجور، سواء بالصعود أو بالانخفاض، بما يقلص أي مخاطر محتملة، وتأتي لاحقا أحجام القروض العقارية ملائمة لتلك المحددات.

سيكون من أبرز سمات هذا الخيار، أن تظل نسب استقطاع السداد على الأفراد ضمن الحدود المعقولة والمقبولة، ويحافظ الاقتصاد على استقراره وفرص نموه، والنأي بالقطاع التمويلي عن المخاطر المحتملة لتعثر المقترضين، والمحافظة على استقرار منشآت القطاع الخاص، وأن تتنامى نشاطاتها وقدرتها على زيادة توظيف العمالة الوطنية، وتعزيز إنتاجية

الاقتصاد الوطني. لا يعد تنامي القروض العقارية أمراً جيداً في ظل تضخم أسعار الأراضي والعقارات، بقدر ما أنه بكل تأكيد يعد زيادة في مخاطر انكشاف القطاع التمويلي على وجه التحديد، والاقتصاد الوطني والمجتمع عموماً، على حجم أكبر من المخاطر تتجاوز حدود قدرة السيطرة على آثارها. على العكس بالطبع في حال كانت الأسعار في مستويات بعيدة عن التضخم، والتكلفة الباهظة على كواهل الجميع، ستكون المخاطر المحتملة ضمن حدود السيطرة، وضمن قدرة أغلب الأطراف من مقرضين ومقترضين.

ختاماً؛ لا بد أن نتوخى جميعاً أعلى درجات الحيطة والحذر لما هو قائم الآن ومستقبلاً على هذا الطريق، وأن نتكاتف الجهود المبذولة خلال الفترة الراهنة والمستقبلية، للتحويل نحو الخيار الثاني والابتعاد تماماً عن الخيار الأول ومخاطره. والتأكيد هنا على حدوث واستمرار انخفاض الأسعار المتضخمة للأراضي والعقارات، حتى تستقر عند مستوياتها العادلة سعرياً، وإن عده البعض من ملاك العقارات خسارة، إلا أنه الأمر الذي لن يستمر إلى ما لا نهاية، لتعود من ثم إلى النمو مجدداً ضمن مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن هذا الأمر يعد أقل خسارة بما لا مجال للمقارنة، فيما لو تعرض الاقتصاد الوطني بأكمله لمخاطر الخيار الأول، لا قدر الله، الذي ستكون خسائر القطاع العقاري برمته أكبر بكثير من الخسائر المحدودة جداً ضمن الخيار الثاني!

إنه ونتائج كل خيار من الخيارين أعلاه، معلومة تمام العلم للأطراف جميعاً، حتى قبل تدوين هذا المقال، يؤمل أن يعلو صوت العقلانية والموضوعية، وقيل ذلك أن يعلو تفضيل تحقق المصلحة العامة على تحقق المصلحة الخاصة، والنظر إلى العوائد طويلة الأجل للاقتصاد الوطني والمجتمع، وتقديمها بكل وطنية ومسؤولية على العوائد المحدودة قصيرة الأجل، والنأي التام والشامل بمقدرات البلاد والعباد عن التورط في مخاطر لا قبل لنا بها مستقبلاً. والله ولي التوفيق.



تمكين المرأة المواطنة فلسفته وضوابطه

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 جماد ثاني 1440 هـ - 6 مارس 2019م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38509>

عبلة مرشد

في إطار تمكين المرأة وفي ضوء متطلبات التنمية البشرية فإن المملكة تفوقت على الكثير من دول العالم المتقدم وليس العربي منها فقط في نسبة مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية يُعد تمكين المرأة من أحد أهم مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020، لدوره المهم في تحقيق مضمون البرنامج في مساراته المختلفة وتطلعاته، وذلك بالاستفادة من مواردنا البشرية الوطنية المؤهلة لتمكينها من المشاركة في عملية البناء الوطني بقطاعاته المختلفة، وللمساهمة في استثمار مواردنا الوطنية المختلفة للرفع من قيمة إنتاجنا المحلي وتنويع قاعدته الاقتصادية، بما ينعكس على رفاه اجتماعي ورخاء وطني عام . ويعتبر التعليم والتدريب بمستوياتهما المتباينة ودرجاتهما المختلفة اللبنة الأولى في منهج التمكين، والقاعدة التي ينطلق منها تمكين المرأة في المجالات المختلفة، وبجودة التعليم وتنوع تخصصاته يكون العطاء المتميز في أدائه بمختلف مساراته ومشاركاته الوطنية، وخلال التدريب يكتمل التأهيل علمياً وميدانياً، فجودة الثمار من جودة الزراعة والرعاية للبذرة في مراحلها الأولى، وبذلك نضمن العطاء والتميز الذي نطمح إليه . ويعني التمكين في أسلوبه البسيط وفلسفته الأولية العمل على تيسير حصول المرأة على مقومات ومهارات ومعرفة تتناسب قدراتها وإمكاناتها المتاحة في ظل ما يحيط بها من ظروف مختلفة، ومن خلال تلك الممكنات تستطيع المرأة العمل على تأمين حياتها، وحياة من تتحمل مسؤوليتهم المعيشية باختلاف الظروف التي تعيشها، سواء أكان ذلك من خلال

مشاركتها في سوق العمل الميداني أو من خلال العمل عن بُعد عبر وسائل الاتصال المتقدمة المعاصرة، أو حتى من خلال حسن إدارتها وقيادتها لأفراد أسرتهما بما يمكنهم من التميز والإبداع.

وبفضل من الله فإن الدولة اهتمت بتعليم المرأة منذ عقود، وقد أولتها القيادة رعاية خاصة واهتماماً ملحوظاً في بيئتها التعليمية وفي مجالات تدريبها المتاحة، بما يناسب الرؤى الاجتماعية المختلفة، وبما لا يخالف العقيدة الدينية، وبما يحفظ حقوقها ومتطلباتها في ظروف العمل المختلفة التي يمكنها العمل فيها، بما يضمن لها الأمن الوظيفي والمهني والاجتماعي .

وفي إطار تمكين المرأة كمستحق وطني وفي ضوء متطلبات التنمية البشرية المستدامة، فإن المملكة تفوقت على الكثير من دول العالم المتقدم وليس العربي منها فقط في نسبة مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية، والتي بلغت (19.9%) من نسبة الأعضاء الممثلين، والذي مكنتها من المساهمة والمشاركة في صنع القرار خلال وجودها ضمن لجان وإدارات تتحمل المسؤوليات العليا في مجلس الشورى، ومن خلاله تمكنت كذلك من مناقشة العديد من القضايا التي تهم الأسرة والمجتمع الوطني بصفة العموم، وقضايا المرأة على وجه الخصوص، والتي ما زالت تشكل تحدياً على الأمن والاستقرار الأسري والمجتمعي من جهة، وعلى سبل تمكين المرأة المواطنة كما تستحق من جهة أخرى .

وعلى الرغم من أن المرأة المواطنة أثبتت جدارتها وأهليتها، بالتميز والإبداع المعرفي والمهني الذي ترجمته الكثير من نساءنا المواطنات إلى منجزات تشهدها ونلمسها، إلا أن المرأة السعودية لا زالت تطمح للكثير من المساهمات، ولا زالت تتطلع لمزيد من الفرص الوظيفية اللائقة بها، في ظل ما تمكنت به من علم ومهارة وتدريب في العلوم المختلفة، والتي كان الفضل فيها للدولة بدايةً باهتمامها بتعليم المرأة وتنوع تخصصاتها، ولنساءنا الطموحات فيما تمكن فيه من علم وإنجاز يفخر به الوطن .

ولعله من المناسب استعراض بعض من بيانات مساهمة المرأة المواطنة في سوق العمل الوطني لتبيين حجم انخفاض مشاركتها رغم ما تمكنت منه من تعليم وتأهيل، يستحق به الاستثمار لطاقت بشرية وطنية متوفرة ولكن مهمشة، بل وتعاني من البطالة، إذ تشير إحصاءات الربع الثالث من عام 2018 إلى أن مشاركة المرأة المواطنة في سوق العمل الوطني بلغت 8.4% فقط من جملة المشتغلين فيه، وذلك بعد أن كانت 8% في نهاية عام 2017، وأن نسبة الإناث الباحثات عن عمل تشكل 83% من جملة الباحثين في عام 2018، وذلك بعد أن كانت النسبة 84% في عام 2017 .

ولعله من المفارقات أن تقرير التنمية البشري الدولي 2018 يشير في جانبه الخاص بتمكين المرأة، إلى أن نسبة النساء المتخرجات من العلوم والرياضيات والهندسة والبناء والصناعة التحويلية على مستوى التعليم العالي للفترة من 2007-2017 في المملكة 17.4% من جملة الخريجين، وهي نسبة مساوية للمخرجات ذاتها للنساء في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك رغم تفوق الكثير من الدول الأخرى المتقدمة كروسيا والدول الاسكندنافية وغيرها على تلك النسبة، ومن جهة أخرى فإن التقرير ذاته يفتقر إلى نسبة النساء المشاركات في الإدارات العليا والمتوسطة بالنسبة للمملكة، ولجميع دول مجلس التعاون وذلك للفترة من 2009-2017، بينما ترتفع تلك النسب إلى فوق 30% و40% في الدول المتقدمة كالدول الاسكندنافية وروسيا وبعض الدول الأوروبية، وبالطبع فإن عدم وجود بيانات، يرتبط بعدم توفرها أو كونها ضئيلة ولا تستحق الذكر .

نحتاج لتفعيل الكثير من محتوى الخطط التنموية وبرامج تمكين المرأة بصورته الوطنية المستهدفة، بطرح مزيد من الفرص الوظيفية اللائقة بتعليم المرأة وبمكانياتها الاجتماعية، وبما يكفل أمنها واستقرارها، وبما يساهم في حفظ كيانها وإنسانيتها، بعيداً عن المهاترات والتلاعب في رفع نسبة توظيف المرأة في القطاعات المختلفة على حساب صون المرأة وحفظ كرامتها، باستغلال واضح لحاجتها للعمل واستغلال جهات التوظيف للدعم الخاص بتوظيف المرأة، من خلال توظيفهن في وظائف لا تليق بالمرأة المواطنة ولا تحفظ لها أمنها ودينها ولا تحقق الغرض المستهدف من توظيفها.

مما لا شك فيه أن الانتقال إلى وجود نظام عمل ينظم ويراقب ويتابع واقع التوظيف في سوق العمل الوطني، ويحكم ما فيه من تعديات وتهميش لمشاركة المواطن اللائقة، يترتب عليه أخطاء لا يمكن تجاهلها أو السكوت عنها، وعلى مرأى ومسمع من وزارة العمل التي ما فتئت تطرح المبادرات والبرامج المختلفة، التي لم تثمر حتى الآن عن تخفيض نسبة البطالة أو رفع نسبة التوظيف، بنسب تستحق الذكر، وذلك ما أكدته البيانات الإحصائية لمسح سوق العمل 2018 في الإصدار الأخير.

تطلعات ورؤى جديدة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019 م *

<http://www.alhayat.com/article/4623633>

هيفاء صفوق

ترتقي المجتمعات الإنسانية حينما تتوافر فيها الخدمات الأساسية لحياة كريمة ونمط عيش متوازن يكفل للجميع بيئة آمنة مستقرة نفسياً ومعنوياً واجتماعياً واقتصادياً، هذه المسؤولية بخضع لها الجميع من الجهات المعنية كالوزارات والمؤسسات والهيئات والأفراد أيضاً، فهي عملية تبادلية يشترك فيها الكل.

العمق يكمن عندما ندرك حاجة الأفراد وكيفية توفير الخدمات المساعدة لهم الداعمة للنهضة الفكرية والثقافية والتوعية على جميع الأصعدة التعليمية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا يتطلب خططاً مدروسة واعية في كيفية توصيل هذه الخدمات للأفراد المجتمع، كدور الأيتام وماذا تحتاج لجعلها بيئة إيجابية ناجحة في خروج أبنائها إلى الحياة وهم أكثر ثقة في النفس ومتصالحوهم مع ذواتهم وقادرون على مواصلة أدوارهم في الحياة بشكل طبيعي وجيد، وهذا يتطلب توفير الكوادر الجيدة والمختصين في مجال الخدمة الاجتماعية التي تعي وتدرك أهمية كيفية التعامل مع هؤلاء باحترام وتقدير ومساندة واعية تعي قيمة الإنسان.

هذا ما تسعى له وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مبادراتها المتعددة لرؤية 2030 والتي من ضمنها دور الأيتام وتطويرها، من خلال جعلها مكاناً آمناً نفسياً ومعنوياً تتوافر فيها كل الحياة الأسرية الطبيعية من كوادر مختصة وأم حاضنة تجعل الطفل يعيش حياة طبيعية، وهذا يتطلب التدريب الجيد للمختصين وكيفية التعامل مع الأيتام، سواء أكانوا في المرحلة العمرية الأولى مرحلة الطفولة أم مرحلة المراهقة، من هنا نزرع داخلهم احترام الذات وتقديرهم لها، وهذا ما تسعى له الآن الوزارة من خلال هذه المبادرة.

أيضاً من ضمن المبادرات التي تسعى إلى تطويرها تلك الخاصة بـ«ذوي الإعاقة»، وهي بداية واعية في التصنيف الموحد والسجل الوطني للإعاقة وتوفير غرف متعددة الخدمات للمعاقين في المطارات والمراكز التجارية، وقد أعجبني أيضاً العزم بجدية في تدريب ذوي الإعاقة المنتهي بالتوظيف، وهذا سيجعلهم يعتمدون على أنفسهم ويشعرون أيضاً بأهميتهم في المجتمع، وكذلك تحفيز الجهات الموظفة لتطوير بيئات عمل مناسبة لهم.

ومن ضمن المبادرات تطوير دار الحماية للفتيات، وهذا يتطلب أيضاً مختصين مؤهلين في كيفية التعامل معهن نفسياً ومعنوياً ومعالجة الأسباب والظروف المؤدية لذلك، وكذلك التخلص من العقبات السابقة والتعامل بفكر نير وواع في أهمية التأهيل بشكله الصحيح، والهدف ليس العقاب بقدر بناء إنسان جديد يدرك ويعرف كيف يتعامل مع نفسه ومع الظروف ومع الحياة، وهذا لا بد أن يكون تحت أيدٍ مختصة واعية وإنسانية تدرك عمق هذه المسؤولية وهذا ما نطلبه جميعاً لتحقيقه، وإنه شيء عميق وجيد بأن يكون توجهه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (الآن) في عمل هذه المبادرة لتضع الأساسيات المهمة في معالجة المشكلة من جذورها ومعرفة أسبابها الحقيقية وكيفية التعامل معها بموضوعية وإنسانية تحترم وجود الإنسان، وهذا لا يكون إلا بأيدٍ واعية مختصة بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والكوادر المتدربة بشكل جيد.

والمسؤولية تقع على الجميع ومن ضمنها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي خصصت 45 مبادرة لتوفير الخدمات الجيدة لفئات عدة، مؤسسية وأفراد، كالتأهيل والتدريب والتثقيف ومراجعة اللوائح وتحديثها بما يتواءم مع رؤية 2030 التي تسعى لتطوير الفرد فكرياً وإنسانياً وتوفير حياة كريمة، أيضاً المسؤولية تقع على كل واحد فينا في مجال عمله وعلمه وفكره في تكاتفنا مع بعضنا وقيامنا بالأدوار المطلوبة، سواء في عمل أم أسرة أم علاقاتنا الاجتماعية، وهنا يأتي دور وأهمية التوعية والتثقيف، فلا ننتظر وقوع المشكلة ثم نقوم في البحث عن حلها، بل لا بد من إدراك المسائل الأساسية والتركيز عليها، ومن ضمنها أهمية دور الأسرة وتوحيدها في كيفية التعامل مع أبنائها واحتوائهم بحب واحترام عن طريق دورات مختصة في ذلك في المدارس للأمهات والآباء للتعرف على المراحل التي يمر فيها الأبناء، وهنا

نختصر العديد من المشكلات التي ربما تحدث بسبب الجهل أو القسوة، وأيضاً تثقيف وتوعية الأسر في كيفية التعامل مع الأبناء ذوي الإعاقة، إذ إنهم يحتاجون العناية النفسية لتؤهلهم لذلك، وهذا دور المؤسسات في توفيره، لأن هذه الأسر تعاني أيضاً مع أبنائها، وهنا لا نقصد فقط المعونات المادية والخدمات المادية، فهناك التعليم المعرفي للإعاقة وكيفية التعامل مع المعاقين ومع أسرهم لتحمل هذه المسؤولية.



الحضارة المعاصرة.. وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/618793>

عبدالله فراخ الشريف

حتماً رعت الأديان الإلهية حقوق الإنسان حق الرعاية، واشتملت نصوصها على ما يحققها للبشر كافة، ولكنها حقاً لم تُسلِّط أحداً من البشر على أحدٍ آخر منهم، باسم هذه الحقوق، ذلك أن الحق إنما يجعله حقاً رب العباد وخالقهم، وأرسل رسلاً إلى البشر تحمي تلك الحقوق بنصوص وردت منه - عز وجل - إلى رسله، ولم يترك للبشر أن يتسلَّط منهم أحد باسمها على آخرين منهم، سواء أكان فرداً أو جماعة، حكومة كانت أم شعوباً، يتسلَّط باسمها على شعوبٍ أخرى، ولكن هذا مع وضوحه كل الوضوح للمؤمنين برسالات الله، إلا أنه في عصرنا هذا غاب عمَّن نفضوا أيديهم وخلت قلوبهم من الإيمان، فظنوا أن حضارة ابتدعوها هي الأوفى بحقوق الإنسان، حتى جعلوا منها ما حرَّمته الأديان الإلهية كلها، فجعلوا للرجل حقاً في قضاء الشهوة من رجلٍ آخر، ورغم أن البشر - كل البشر - منذ القدم نفروا من هكذا قذارة، إلا أن حضارة تسود اليوم تجعل التزاوج بين رجلٍ ورجل، وامرأة من امرأة، هو الأصل الذي أوجب لكل منحرفٍ عن الأديان والأخلاق، حقاً في أن يتزوج بمن يُماثله جنساً، ويقضي شهوته منه، كما يقضي الزوج شهوته من زوجته الأنثى، وظل المنتمون إلى هذه الحضارة يُجادلون الشعوب التي لا تزال على فطرة الأديان الإلهية في ذلك، وتعتبرهم إذا عاقبوا اللواط والملوط به إذا تراضيا على ذلك، والسحاقية التي تُساقق أنثى مثلها قد اعتدوا على حقوق الإنسان، ثم ابتكروا حقاً للإنسان ألا يقتل قاتله وفاءً بحقه، الذي اعتدى عليه مجرم لم يرع فيه الله إلا ولا ذمة، ورأى أتباع هذه الحضارة أن من حقهم أن يُحاسِبُوا مَنْ اتبعوا شرع الله في القصاص، واعتبروهم قد اعتدوا على حقوق الإنسان، وكأن الله قد أوحى إليهم ديناً جديداً، أسقط به كل أديان الرسل والأنبياء منذ خلق الله الكون، وحتى يوم الناس هذا، ولعلنا نتابع في مقال قادم ما أسقطت الحضارة الغربية من الحقوق، واستبدلت بها كل ما هو خبيث من القول والفعل، مما لم ينزل به الله عز وجل سلطاناً، حتى يستيقظ الناس في عصرنا هذا من غفلتهم، ويرعوا من الحقوق ما أوجبه الله فعلاً، ويتراجعوا عما جعلوه حقوقاً وهو شرور نهى الله عنها وأوجب العقاب عليها.



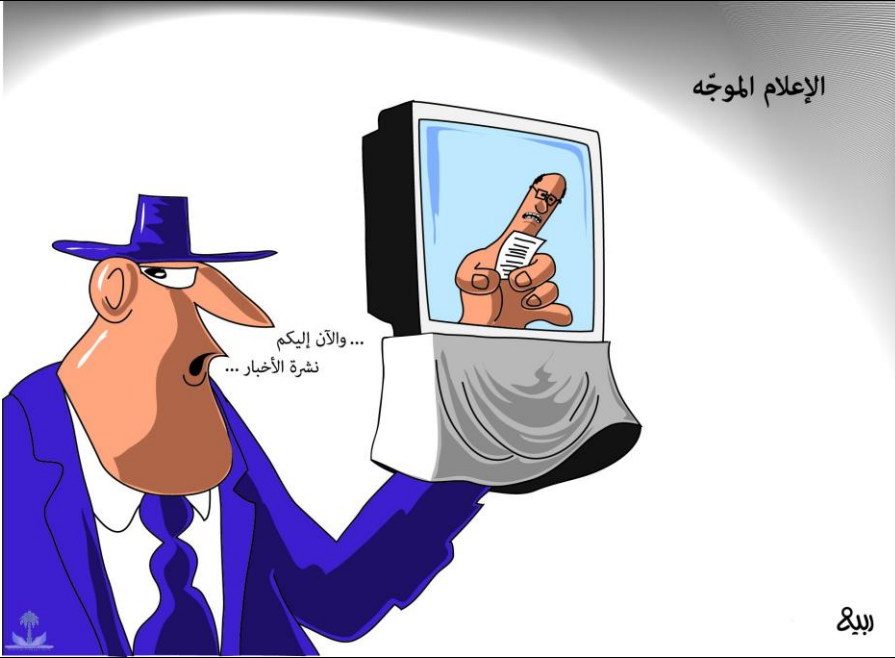
كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد
26 جماد ثاني 1440 هـ - 3
مارس 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4623078>



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 26 جماد ثاني 1440 هـ
- 3 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/article/1741218>

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
27 جماد ثاني 1439 هـ - 4
مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741521>

التلوث العالمي



رابع
@abdulaziz_rabea

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27
جماد ثاني 1439 هـ - 4 مارس
2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1709958>





المدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء
28 جماد ثاني 1440 هـ - 5
مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/61838>
7



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
28 جماد ثاني 1439 هـ - 5
مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1741722>



